وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSI

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

قسم:التاريخ وعلم الآثار

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية

الشعبة:علوم انسانية

التخصص :تاريخ الثورة الجزائرية

سياسة التماثل للمعسكرين الشرقي والغربي تجاه الثورة التحريرية (1954م-1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــة : 2020

إعداد الطالبات: قريشي سهام

نصر الشريف فايزة

إشراف الأستاذ(ة): صالح عسول

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
حرابي عبد الرزاق	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــا
صالح عسول	أستاذ محاضر –أ–	مشرفـــا ومقررا
العابد زكرياء	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2020/2019

"قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

سورة البقرة (32)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ...فرشيش سهام.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 1[illegible]4 الصادرة بتاريخ: [illegible]

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ:

...سياسة المصالح للمستثمرين الفرنسيين والعربي بعد الحرب العالمية...

.....الثانية 1939-1945م.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2020

إمضاء وبصمة الطالب

قال الله تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

المجادلة 11

شكر و عرفان

بداية نتقدم بالشكر والحمد والثناء على المولى عز وجل قبل كل شيء وله الحمد بعد كل شيء على جزيل النعمة وكريم فضله وواسع رحمته يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك العظيم سلطانك على اتمام هذا العمل.

وفاء للمجهودات المبذولة وعرفانا بالجميل وتقديرا للمساعدات نتقدم بالشكر والامتنان إلى من مد إلينا يد العون وساندنا في هذا البحث أستاذنا الدكتور صالح عمول الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته لنا طوال مشوار البحث.

وأيضا الى كل من ساهم في امدادنا بمراجع تخص موضوعنا ونخص بالذكر المكتبات الجامعية ومتحف المجاهد الذين ساعدونا في جمع المادة العلمية فلهم الف شكر وامتنان.

قائمة المختصرات:

ل ت ت: لجنة التنسيق والتنفيذ.

ح م ج ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ح.م.1: الحكومة المؤقتة الأولى.

ح م أ: الحرب العالمية الأولى.

ج ت و: جبهة التحرير الوطني.

و م أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

فهرس الموضوعات:

مقدمة: .....أ

المدخل: أوضاع الجزائر الداخلية والدولية قبل تفجير الثورة الجزائرية 6

الفصل الأول: علاقة المعسكر الشرقي بالثورة التحريرية 1954- 1962. 30

المبحث الأول: موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية. 30

المبحث الثاني: مواقف الصين الشعبية. 43

المبحث الثالث: موقف يوغسلافيا من الثورة الجزائرية 1954- 1962. 53

المبحث الرابع: موقف تشيكوسلوفاكيا. 66

الفصل الثاني: علاقة المعسكر الغربي بالثورة التحريرية 1954 -1962. 70

المبحث الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة التحريرية. 70

المبحث الثاني: موقف منطقة الحلف الأطلسي. 79

المبحث الثالث: موقف بريطانيا 84

المبحث الرابع: موقف إسبانيا. 90

الفصل الثالث :انعكاسات سياسة المعسكرين على الثورة التحريرية. 96

المبحث الأول: انعكاسات المعسكر الشرقي. 96

أولا: الانعكاسات الإيجابية. 96

ثانيا:الانعكاسات السلبية: 97

المبحث الثاني: انعكاسات المعسكر الغربي. 103

أولا: الانعكاسات الإيجابية. 103

ثانيا: الانعكاسات السلبية. 105

خاتمة 109

المصادر والمراجع 111

الملاحق 125

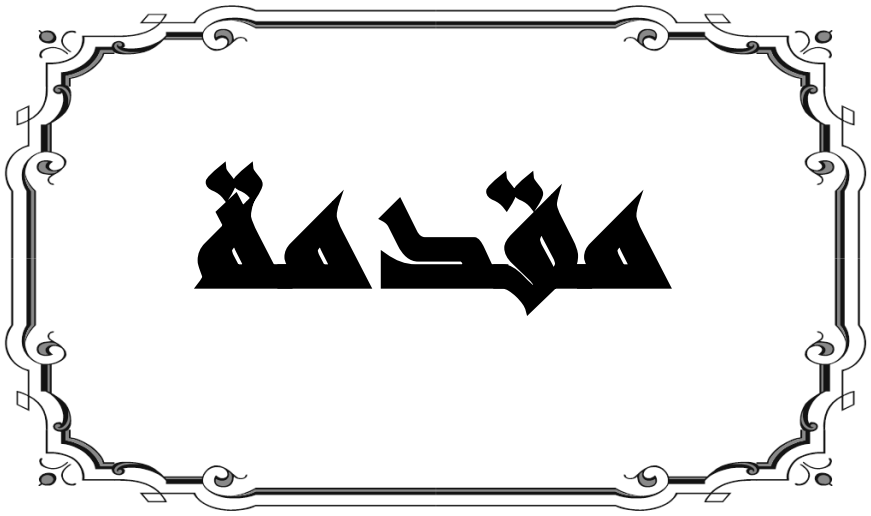
مقدمة

مقدمة:

1) التعريف بالموضوع:

اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م في فترة حساسة من تاريخ العالم المعاصر، حيث كان العالم يخوض حربًا باردةً بين المعسكر الشرقي الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الحرب حربًا شاملةً جميع الميادين، ومن بين تلك الميادين محاولة كسب الدول إلى صف كل من المعسكرين، حيث انتهج هذين الأخيرين في سبيل ذلك عدة إستراتيجيات سياسية واقتصادية، لكن الجزائر رفضت ذلك مما جعلها تنتهج سياسة محايدة تمامًا قبل وبعد الاستقلال، وفي نفس الوقت حرصت الثورة التحريرية الجزائرية على كسب تأييد القوى المتنافسة رغبة في كسب الدعم للثورة، وسعيًا وراء اسماع صوتها للعالم، حيث اتخذ كل معسكر موقفه من الثورة التحريرية.

2) أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوعنا هذا في كونه أنَّه يعالج علاقة الثورة التحريرية الجزائرية بالمعسكرين الشرقي والغربي، وما مدى نجاح قادة الثورة التحريرية في كسب عدد كبير من المواقف المؤيدة والمساندة للقضية الجزائرية، وأيضا تكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة كيفية مساهمة دبلوماسية الثورة الجزائرية في التعريف بالقضية الجزائرية، وكسب الرأي العام، فأهمية هذا الموضوع تكمن في البحث عن خلفيات مواقف كل من المعسكر الشرقي والغربي من الثورة التحريرية.

3) أهداف الدراسة:

تهدف معالجتنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- التعرف على الظروف الداخلية والدولية التي كانت سببا في اندلاع الثورة التحريرية.

- التعرف على طبيعة المواقف التي اتخذتها دول المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي من الثورة والقضية الجزائرية.

4) إشكالية الموضوع:

من أجل معالجتنا لهذا الموضوع ارتأينا إلى طرح هذه الإشكالية: ما مدى طبيعة مواقف وانعكاسات سياسة المعسكر الشرقي والغربي من الثورة الجزائرية 1954- 1962؟ ويندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1) ما هو موقف المعسكر الشرقي من الثورة التحريرية؟

2) ما هو موقف المعسكر الغربي من الثورة التحريرية؟

3) هل تمكنت الثورة التحريرية من تحقيق دعم ومساندة كل من المعسكرين؟

4) هل كان لحياد وتحفظ الثورة من الصراع القائم بين المعسكرين تأثير سلبي على كسب دعم المعسكرين؟

5) خطة الموضوع:

ونسعى في بحثنا هذا للإجابة على التساؤلات المطروحة حيث قسمنا عملنا إلى مقدمة وفصل تمهيدي تحث عنوان الأوضاع الداخلية والدولية قبل تفجير الثورة التحريرية، إضافة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول علاقة المعسكر الشرقي بالثورة التحريرية، حيث تناولنا فيه موقف الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من الثورة التحريرية في الفترة الممتدة من 1954- 1962م. أمّا الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان علاقة المعسكر الغربي بالثورة التحريرية، والذي يندرج تحت 04 مباحث ويتناول موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي وكل من بريطانيا وأمانيا من الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962م. إضافة إلى الفصل الثالث تحت عنوان انعكاسات سياسة المعسكرين على الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962م يندرج تحته مبحثان الأول تحت عنوان انعكاسات المعسكر الشرقي على الثورة التحريرية يتضمن عنصران الأول الانعكاسات الايجابية والثاني الانعكاسات السلبية على الثورة أما المبحث الثاني تحت عنوان انعكاسات المعسكر الغربي على الثورة التحريرية يتضمن عنصران

الأول بعنوان الانعكاسات الايجابية والثاني بعنوان الانعكاسات السلبية وفي الأخير خاتمة الموضوع التي عبارة عن جملة استنتجات التي توصلنا إليها من خلال إنجازنا لهذا العمل.

6) المنهج:

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا:

- المنهج التاريخي اعتبارا للطبيعة التي تقتضي متابعة وتسجيل الأحداث والمواقف المؤيدة والمعارضة للثورة خلال الصراع بين المعسكرين وانعكاسات مواقف المعسكرين على الثورة التحريرية.

- المنهج الوصفي: والذي وضفناه في وصف الظروف الداخلية والدولية التي تزامنت مع اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية.

- المنهج التحليلي: اعتمادنا على المنهج التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع الذي يحتوي على مواقف من دول المعسكرين، تحتاج إلى تحليل طبيعة المواقف المؤيدة والمعارضة للقضية الجزائرية.

7) أهم المصادر والمراجع:

من أهم المصادر والمراجع التي تناولت موضوعنا هي: - جريدة المجاهد وكتاب ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر لمولود قاسم نايت بالقاسم وكتاب السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962 لإسماعيل دبش، وأيضا كتاب المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962 لمريم الصغير، إضافة إلى كتاب النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958- جانفي 1960) وتطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954- 1960) لعمر بوضربة.

8) الصعوبات:

في إنجاز هذا الموضوع واجهتنا عدة صعوبات ولعل أبرزها أزمة 2020 والمتمثلة في هذا الوباء الذي أدى إلى غلق الجامعات والمكتبات بالإضافة إلى انعدام النقل.

المدخل

المدخل: أوضاع الجزائر الداخلية والدولية قبل تفجير الثورة الجزائرية

أولا:الأوضاع الداخلية:

1/ الوضع السياسي:

لو تحدثنا عن الأوضاع السياسية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، توضح أي نوع من الإستعمار قد فرض على الجزائر، حيث أن معالم السياسة الفرنسية كانت بارزة، وما مجازر 8 ماي 1945 إلا نتيجة من نتائج هذه السياسة، فبينما كان العالم يحتفل بنهاية الحرب العالمية الثانية، حيث قامت مظاهرات رفعت فيها شعارات وطنية مختلفة[1]، كما رفع فيها العلم الجزائري، لتذكير فرنسا بوعودها خاصة بعد رفضها لمطالب أحباب البيان والحرية، حيث إستغل مناضلوا أحزاب الشعب الجزائري فرصة عيد العمال وقرروا تنظيم مظاهرات سلمية التي عمت جميع المدن والقرى، حيث حمل المتظاهرون لافتات تندد بالاستعمار والمستعمرين، وتنادي بحرية الجزائر، وإستقلالها، إضافة إلى إطلاق سراح المساجين السياسيين، حيث إستمرت المظاهرات من 1 ماي إلى غاية 8 ماي، حيث خرج جموع الشباب والكهول والشيوخ متظاهرين في المدن والقرى الجزائرية[2].

فلم تمر الساعات الاولى من الثامن ماي حتى حدث الإصطدام إثر إعتداء محافظ الشرطة الفرنسية في مدينة سطيف بإطلاق الرصاص على شاب جزائري الذي كان يحمل العلم الجزائري[3]، حيث تحولت من

---

[1] – عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البحث، قسنطينة، 1965، ص 225.

[2] – رضوان عيناء ثابت، 8 ماي 1945 في الجزائر، تر: عيناء ثابت ومغيلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 58.

[3] – محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص 219.

مظاهرات سلمية إلى معارك دامية[1]، فالقمع الإستعماري لم يقتصر على القتل والتدمير على مدينة سطيف فقط، بل إمتد إلى أكثر من مدن وقرى ودواوير جزائرية أخرى، خاصة قالمة ونواحيها، وخراطة ودواويرها، فأسفرت هذه العمليات الاستعمارية على إستشهاد ما يزيد عن 45000 من الجزائريين وإقتياد عشرات الآلاف إلى السجون والمحتشدات، وإعدام العشرات عن طريق المحاكم[2]. فكانت أحداث 8 ماي 1945 هي المنطلق الرئيسي للكفاح السياسي والمد الثوري، وهي الشرارة التي أضاءت طريق الكفاح المسلح، فإنتشر القمع على نطاق واسع[3]، فإنتشر القمع على نطاق واسع، ومن شدة فزعهم راح سكان منطقة سطيف يهاجمون المراكز الكولونيالية بما فيها من بنايات، وشهد على ذلك التقتيل الجماعي والتعذيب[4]، فكل هذه البصمات الوحشية زادت الشعب إصرار على التمسك بالمطالبة بالحرية والاستقلال[5].

وفي 19 مارس 1946م أطلقت السلطات الإستعمارية سراح المساجين والسياسيين المعتقلين، من بينهم مصالي الحاج[6] الذي عقد اجتماع في سنة 1947 الذي ينتج عنه إنشاء حركة الانتصار للحريات

[1] – رضوان عيناد ثابت، المرجع السابق، ص 58.

[2] – محمد الطيب العلوي،المرجع السابق، ص 220.

[3] – محمد قناش، أفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، دحلب، ص 45.

[4] – احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعودة، دار القصبة، الجزائر، 2002، ص 240.

[5] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م 1962م)، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 241.

[6] – (1898– 1974) قائد وطني جزائري، مؤسس حزب نجم شمال إفريقيا 1925، كان ينادي بإستقلال الجزائر حتى أصبح رائد الوطنية الجزائرية، حيث نظم عدة مظاهرات في العاصمة الفرنسية باريس، مطالبا بإستقلال الجزائر .أنظر مذكرات مصالي الحاج، محمد لعراجي، منشوراتANED ، الجزائر، 2007، ص 9.

الديمقراطية[1]، حيث أصبحت هذه الحركة عبارة عن حزب يتمتع بالشرعية لتجنيد الجماهير داخليا وإسماع صوت الثورة خارجيا[2].

هذا ما دفع بقيادة الأحزاب والتيارات السياسية خاصة حزب الشعب الجزائري إلى التفكير في إنشاء جناح عسكري، فتم تأسيس المنظمة الخاصة في 1947 حيث عقدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مؤتمرها الأول من 15 إلى 16 فيفري 1947، حيث شارك فيه عدة شخصيات من أعضاء الحزب، وكان القرار الذي تمخض عن هذا المؤتمر 3 أقسام[3] :

* القسم الأول: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: وهو تنظيم علني يشارك في الإنتخابات التي تنظمها السلطات الإستعمارية.

* القسم الثاني: وهو التنظيم السري المسمى ب : حزب الشعب الجزائري.

* القسم الثالث: التنظيم العسكري المؤمن بالعمل المسلح[4].

[1] – محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، نق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011،ص18.

[2] – شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير، دار الأمة، الجزائر، ص 93.

[3] – علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962)، د.ط، دار القصبة، الجزائر، ص 34.

[4] – صالح فركوس، تاريخ الجزائر من البداية إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، د ط، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص 416.

لقد كان تأسيس المنظمة العسكرية السرية حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الجزائرية إلى الكفاح المسلح من خلال تحضير قوة منظمة ومتخصصة في مختلف الأعمال الثورية، بمعنى جهاز قادر على تحدي ومواجهة قوات الإحتلال[1]، والتي أسندت مهامها لمحمد بلوزداد[2]، والتي تنحصر مهمتها في الاعداد للثورة المسلحة[3].

حيث شرع محمد بلوزداد إثر تعيينه رئيسا للمنظمة العسكرية السرية في مباشرة مهامه بحيث ركز في بداية الأمر على وضع الهيكلة العامة للمنظمة، وقبل الشروع في العملية حدد مبدأين إثنين هما:

-أ- إختيار أحسن المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة.

-**ب**- الفصل بين المنظمة الخاصة والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب من أجل المحافظة على السرية

[1] – أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 52.

[2] – ولد في 1924 بالجزائر العاصمة، شغل عدة مناصب، إنخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943، أصبح متابعا من طرف السلطات الإستعمارية من مظاهرات 8 ماي 1945، ساهم في إعادة تنظيم شؤون الحزب في الشمال القسنطيني، إنتخب عضو في اللجنة المركزية، والمكتب السياسي لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ،(1947- 1949)، وهو أول رئيس للمنظمة الخاصة ، توفي في 14 جانفي 1952. أنظر: الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954 - 1958) دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر، 2009، ص 54.

[3] – عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 364.

التامة[1]، وقد إعتمدت هذه المنظمة على كراس للتدريب العسكري الذي وضعه كل من بلحاج جيلالي وآيت أحمد[2]، يتناول إستخدام الأسلحة، ومبادئ أساسية حول حرب العصابات، وفي هذا الأمر يكون المناضل داخل المنظمة الخاصة بعد التكوين العسكري قادرا على تنظيم وتنفيذ العمل المسلح[3].

حيث أنها بين عامي 1948 1949 واجهت هذه المنظمة مشكلة التمويل وذلك لعدة أسباب:

* المبالغ المالية الباهضة التي أنفقتها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الدفاع عن المناضلين المسجونين.

* مصادرة هذه الأموال كانت عبارة عن تبرعات من طرف مناضلين حيث أنهم تعرضوا للقمع والإضطهاد.

* تزايد حاجة المنظمة إلى تمويل فروعها عبر أرجاء الوطن[4]

إستطاعت المنظمة الخاصة أن تحقق في فترة وجيزة خطوات هامة:

* إختارت من داخل الحزب العناصر الشجاعة المخلصة القادرة على التجنيد.

* تدريب المناضلين المجندين، وتزويدهم بمعلومات عسكرية.

* إنشاء مراكز لصنع الأسلحة والذخيرة الحربية[5].

---

[1] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، دار ريحانة، الجزائر ، 2002، ص240.

[2] – ولد في 1929 بمنطقة القبائل وفي عام 1942 إنظم إلى حزب الشعب ، ثم لجأ إلى الكفاح المسلح في 1946، لعب دورا في تشكيل المنظمة الخاصة وهو الذي تولى تنظيم الهجوم في أفريل 1949 على مكتب بريد وهران، إلتجأ إلى القاهرة في عام 1951، يمثل حزب الشعب وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، إلى جانب محمد خيضر، دافع عن الكفاح المسلح ، كان من بين المختطفين في الطائرة في 22 أكتوبر 1956،سجن حتى عام 1962، بعد إعتقاله حكم عليه بالإعدام، وتمكن آيت أحمد من الهروب من سجن الحراش في 1966 وعاش منذ ذلك في المنفى. أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية ، سنوات مخاض، تر: نجيب صالح المتلوتي، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 185.

[3] – Mohamed boudief, la préparation du première novembre 1954 de Dar elmoemene, bordj Elkifan, 2011, p 24.

[4] – أمال شلي، المرجع السابق، ص 28.

[5] – محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 30.

حيث تحصلت المنظمة على 300 قطعة سلاح مختلفة من بقايا الحرب العالمية الثانية وقامت بشراء وجمع دفعة ثانية من الأسلحة من منطقتي الجزائر والقبائل، وذلك بفضل التبرعات من التجار، وكانت عمليات جمع الأسلحة تتم بكميات صغيرة حتى لا تلفت المنظمة إنتباه المخابرات الفرنسية[1].

أصبحت المنظمة الخاصة أداة عسكرية للتحضير للثورة المسلحة[2] ، فرغم سرية الحركة إلا أنه تم إكتشافها في 18 مارس 1950 من طرف الشرطة الفرنسية، هذه الأخيرة التي حجزت كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد والوثائق، وأعلنت يوم 28 مارس 1950 إكتشافها لها[3].

قامت السلطات الإستعمارية بإعتقالات على نطاق واسع وبصفة عشوائية بكل من يشك بأنه منخرط في هذا التنظيم، وقد تمكنت قوات الأمن الإستعمارية من إنتزاع إعترافات المناضلين تحت الإستنطاق والتعذيب[4]، حيث تمكنت من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب 400 مناضل منهم عدد من المسؤولين المهمين الكبار في مجلس القيادة مثل، بن بلة، رحيمي جيلالي، وولد حمودة وبلحاج جيهاتي، وأحمد محساس[5]، ولقد تمكن بعض المسؤولين الأعضاء من مجلس القيادة العامة من الإفلات والهروب من تحريات

---

[1] – Mohammed harbi, les archives de la révolution algérienne, éd jeune Afrique, Paris, 1980, p 33.

[2] – أحمد محساس، المصدر السابق، ص 373.

[3] – أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة فرنسية، د ط، دار المعرفة، الجزائر ، 2010، ص 49.

[4] – سهام بن عليمة، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين (1954– 1958) بين التخطيط الإستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص28.

[5] – ولد في 23 نوفمبر 1923 قرب العاصمة، لاوقف لأول مرة سنة 1941، ثم توقف مرة ثانية 1945، وبعد سنة أطلق سراحه، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية ثم في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ،ثم إلتحق برفاقه عضوا في فدرالية فرنسا، ذهب إلى القاهرة في 1955، وكان معارضا لنتائج مؤتمر الصومام، تم توقيفه من طرف أوعمران، ثم هرب وإستقر في ألمانيا إلى غاية 1962. أنظر محمد حربي، المرجع السابق، ص 189.

الشرطة وهم: بوضياف محمد[1]، وبن مهيدي، مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد[2].

2/ الوضع الإقتصادي:

أ- في المجال الزراعي:

يعتبر المجال الزراعي أكثر الأنشطة إستقطابا لشرائح المجتمع الجزائري من بقية الأنشطة الأخرى، حيث يؤمن حوالي 95٪ من حياة الجزائريين، لذلك قامت فرنسا بإستعمال الأرض الجزائرية كوسيلة لغرض السيطرة على الشعب الجزائري، بداية بالإستلاء عليها ثم تحويلها مقر للمستوطنين الأوروبيين[3]، حيث أن أغلب الجزائريين يعتمدون على الأرض لكسب عيشهم، فأصبح الجزائريون مستأجرين في بلادهم لأن السلطات الفرنسية قامت بمنح الأراضي الجزائرية إلى المستوطنين الأوروبيين[4]، لأن فرنسا منذ إحتلالها الجزائر سعت إلى تحقيق هدفها المتمثل في نزع ملكيات الأهالي كشرط أساسي للإستيطان[5].

---

[1] – ولد في 23 جوان1919 بالمسيلة، إشتغل بمصلحة الضرائب عام 1943، قضى سنتين في الخدمة العسكرية وأنهى مهامه برتبة عريف في سلاح البندقية، ثم إنظم إلى PPA كمسؤول في سطيف، كلف من طرف حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية MTLD بتكوينL'OS ، كان عضوا من أعضاء الوزارة الحربية خلال تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، نفي إلى المغرب إتسدعي ليتولى الرئاسة في الجزائر وإغتيل سنة 1994.أنظر: عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الإجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013، ص 52، 53.

[2] – أحمد محساس، المصدر السابق، ص 333.

[3] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص41.

[4] – عمار ملاح، محطات حاسمة في تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 249.

[5] – فرحات عباس، ليل الإستعمار، تر: أبو بكر الرحال، مطبعة فصالة، المغرب، ص 74.

إن المهاجرين الأوروبيين كانوا يجهلون طريقة الإعتناء بالفلاحة، ولم يكونوا يهدفون لغير الاثراء بأية طريقة كانت، لأجل ذلك ركزوا مجهوداتهم على إستنزاف الثورات وتسخير الأراضي، كما أنهم لم يهتموا بإستصلاح الأراضي البور، بالإضافة إلى إهمال العمليات الإستصلاحية[1].

فحسب الاحصائيات الفرنسية فإن معدل مدخول الفلاح الجزائري في سنة 1954 كان لا يتجاوز 20 ألف أو 22 ألف فرنك قديم، بينما كان مدخول الفلاح الأوروبي 870 ألف فرنك قديم، بإختصار فإن سبعة ملايين فلاح جزائري كانوا يشعرون بالظلم والفقر[2].

وقد إنقسم المجتمع الجزائري بفعل السياسة الفرنسية إلى مجموعتين وهما:

*المجموعة الأولى: وقد شكلتها الجالية الأوروبية التي سيطرت على مختلف النشاطات الإقتصادية في الجزائر ، كمركز اجتماعي هام.

*المجموعة الثانية: وهي تتشكل من الشعب الجزائري الذي إحتل أسفل المراتب في السلم الاجتماعي في الريف نسبة 91٪ وهي الفئة التي تضم غالبية الجزائريين من فلاحين وعمال[3].

حيث عملت السلطات الإستعمارية على تجريد الشعب الجزائري من أراضيه الفلاحية الخصبة، ومصادرتها بصورة خصبة، فأصبحت أراضي الفلاحين الجزائريين التي تقع في المناطق الجبلية قاحلة لا تقدم مردود إقتصادي[4]، حيث عرفت الجزائر أزمة إقتصادية خانقة حيث إنخفض إنتاج الحبوب من 20 مليون قنطار سنة 1941 الى 11.2 و 15.5 في سنة 1943، وفي سنة 1944 وصل الى 10 مليون قنطار

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص17.

[2] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 372.

[3] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،ج2، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 37.

[4] – جمال قنان، قضايا ودراسات من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 212.

و 3.6 سنة 1945 [1].

ب- في المجال الصناعي:

لقد كانت الصناعة في الجزائر ضعيفة، ترتكز على الصناعات التقليدية التي عملت فرنسا على محاربتها بفرض الضرائب على الجزائريين الحرفيين والصناعيين[2]، حيث نجد أن المعمرين يحتلون الصدارة في الإقتصاد الجزائري ففي سنة 1952 لو أخذنا المؤسسات الإقتصادية لوجدنا أن نصيب 100000 مؤسسة جزائرية يقدر ب 33 مليارا من الفرنكات، بينما تبلغ مداخيل 65000 مؤسسة أوروبية 375 مليارا[3].

إهتمت الجزائر بصناعة الأسلحة والذخيرة والسفن، ولكن الإستعمار نجح في القضاء عليها، وعند إندلاع الثورة التحريرية إختفت الصناعات التقليدية[4]، إضافة إلى أن المنتوجات الأوروبية غزت السوق الجزائرية، فقضت على الصناعة المحلية في الجزائر، بحيث أن هذه الأخيرة تعتمد على الوسائل التقليدية اليدوية البسيطة مقارنة بالآلات الحديثة للمصنوعات الأوروبية ومما إضطر الكثير من الجزائريين الحرفيين إلى التخلي عن حرفهم ومحلاتهم، لذلك إنعدمت الصناعة في الجزائر[5]، مما أدى إلى إنتشار البطالة في أوساط الشعب الجزائري في المدن ، والباقي هاجر إلى فرنسا حيث بلغ عددهم في سنة 1954إلى 208000

[1] – محمد قريشي، الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية 2 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1954)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر ، 2002، ص 71، 73.

[2] – مصطفى طلاس، تقديم: بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، 1982، ص 55.

[3] – محمد حربي، المصدر السابق، ص 32.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 43.

[5] – بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 55.

مهاجرا[1]، حيث ولدت هذه الوضعية المزرية حافزا لا يستهان به للشعب الجزائري لينتهج مطالب جديدة في الوقوف في وجه سلطات الإحتلال الفرنسي[2] .

لقد أهملت الصناعات المحلية التقليدية التي زاحمها المستعمر الفرنسي فعمل على القضاء عليها بإستيراد مصنوعات مماثلة لها من فرنسا، فهذا أدى إلى إفلاس أرباب الحرف الجزائرية وإغلاق المحلات، إضافة إلى التوزيع الغير متكافئ الميزانية وثقل الضرائب القانونية فهذا ما دفع بالجزائريين للبحث عن أعمال أخرى[3].

لم تتجاوز الصناعة الجزائرية عشية ثورتها أكثر من 28٪ من الإنتاج العام وكان هدفهم من ذلك أن تبقى الجزائر مرتبطة إقتصاديا بفرنسا، معتمدة عليها في جميع المجالات وأيضا تدمير البنية الإقتصادية للشعب الجزائري[4].

ج- في المجال التجاري:

كانت فرنسا تسيطر على القطاع التجاري، حيث أنه في سنة 1953 كانت تستهلك 78٪ من الصادرات الجزائرية، والمتمثلة في الموارد الأولية، أما الواردات فإن 80٪ منها مواد مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية[5]، فمساهمة الجزائريين في المجال التجاري تكاد تكون منعدمة،حيث أنها كانت مقتصرة على العنصر الأوروبي، لأن الإمكانيات المادية لمثل هذه الأنشطة، لم تكن متاحة لدى التجار الجزائريين بسبب تعرضهم

[1] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر ،ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 187.

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 74.

[3] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 59.

[4] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 186.

[5] – بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 51.

للمضايقات والضرائب[1]،كما كانت سياسة الإستعمار الفرنسي تستهدف مراقبة ما يتم في الأسواق الأهلية من مبادلات تجارية قصد المحافظة على أمن وإستقرار المصالح الإستعمارية[2]، فأصبحت الأسواق التجارية الجزائرية مقفلة في وجه سلع الدول الأجنبية، وجعلتها السلطات الإستعمارية مقصورة على واردات المصانع الفرنسية وحدها[3].

وهذا ما ساعد المستوطنين الأوروبيين على إحتكار التجارة لأن فرنسا منحتهم أراضي مجانا وقروض بفائدة بسيطة، بحكم أن هؤلاء المستوطنون القادمون إلى الجزائر فقراء، ولا يملكون الأموال للتجارة[4]، حيث منحت الأراضي والممتلكات المصادرة إلى الأروبيين المجلوبين لغرض إغرائهم للعيش في الجزائر[5] ، قامت السلطات الفرنسية برفع قيمة الضرائب المفروضة على الماشية، وهذا ما أدى إلى التخلي التدريجي للسكان والموالة، وأيضا ظهور فئة المحتكرين من اليهود والمعمرين الذين تحالفوا على أرزاق الأهالي بعد أن أدخلوا وسائل الربا في القروض وعقود الإئتمان[6].

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد بلغت صادرات الجزائر سنة 1955 حوالي 50٪ من الصادرات، حيث كانت تصدر للجزائر التبغ حوالي 3 ملايين طن، فكان صعبا على الجزائر أن ترفع من مستوى تجارتها،

---

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص 46.

[2] – صالح فركوس، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 383

[3] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 383.

[4] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 185.

[5] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط 1، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 20.

[6] – بيرم كمال، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والساسية في الحضنة الغربية فترة الإحتلال الفرنسي (1840– 1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 366.

خصوصا أن حوالي 90٪ من إحتياجات الجزائر كانت تستورد من الأسواق الفرنسية ، وأن 85٪ من الصادرات الجزائرية كانت ترسل إلى فرنسا التي تتمثل في الحبوب والحوامض والخمور[1].

3/ الوضع الاجتماعي:

من الناحية الاجتماعية سجلت ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري رقما مخيفا، فهي تعبر عن أخطر الآفات الاجتماعية التي تسبب الهجرة، سواء من الريف إلى المدن، أو من كليهما معادا إلى فرنسا[2]، ففي سنة 1954 تؤكد الإحصائيات وجود مليون عاطل عن العمل في الريف، وهذه الإحصائيات لم تسجل سوى 12 ألف عامل زراعي دائم، أما العمال الغير دائمين الذين يشتغلون أيام معدودة في السنة فقدر عددهم ما بين 650 ألف إلى 750 ألف عامل[3]، أما فيما يخص الطبقة المهاجرة الكادحة الآتية من الريف نحو المدينة، فهي تمثل نصف سكان المدن أغلبهم عاطلون عن العمل[4]، حيث كانوا يشغلون مهن وحرف صغيرة كخياطين وباعة متجولين، ويد حاكمة فلاحية في مزارع المستوطنين[5].

ونتيجة للظروف السيئة التي مر بها العامل الجزائري، وإهماله من طرف السلطات الفرنسية، وإغتصاب حقوقه كعامل له كل الصلاحيات في بلاده، إضافة إلى الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريون من فقر وجوع وتشرد، جعلته يتخذ الهجرة ملجأ له[6]، حيث إرتفعت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، حيث بلغت سنة 1947 حوالي 44900 مهاجرا، ليزدادوا في سنة 1954 إلى 212064 مهاجرا، نتيجة

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 231.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 151.

[3] – شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 132.

[4] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص 68.

[5] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشابطية، الجزائر، 2012، ص 239.

[6] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص 68، 69.

للوضع الاجتماعي المزري[1]، إضافة للهجرة نحو البلدان العربية هروبا من ظاهرة البطالة والبؤس الاجتماعي، وبحثا عن الأمن والإستقرار وضمان العيش[2]، فقد أدت عمليات النهب والسلب الإستعماري للأراضي الجزائرية إلى تدهور وضعية الشعب الجزائري إقتصاديا واجتماعيا[3]، أما في ميدان السكن فقد حشرت السلطات الإستعمارية جماهير الجزائرين في الأحياء القصديرية القذرة والأكواخ المتسخة، وبينما سكن الأوروبيون في الأحياء الراقية وسط الحدائق مع توفر وسائل العيش[4].

فكانت الجزائر تتخبط في مأساة حقيقة تجلت مظاهرها في تدني المستوى المعيشي الذي مس معظم السكان الجزائرين، فكانوا يعيشون حياة فقر وبؤس بسبب إغتصاب أراضيهم وممتلكاتهم، وبذلك أضحى الجزائريين ضيوفا في أراضيهم[5]، إضافة على ذلك أن الجزائر عرفت العديد من الكوارث الطبيعية التي أثرت على الشرائح الاجتماعية، والتي بدورها أثرت على الوضع العام للمجتمع الجزائري وتتمثل هذه الكوارث في الجفاف والقحط اللذان كانا يصيبان آلاف الهكتارات من الأراضي[6].

ثانيا:الأوضاع الدولية.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات في خريطة العلاقات السياسية والإقتصادية والدولية، والتي كان لها صدى كبير في توجهات الحركة الوطنية الجزائرية هذه الأخيرة التي بقيت محايدة أمام العالم

[1] – آمال شلي، المرجع السابق، ص 52.

[2] – مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 173.

[3] – إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830– 1962) ، ج1، د ط، دار الغرب، الجزائر ، 2004، ص 370.

[4] – حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954 – 1962) ،ط1، منشورات الحبر، 2007، ص 80.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 67.

[6] – إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الإجتماعي والثقافي للجزائر إبان الإحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 29.

دون التخيز لأحد من المعسكرين[1]، فالعلاقات الدولية بين المعسكر الشرقي[2] والمعسكر الغربي[3] ولدت الكثير من الضغوطات السياسية والإديولوجية التي إستدعت قادت الثورة الجزائرية أن يتخدوا موقف الحياد الإيجابي[4] وعدم الإنحياز[5]، كما أكد بيان أول نوفمبر 1954 على مبدأ الحيادية[6]، لأن المجموعة التي حضرت الثورة كانت مدركة لحقيقة الوضع الدولي المتمثل في الحرب الباردة[7]، كما أكد مؤتمر الصومام على ذلك وهو يعتبر أهم حدث عاشته الثورة الجزائرية بعد إنطلاقها في الفاتح من نوفمبر 1954[8].

إن الثورة الجزائرية قد استنكرت سياسة الأحلاف الأطلسية من خلال إعلان حيادها من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ودعت إلى سياسة التعايش السلمي[9]، وفي هذا الإطار فإن الثورة الجزائرية

---

[1] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989) ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 9.

[2] –يقصد به مجموعة الدول التي تتبنى النظام الإشتراكي وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا الذي كان يضم خمسة عشرة جمهورية، كما يبلغ عدد سكان المعسكر الشرقي أكثر من 390 مليون نسمة يقطن 64٪ منهم في المدن، والذي أصبح قوة ضاربة للمعسكر الغربي بعد توصله لصنع القنبلة الذرية في فترة قصيرة.

[3] – يقصد به مجموعة الدول التي تتبنى النظام الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم المعسكر الغربي معظم دول أوروبا الغربية، المتمثلة في بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، إضافة إلى كندا واليابان، ويتجلى المعسكر الغربي بكل وضوح في مجموعة الدول التي تشكل منظمة حلف الشمال الأطلسي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الحلف الأهم في المعسكر الغربي.

[4] – الشاذلي رقادة، الحرب الباردة وإنعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة الحاج خيضر باتنة، 2002، ص 18.

[5] – هذه السياسة تقوم على نبذ مبدأ الإرتباط بالتكتلات الدولية، حيث برزت سياسة الحياد مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، هذه السياسة التي تخدم في الأساس مصالح الدول الكبرى وتجسد ذلك في مؤتمر باندونغ الذي إنعقد من 18 إلى 24 أفريل 1955.

[6] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية(1954 – 1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 71.

[7] – يقصد بها صراع إيديولوجي بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أهم وسائلها السباق نحو التسلح وإقامة الأحلاف العسكرية، وهي التنافس في العلاقات بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

[8] – محمد لحسن أزغندي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية (1956– 1962) دار المؤسسة للكتاب الجزائري، الجزائر، 1989، ص 97.

[9] – إسماعيل زوليخة المولودة دعاس، تاريخ الجزائر في فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1، دزاير داتقو، 2007، ص 441.

إمتنعت من الإنحياز إلى إحدى القوتين المتصارعتين، وتجسد ذلك في مؤتمر باندونغ[1] وهذه تعتبر فرصة هامة لقادة الثورة التحريرية من أجل طرح القضية الجزائرية على دول العالم الثالث من أجل توحيد المواقف من الصراع الإيديولوجي القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي[2] المتمثل في تباين كل من الطموحات والإحتياجات والمؤسسات والإيديولوجيات بين المعسكرين والمتمثل في الحرب الباردة.[3]

وفي إطار الصراع بين القوتين إمتنعت الثورة الجزائرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني من الإنحياز، وعلى هذا الأساس تم تبني سياسة عدم الإنحياز رسميا في مؤتمر بلغراد 1961[4]، من طرف الدول المشاركة فيه، وكان الهدف من ذلك هو عدم الإرتباط مع أي من المعسكرين[5]، وبالتالي تبني الثورة التحرير عدم الإنحياز أكدت مرة ثانية على موقفها الحيادي، وأن كل جهودها كانت من أجل إبلاغ صوت الثورة الجزائرية للعالم، والتعريف بالقضية الجزائرية، وذلك لكسب التأييد والدعم[6]، حيث واصلت الجزائر إعتمادها لسياسة الحياد وعدم الإنحياز لأي طرف من المعسكرين الشرقي والغربي إلى غاية نيل الإستقلال[7].

[1] – هو مؤتمر إنعقد من 18 إلى 24 أفريل 1955، بمدينة باندونغ الأندونيسية بناء على مبادرة من رؤساء وحكومات دول مشروع كولومبو، وضم المؤتمر 29 دولة إفريقية وآسيوية وكان هذا المؤتمر قد جاء بعد 6 أشهر من قيام الثورة التحريرية فهي فرصة هامة لقادة الثورة لطرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث.

[2] – Mohammed harbi,op cit, p 172.

[3] – روبيرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا، تر: محمد فتحي خضر، ط1، هنداوي، القاهرة، 2014، ص15

[4] – يعرف بمؤتمر عدم الإنحياز الأول الذي جاء لطبيعة التطور التاريخي الذي حدث في السنوات القليلة التي مضت على إنعقاد مؤتمر باندونغ 1955، وكانت ترتكز أساسا على محاولة حل النزاع القائم بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ، والأهداف الكبرى لمؤتمر بلغراد ترجع بالأساس لأهمية ودوافع المؤتمر في نفس الوقت، فلأول مرة يجتمع هذا العدد الكبير من الدول من القارات الثلاثة إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية.

[5] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954 – 1962) ،ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2002، ص 354- 355.

[6] – يحي بوعزيز، ثورات القرنين التاسع عشرة والعشرون، ط1، دار البحث، الجزائر، 1980، ص 443.

[7] – سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص 444.

ويعتبر مؤتمر باندونغ بمثابة التجسيد الحي الأول لسياسة الحياد وعدم الإنحياز في السياسة الدولية، حيث إنعقد مؤتمر باندونغ من 18 إلى 24 أفريل من عام 1955 بمدينة باندونغ الأندونيسية وذلك بمبادرة من رؤساء وحكومات دول مشروع كولومبو، وقد ضم المؤتمر 29 دولة إفريقية وآسيوية، وقد جاء هذا المؤتمر بعد 6 أشهر من قيام الثورة التحريرية وهي تعتبر فرصة هامة لقادة الثورة التحريرية من أجل طرح القضية الجزائرية والتعريف بها على صعيد مجموعة دول العالم الثالث التى تسعى إلى تحقيق نوع من التضامن وتوحيد المواقف من الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة[1].

وفي ظل هذه الظروف الداخلية والدولية رأى قادة الثورة التحريرية بأن الوقت جاء للإعلان عن الثورة المسلحة والشروع في الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي[2].

ثالثا: التحضير للثورة وإندلاعها:

لم تكن الثورة الجزائرية وليدة العدم، بل تملك جذورا عميقة حيث جاءت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 نتيجة فشل النضال السياسي، خاصة بعد توسع نفوذ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[3]، فكان لزاما عليها توضيح إستراتيجيتها وتجلى واضحا أن مخاطر عديدة أصبحت تهددها جراء تورطها في سياسة الإنتخابات فهكذا تجسدت بوادر الخلاف[4]، خاصة بعد إكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950[5].

[1] – الشادلي رقادة، المرجع السابق، ص 64.

[2] – سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص 444.

[3] – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 205.

[4] – عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 191.

[5] – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 205.

إضافة إلى الصراع حول القيادة الذي كان المصاليين والمركزيين[1]، حيث عمد مصالي الحاج للمطالبة منذ 1950 بإقرار مبدأ الرئاسة مدى الحياة لكن اللجنة المركزية رفضت ذلك، ودخل مصالي الحاج في نزاع مع حسين لحول[2] مما جعل هذا الأخير يقدم إستقالته من أمانة اللجنة المركزية[3]، وأمام هذه الأزمة لم يتوقف أعضاء المنظمة الخاصة على مواصلة العمل النضالي، بل وقفوا موقف الحياد، وقرروا التوجه نحو العمل الفعلي وذلك بتأسيس حركة قوية عرفت باللجنة الثورة للوحدة والعمل[4]، التي تأسست في 23 مارس 1954، بمدرسة الرشاد بالقصبة والتي حددت الأهداف التالية:

*اصلاح الحزب وتوحيد قيادته.

*جعل اللجنة الثورية للوحدة والعمل نواة ثورية.

*إصلاح الحزب وتوحيد قيادته[5].

ولتجاوز هذه الخلافات، إتفقت اللجنة الثورية للوحدة والعمل على عقد اجتماع في بداية جوان 1954، وكان هذا الاجتماع سري عرف باجتماع الـــ 22 التاريخي، الذي عقد في منزل إلياس درويش[6] وقد حضره

[1] – عيسى كشيدة، مهندسوا الثورة، تقد: عبد الحميد مهري، ط2، منشوات الشهاب، 2010، ص 62.

[2] – ولد بسكيكدة في 17 ديسمبر 1917 زاول دراسته الإبتدائية بالمدينة إلى أن إنتقل إلى العاصمة، إتصل بمناضلي نجم شمال إفريقيا أمثال أحمد مزغنة وإبراهيم غراقة، كان من أبرز معارضي مصالي الحاج في اللجنة المركزية، وقد إنتهت هذه المعارضة إلى أزمة (1953 – 1954) التي رأى فيها بعض المناضلين مواجهة ثنائية بين الزعيم وأمينه العام السابق، كان لحول بإسم إدارة الحزب على صلة بالعناصر الثورية العاملة في سبيل الثورة المسلحة، وبعد الإستقلال شغل منصب مدير عام ديوان السكن المعتدل للكراء، توفي 1955 أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، ص 57.

[3] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 194.

[4] – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 56.

[5] – بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 360.

[6] – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 59.

كل من: مصطفى بن بولعيد[1]، ديدوش مراد[2] ورابح بيطاط[3] ومحمد بوضياف، والزبير بوعجاج، عثمان بلوزداد، محمد مرزوقي، بوشعيب أحمد، سويداني بوجمعة، عبد المالك رمضان، عبد الحفيظ بوصوف[4]، عبد القادر لعمودي ولخضر بن طوبال، عمارة بن عودة، زيغود يوسف، باجي مختار، مشاطي محمد وحناشي عبد السلام، السعيد بوعلي، رشيد ملاح، حيث تولى مصطفى بن بولعيد رئاسة الاجتماع، وكانت مهمته الإتصال بالمناضلين في مختلف أنحاء البلاد، حيث إتفق المجتمعين على إنطلاق الثورة المسلحة، لأنهم رأوا ذلك هو الحل الوحيد[5].

وكان ذلك من الأمور المهمة التي حدثت في الاجتماع، السؤال الذي طرحه بن بولعيد في كلمته الأخيرة: " هل يجب إطلاق الرصاصة الأولى لإستفزاز العدو والإتيان به إلى طاولة الحوار، أم إعلان الحرب عليه إلى غاية تحقيق النصر وإستقلال الجزائر؟[6]

---

[1] – ولد في 03 فيفري 1917 في ولاية باتنة، في سنة 1946 إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، 1947 أصبح عضوا في المنظمة الخاصة، 1948 بدأ يحضر للثورة ويجمع الأسلحة وصنع القنابل وتخزينها، خاض عدة معارك منها معركة إفري البلح في 13 جانفي 1955، توفي في 23 مارس 1956، أنظر: محمد علوي، قادة الثورة الجزائرية (1954 – 1962) دار علي بن زيد، الجزائر، 2013، ص 29.

[2] – ولد في 13 جويلية 1925 بالجزائر العاصمة في 1945 إنضم الى حزب الشعب الجزائري وأصبح كادرا من كوادر المنظمة الخاصة، بعد حل المنظمة الخاصة يعود الى التنظيم السياسي كنائب لبوضياف في تنظيم فدرالية فرنسا كان عضوا في جماعة ال22، كان من محرري بيان أول نوفمبر ، وهو أول مسؤول عن الولاية التاريخية الأولى كان يعطي أهمية للعمل السياسي، توفي في جانفي 1955. أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص 65.

[3] – ولد في 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة بقسنطينة إنخرط في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، ثم المنظمة الخاصة في 1948، عين وزيرا للحكومة المؤقتة، وفي 23 مارس 1954 كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل استشهد في 10 أفريل 2000، أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص 113.

[4] – ولد سنة 1926 بولاية ميلة إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم أصبح مسؤولا في فوج بالمنظمة الخاصة، وبعد إكتشافها في 18 مارس 1950 غادر عبد الحفيظ بوصوف قسنطينة ثم عمل في إطار حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، كان في المنطقة الخامسة وبعد إستشهاد عبد المالك رمضان في 4 نوفمبر 1954 أصبح نائب لمحمد العربي بن مهيدي توفي في ديسمبر 1980. أنظر: محمد عليوي، المرجع السابق، ص 150.

[5] – محمد لحسن ازغيدي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية 1954، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 10.

[6] – الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، (د.ط)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 30.

ومن أهم قرارات هذا الاجتماع ما يلي:

إنتخاب قيادة وطنية.

إتخاذ قرار إندلاع الثورة التحريرية.

البحث عن الأسلحة وجمعها وتزويدها.

مباشرة التدريبات العسكرية.

تقسيم البلاد إلى خمس مناطق[1].

وتقرر فيه مواصلة الإصلاح بين المصاليين والمركزيين، والتعجيل بالثورة، وإنتخاب هيئة تنفيذية مهمتها الإعداد لها، ضمت خمسة هم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط، وأصبحت لجنة الستة بعد إنضمام كريم بلقاسم في 1954، إضافة إلى الوفد الخارجي: بن بلة، وآيت أحمد، وخيضر[2].

وقرروا ما يلي: إستئناف التكوين العسكري بالإعتماد على منشورات المنظمة الخاصة، وتنظيم الفرق التي تتولى جمع الذخائر والأسلحة[3].

وفي يوم 10 أكتوبر، ويوم الأحد 24 أكتوبر 1954، عقد أعضاء لجنة الستة الاجتماعين الأخيرين قبل قيام الثورة التحريرية[4]، حيث تم الإعلان عن الثورة المسلحة في الفاتح من نوفمبر 1954[5]، ثم بعد ذلك

[1] – زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962) ،ط1، مؤسسة احدادن، الجزائر، 2007، ص 11.

[2] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 477.

[3] – الطاهر جبيلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 109.

[4] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 361.

[5] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، ص 13.

يتم تنظيم الثورة وهياكلها وتكليف مؤسساتها[1]، وأيضا تقرر تأسيس جبهة التحرير الوطني F L N كجناح سياسي، وجيش التحرير الوطني A L N كجناح عسكري للثورة[2]، فحسب رأي لخضر بن طوبال وهو من مجموعة ال 22 الذين ساهموا في الإعداد للثورة المسلحة فإن الثوريون قد فكروا جيدا في مسألة التحضير الجيد للثورة[3]، وبإعلان الثورة المسلحة في ليلة الفاتح من نوفمبر يكون العسكريون المتمثلون في المنظمة الخاصة قد حسموا الصراع السياسي بين المركزيين والمصاليين[4].

كما تم خلال الاجتماع تم توزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وتقسيم البلاد إلى المناطق التالية:

المنطقة الأولى: الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد.

المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد.

المنطقة الثالثة: منطقة القبائل بقيادة كريم بلقاسم[5].

المنطقة الرابعة: الجزائر بقيادة رابح بيطاط.

المنطقة الخامسة: وهران بقيادة العربي بن مهيدي[6].

---

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 361.

[2] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 13.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 361.

[4] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 13.

[5] – ولد في 14 ديسمبر 1922 بحي أولاد موسى دائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو، تربى في أسرة تربوية ميسورة الحل، إلتحق بصفوف حزب الشعب الجزائري في 1945 غداة تسريحه من الخدمة العسكرية الإجبارية، كان عضوا فعالا في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ثم في المنظمة الخاصة، أثناء إنشقاق حزب حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية في 1953، كان في صف المصاليين كان عضو في اللجنة الستة، شارك في التحضير للثورة. أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص 87.

[6]– وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 21.

وقد تم تكليف بوضياف بالتنسيق بين الداخل والخارج، حيث تم تقسيم هذه المناطق إلى نواحي بحيث تضم كل منطقة ثلاثة نواحي، ولكل منطقة قائد ونواب[1]، أيضا تقرر في هذا الاجتماع إلتحاق محمد بوضياف إلى القاهرة والإتصال بالوفد الخارجي وتزويده بالوثائق اللازمة لإعلان الثورة، وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج "صوت العرب" من العاصمة المصرية القاهرة[2].

تم الإتفاق على تاريخ إندلاع الثورة في 15 أكتوبر 1954 لكن بعد تفشي من الخبر الذي كان في غاية السرية، تقرر تأجيله إلى الفاتح من نوفمبر 1954[3]، وهذا التاريخ يصادف عيد القدسيين وكان إختياره يصادف يوم الإثنين يوم مولد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا تأكيدا لإنتماء الشعب الجزائري للأمة العربية المسلمة[4]، وكان أهم هدف تناوله بيان أول نوفمبر فيما يخص برنامجه السياسي هو الإستقلال الوطني وذلك بواسطة إقامة حكومة جزائرية ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، وإحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[5]، وبالتالي فإن الثورة إنطلقت بأسلحة بسيطة وكان مصدرها من الشعب ومراكز الإحتلال فمن كان يريد الإلتحاق بصفوف جيش التحرير فما عليه إلا أن يقوم بشراء السلاح، أو الحصول عليه من العدو[6].

---

[1] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 20.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 361.

[3] – بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 116.

[4] – لحسن بومالي، المرجع السابق، ص 96.

[5] – يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 96.

[6] – عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، دط، د س ن، د م ن، ص 171.

تفجير الثورة الجزائرية:

عند حلول سنة 1954 كان الوضع في الجزائر شبه ميؤوس منه، حيث أن الأوضاع المادية والمعنوية للشعب الجزائريمتردية،شخصيته ممزقة، حتى عقيدته حاول المحتل طمسها[1] ،فمن المعلوم أن الثورة الجزائرية إنطلقت بمبدأ اللامركزية المطلقة في العمل[2]، نظرا لإتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي لتسيير الثورة تسييرا فعالا، وخاصة في وقت صعبت فيه الإتصالات[3]، حيث كانت كل منطقة تعمل على مستقلة تمام الإستقلال عن الأخرى، لا يربط بين منطقة وأخرى إلا هدف واحد، وهو مقاومة العدو الفرنسي وتجنيد كافة الشعب[4].

ففي صبيحة يوم الأحد وزع البيان على كافة الشعب الجزائري[5]، وقامت إذاعة صوت العرب بالقاهرة بنشر البيان[6]، حيث إنطلق الرصاصات الأولى للإعلان عن بداية الثورة الجزائرية من أجل تحقيق الإستقلال، من خلال صدور بيان أول نوفمبر، الذي جاء واضحا في معانيه[7]، حيث يقول فرحات عباس في أحداث الفاتح نوفمبر: " سمعنا بأحداث الفاتح نوفمبر فكانت كبرق أضاء سماء الجزائر"، لكن السلطات الفرنسية

[1] – جمال قنان، المرجع السابق، ص 209.
[2] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 105.
[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 359.
[4] – عيسى كشيدة، المرجع السابق، ص 102.
[5] – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 20.
[6] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 361.
[7] – علي كافي، المرجع السابق، ص 71.

حاولت أن تتجاهل الثورة في البداية لكي تزول وتخمد، وذلك لكي لا تكسب ثقة الشعب الجزائري[1]، وإعتبرت أحداث الفاتح من نوفمبر 1954، حركة عنيفة بمثابة عصيان مدني واسع[2].

بدأت الثورة الجزائرية المسلحة بقليل جدا من السلاح، حوالي 350 أو 400 قطعة سلاح من البنادق التي وصلت إلى ليبيا، وكانت هذه الأسلحة توزع على كل المناطق، وبالأخص الأوراس من أجل جعلها الحصن الأساسي للثورة التحريرية[3]، وقد تعرضت الثورة لمشكلة نقص الأسلحة والذخيرة، فكانت المنظمة الخاصة تقوم بجمع وشراء الأسلحة حيث تمكنت من الحصول على كمية معتبرة من السلاح لمنطقة الجزائر والقبائل[4]، حيث إنطلق الكفاح المسلح بإمكانيات محدودة، حيث إستطاعت المنظمة الخاصة في مدة ثلاث سنوات جمع القنابل والأسلحة والذخيرة بفضل قادتها ومناضليها، الذي بلغ عددهم من 1000 و 1500 عضوا، وحتى الأموال ناقصة لتفجير الثورة، وحتى عندما طلب من مصطفى بن بولعيد من أحد قادتي المكتب السياسي للحزب الذي كان يسيطر عليه المركزيون تزويده بالمال للتحضير للثورة، والعربي بن مهيدي لما رأى أن ما تم جمعه من المال والسلاح والرجال غير كاف لتفجير الثورة فقال كلمته الخالدة: " إرموا بالثورة للشارع يحتضنها الشعب " [5].

وعندما إنفجرت الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، نظر إليها الكثير كعملية إنتحارية، يمكن أن تنجح غير أن قادة الثورة كانوا يعتقدون أن ما قاموا به هو الوسيلة الوحيدة للشروع في النشاط الثوري[6]، حيث

---

[1] – عبد المجيد عمراتي، جان بول سارتر والثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 43.

[2] – Ali Hammoutene, réflexions sur la guerre d'Algérie nationale d'édition Alger, 1982, p 82.

[3] – أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما رواها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، ص 96.

[4] – حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 1962، (د.ط)، دار العلم والمعرفة، 2013، ص 216.

[5] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 8.

[6] – زهير احدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، د ط، دار التراث، الجزائر ، 2002، ص 145.

إنطلقت الثورة التحريرية، وشملت جميع ربوع البلاد وكان ذلك أحد الأسباب لانتصارها، حتى صارت واحدة من أكبر الثورات إن لم نقل أكبر ثورة في القرن العشرين[1].

[1] – الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر ، ص 8.

الفصل الأول:

علاقة المعسكر الشرقي بالثورة الجزائرية 1954 - 1962.

المبحث الأول:

موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية.

المبحث الثاني:

موقف الصين الشعبية من الثورة التحريرية.

المبحث الثالث:

موقف يوغسلافيا من الثورة.

المبحث الرابع:

تشيكوسلوفاكيا وموقفها من الثورة الجزائرية.

الفصل الأول: علاقة المعسكر الشرقي بالثورة التحريرية 1954- 1962.

المبحث الأول: موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية.

لقد تأخرت العلاقات مع البلدان الاشتراكية وذلك نظرًا لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي رفض أن يكون استقلال الجزائر دون المرور على تغيير جدري بفرنسا[1]، حيث ارتبط الاتحاد السوفياتي بعلاقات حميمية مع فرنسا في منتصف الخمسينيات وخاصة بعد وصول خروتشوف[2] إلى السلطة[3]، بمعنى أن موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية تتميز بالحذر والتحفظ، حيث امتنع عن إبداء أي موقف صريح من المشكلة رغم تنديده بالسياسة الفرنسية في الجزائر[4]، وقد اعتبر الاتحاد السوفياتي المسألة الجزائرية مشكلة فرنسية يحل داخليا ولا يحق له التدخل في الشؤون الداخلية للدول[5]، بمعنى أنَّ الاتحاد السوفيتي أبدى تحفظه إتجاه الثورة التحريرية، واعتبرها مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها، حيث أكد خروتشوف بأنَّ الجزائر تدخل في نطاق شعوب الاتحاد الفرنسي[6].

---

[1] – بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012، ص 494.

[2] – ولد في 15 أفريل 1894م بكالينكوف بمقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا، وهو زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي، حكم الاتحاد السوفياتي من 1953م إلى غاية 1964م، حيث شهدت فترة حكم الاتحاد السوفيتي عده تطورات هامة، منها: إنشاء حلف وارسو عام 1955م الذي أعلن عنه الاتحاد السوفياتي في رغبته في خلق منظمة عسكرية على غرار حلف الشمال الأطلسي، توفي في 11 سبتمبر 1971م. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة الساسة، ج2، (د.ط)، دار الهدى، لبنان، ص 613.

[3] – أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1956، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س)، ص321.

[4] – مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، ط1، دار هومه الجزائر، 2009، ص 209.

[5] – سهيل الخالدي، جيل قسما تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 77.

[6] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 107.

ففي ربيع عام 1956م قام "غي موليه"[1] بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي، آنذاك صرح "مولوتوف" وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لوفد البرلمانيين الفرنسيين برغبة الحكومة السوفياتية في أن تبقى فرنسا بالجزائر[2]، وصرّح مولوتوف مره أخرى: « أنَّ الاتحاد السوفيتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا، ولكنها مشكل فرنسا». وأيضا صرح قائلا: « إننا لن نود أن يتكرر في الجزائر ما حدث في الفيتنام، ولكن رغبة الاتحاد السوفيتي هي أن تبقى فرنسا هي الجزائر بشرط أن تكون التسوية مرضية للشعب الجزائري والفرنسيين معا»[3].

وصرح خروتشوف أيضا قائلا: « إنَّ الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأنَّ الحل السليم لهذه القضية يمكن بأن يوجد بأن تؤخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية لشعوب الاتحاد الفرنسي»[4] فخروتشوف اعتبر القضية الجزائرية مشكلا فرنسيا هي أن يحل داخيًا، وذلك ما أكده مولوتوف أحد القادة السوفيات: « إنَّ رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا هي الجزائر»[5] وهذا التصريح الذي يؤكد أنَّ الاتحاد السوفياتي لا يريد للشعب الجزائري مضرة، بل يؤكد على حق الجزائريين في ثورتهم، وهو ويدعو للسلام، بحيث يعبر التأييد السوفياتي للكفاح الجزائري في ظل حق الشعب في تقرير مصيره[6].

---

[1] – 1975 –1905 شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي في شمال إفريقيا، انتخب رئيسًا لبلدية أراس مسقط رأسه سنة 1954م انتخب نائبًا في البرلمان الفرنسي، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية 04، لعب دورًا قذرًا في الحرب ضد الجزائر بينما كان في البداية يعتبر هذه الحرب "حرب غبية وبدون مخرج". انظر: سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 110.

[2] – أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 1956)، (د.ط)، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص، 138.

[3] – مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غزة نوفمبر، ص 178.

[4] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 205.

[5] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 178.

[6] – المرجع نفسه، ص 179.

لقد صرح خروتشوف لجريدة لوموند قائلا: « نحن نفهم جيدًا ما في المشكل الجزائري من تعقيد، ولكننا متيقنون أنَّ هذه المشكلة تستطيع بدورها أن تحل بكيفية سليمة» من خلال هذا الموقف المزدوج والغامض الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية الذي ظل بموافقه الرسمية والعلنية خلال السنوات الأولى لاندلاع الثورة التحريرية حيث أنَّه يسعى للمحافظة على علاقات الصداقة مع الحكومة الفرنسية، وفي نفس الوقت يسعى باطنيا للتعاطف مع كفاح الشعب الجزائري[1]، وذلك انطلاقا من مبادئه المتعلقة بتأييد حق الشعب في تقرير مصيره[2]، فالاتحاد السوفياتي جمع في موقفه من ثورة التحرير الجزائرية ما بين المحافظة على علاقاته مع فرنسا وفي نفس الوقت هو ما عبر عنه أيضا خروتشوف تصريح له: « إنَّ موقف الاتحاد السوفياتي هو موقف المعنوي للجهود الرامية إلى التحرير الوطني والتعاطف مع مطار الشعوب... إنَّ الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وإنَّ الحل السليم لهذه القضية يمكن أن يوجد بأن تأخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية لشعوب الاتحاد الفرنسي...»[3]

إنَّ تعامل الاتحاد السوفياتي المرن مع فرنسا على حساب الجزائر، وجد انتقادًا شديدًا من طرف الحكومات العربية مؤكدة للرئيس خروتشوف أنَّ ذلك سوف يعمق الهوة الفاصلة بينه وبين الأقطار العربية[4]، حيث أنَّه منذ وفاة ستالين في 05 مارس 1953م كان المعسكر الاشتراكي يرتكز على سياسة التعايش السلمي، لإقامة السلم ودعم حركات التحرر العالميه ضد الاستعمار والامبريالية[5]، فكان موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية مدعما لفرنسا وسياستها تجاه الجزائر، في سنة 1954م إلى نهاية سنة

---

[1] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 107.

[2] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 179.

[3] – أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958– 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص 235.

[4] – إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954– 1962)، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 180.

[5] – سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960– 1961) من خلال محاضرة مجلسها الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 70.

1957م كان موقفه متردد وذلك بسبب حسابات مصلحية متعلقة أساسًا بمعادلات الصراع مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[1] حيث أكد أنَّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ولا يحق لأي دولة التدخل فيها،[2] ففي سنة 1955م صرح خروتشوف بأنه لا يمكن التدخل في شعوب الاتحاد الفرنسي[3]، فكان موقف الاتحاد السوفياتي مزدوج في دعم جبهة التحرير الوطني في كفاحه التحريري[4] تطبيقًا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة أخرى[5].

في سنة 1955م أجاب خروتشوف في تصريح له على تصريح على سؤال حول موقفه من القضية الجزائرية قائلا: « إنَّ موقف الشعب السوفياتي هو موقف التأييد المعنوي للجهود الرامية إلى التحرير الوطني، والتعاطف مع مطامح الشعوب[6]، وأنَّ الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى[7]» ففرنسا حاولت استغلال هذا الغموض والتردد الذي ميز موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية، لأنَّ قادة الاتحاد السوفياتي كانوا يرغبون في وجود حكومة فرنسية يشترك فيها الشيوعيون إلى جانب الاشتراكيين على أمل أن يغيروا بذلك اتجاه فرنسا الدائم نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وإضعاف الحلف الأطلسي[8].

يعتبر الدّعم الأولي للاتحاد السوفياتي والنظم الشيوعية لحركات التحرر في العالم أساسًا هامًا في سياستها الخارجية، انطلاقا من إيمانها بضرورة تصدير الشيوعية للقضاء على النظم الاستعمارية الرأسمالية،

---

[1] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2012 ، ص 175.

[2] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 177.

[3] – أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954– 1956، المرجع السابق، ص 138.

[4] – طاهر جبيلي، المرجع السابق، ص 109.

[5] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 179.

[6] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 108.

[7] – عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 205.

[8] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 109.

ثم تصدير النظام الشيوعي إلى تلك البلدان مرة ثانية[1]، بمعنى أنه تغلبت المصلحة السياسية والاستراتيجية على المصالح الايديولوجية بما فيها كسب فرنسا الأوروبية التوجه على حساب النفوذ الأمريكي في أوروبا، لم تتردد جبهة التحرير الوطني في نقد سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه حرب التحرير الجزائرية، وتعامل السوفيات مع فرنسا على حساب قضية تحرر يفترض أن يكون الاتحاد السوفياتي قائدًا ومساندًا لها معنويًا وماديًا[2]، حيث أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، وقد تطورت أشكال هذا التضأمن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية[3]، كما صرح خروتشوف قائلا في 14 مارس 1958 إلى وضعية الجزائر فقال: « إنَّ الضمير الإنساني لا يمكنه أن يسمح باستمرار هذه الوضعية بالجزائر التي تسلط فيها الإبادة على السكان الجزائريين...».[4]

فالاتحاد السوفياتي حاول مساعدة بعض الشعوب العربية ومن ضمنها الشعب الجزائري الذي عانى من الاستعمار الفرنسي[5]، فمنذ وفاة ستالين في 05 مارس 1953 ارتكز الاتحاد السوفياتي على سياسة مبدأ التعايش السلمي ودعم حركات التحرر في العالم[6]، فهذا الموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية يرجع لعدة عوامل ومنها: العلاقات القائمة بين فرنسا والاتحاد السوفياتي، والتي تعود

[1] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 361.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 180.

[3] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د.ط)، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص 113.

[4] – المجاهد: "مواقف الاتحاد السوفياتي" العدد، 20، 1958/3/15، ص 2.

[5] – مريم الصغير، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين 1954– 1962، مجلة المصادر، عدد خاص 10، سداسية، السداسي 2، ص 201.

[6] – سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 153.

جذورها للحرب العالمية الثانية من خلال كفاحها المشترك ضد النازية، إضافة إلى العلاقات التي كانت بين الحزبين الشيوعيين الفرنسي والسوفياتي يعمل على إحتوائه لفرنسا[1].

إنّ الاتحاد السوفياتي قبل تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في سنة 1955م، اعتبر القضية قضية داخلية، حيث جاء في البلاغ المشترك في موسكو بين فرنسا والاتحاد السوفياتي في شهر ماي 1956م أنَّ الاتحاد السوفياتي يأمل أن تحل القضية الجزائرية حلا عقلانيًا، غير أنَّ موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية الجزائرية[2] ظل يراوح مكانه في إطار التردد من بداية تفجير الثورة إلى غاية نهاية سنة 1957م، حيث أنَّه سنة 1956م كان يفضل إقامة حكومة فرنسية يتحالف فيها الشيوعيون والاشتراكيون على تأييد القضية العادلة للشعب الجزائري[3]، موقف الاتحاد السوفياتي تغير تدريجيًا وهذا وفقا للأحداث الدولية حيث تعتبر مناهضة للاستعمار إحدى المبادئ السياسية للمذهب الشيوعي، لذلك كانت حكومة الاتحاد السوفياتي من بين الحكومات التي تؤيد مبدأ كفاح الشعوب، من بينها كفاح الشعب الجزائري للتحرر ونيل الاستقلال[4].

وازداد الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية عندما قررت جبهة التحرير الوطني، نهاية 1958م إرسال وفد إلى الصين لكسب المزيد من التأييد المعنوي والمادي، هذا ما جعل الاتحاد السوفياتي يغير من سياسته ويقوي من إعاناته للثورة الجزائرية، ويعتمد على طرق جديدة للدعاية لصالح القضية الجزائرية التي تمثلت في إحياء التظاهرات الجمعوية وإقامة أسابيع وأيام ثقافية خصصت لشرح القضية الجزائرية، وفضح السياسة

[1] – مسعد رياض، الوظيفة الاتصالية للثورة التحريرية (1954– 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية العلاقة الدولية جامعة الجزائر، 2012، ص 100.

[2] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.

[3] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 175.

[4] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 153.

الفرنسية في الجزائر[1]، حيث أنَّه بعد تطور الثورة الجزائرية داخليا وخارجيا، وتطور نشاطها الدبلوماسي بواسطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تغير الموقف السوفياتي خاصة منذ نهاية 1957م وبداية 1958م[2]، وتجسد في بادئ الأمر في تغيير سفير الاتحاد السوفياتي عن انشغال حكومته عقب قصف ساقية سيدي يوسف في 28 فيفري 1958م، حيث أدان الاتحاد السوفياتي بشدة هاته العملية وعبر سفيره في باريس عن انشغال حكومته واهتمامها بعملية إحلال السلام بالجزائر[3].

بالإضافة إلى الإتصالات التي قامت بها الثورة التحريرية تجاه القيادة السوفياتية من أجل توضيح حقيقة الثورة في الجزائر، وكذا لتبديد مخاوف السوفيات من مسار الثورة[4]، أما عن الاتحاد السوفياتي فقد جاء في تصريح أدلى به الرئيس نيكتا خروتشوف يوم 8 فيفري 1960 وتضمن ما يلي: « يمكن اعتبار اجتماعاتنا في غلنكوف قرب نيويورك ...ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أنها اعتراف بأنّ هذه الحكومة قائمة في واقع»[5] .

فبعد تطور الكفاح المسلح، أيدت البلدان الاشتراكية مواقف جبهة التحرير الوطني لكن الاعتراف بالحكومة المؤقتة قانونيا متأخرًا لأنَّ البلدان الاشتراكية تجنبت تعكير جو العلاقات بين دولة ودولة[6]، حيث أثبتت بعض الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري، منذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية ليلة

---

[1] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية (1954– 1962)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009، ص 102.

[2] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 176.

[3] – صالح بلحاج، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 15، السداسي الأول، 2007، ص 181.

[4] – مسعد رياض، المرجع السابق، ص 101.

[5] – مختارات من وثائق الثورة الخالدة، فلتحيا الجزائر، منشورات هيئة التحرير بمنظمة الطليعة العربية، تونس، ص 46.

[6] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.

الفاتح من نوفمبر 1954م، وقد تطورت أشكال هذه التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية، فلما أعلن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعترفت بعض دول هذه الكتلة[1]، فالاتحاد السوفياتي قدم مساعدات متنوعة لجبهة التحرير الوطني، فالدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه للثورة التحريرية كان مهمًا للغاية حيث قام الاتحاد السوفياتي بتزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة المزودة بأنواع الأسلحة الفتاكة ووسائل الدمار والإبادة[2]، فالبلدان الاشتراكية قدمت مساعدات ثمينة وملتزمة للثورة الجزائرية ففي جوان 1959م، قدرت مصالح الإستعلامات الفرنسية بأنَّ 21000 وحدة سلاحية أرسلتها البلدان الاشتراكية إلى الثورة الجزائرية، وقد قدم الاتحاد السوفياتي مساعدات ضخمة إلى اللاجئين الجزائريين[3]، وأيضا قام الاتحاد السوفياتي بتقديم الألبسة والمواد الغذائية والأدوية عن طريق الصليب الأحمر الدولي[4]، حيث أنَّه كانت المنظمات النقابية والاجتماعية تجمع الأموال والأدوية لصالح اللاجئين، منحت الحكومات الاشتراكية من منحًا للطلبة الجزائريين وأرسلت أطبائها. [5]

منذ بداية سنة 1958م بدأ موقف الاتحاد السوفياتي تجاه الثورة التحريرية الجزائرية يتغير وذلك بفعل عدة عوامل ذات صلة بتطور الثورة الجزائرية بالداخل وأخرى متعلقة بالتطورات الدولية يمكن الإشارة إليها في مايلي: [6]

1) تطور الكفاح المسلح، وهذا ما جعل البلدان الاشتراكية تؤيد مواقف جبهة التحرير الوطني. [7]

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 119.
[2] – المجاهد، عدد 26، الصادر بتاريخ 2 جويلية 1958.
[3] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.
[4] – المجاهد عدد 26 المصدر السابق، ص 3.
[5] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.
[6] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 176.
[7] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.

2) تطور الأوضاع الداخلية في الجزائر نتيجة عنف المعارك البطولية لجيش التحرير الوطني بعد اقتناعها بأهمية الكفاح المسلح. [1]

3) تطور الثورة الجزائرية داخليا ما جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة[2] في دورتها سنة 1957م إلى إصدار لائحة بخصوص الجزائر تضمنت الدعوة إلى حل سلمي للقضية الجزائرية.

4) انتشار صدى الثورة الجزائرية وتزايد التضامن الأفروآسيوي مع كفاح الشعب الجزائري. [3]

– اهتمام جمهورية الصين الشعبية بكفاح الشعب الجزائري ودعمه ماديًا ومعنويًا، وهو الدعم الذي سيتطور بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واعترافها بها سنة 1958م.

– جهود بعض الحكومات العربية مثل الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة لدى حكومة سفراء الاتحاد السوفياتي، وهذا يطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتأكيد على وزن الثورة ودعمها ومد جسور الصداقة والتعاون العربي السوفياتي.[4]

– يذكر السيد باتريك ايفينو جون بلانشايس بأنَّ الاتحاد السوفياتي قدم مساعدات وأسلحة للثورة الجزائرية، وكذلك المؤونة للاجئين عن طريق حلفائه المتواجدين في أوروبا الشرقية، لكنه لم يعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GARA). [5]

– قدم الاتحاد السوفياتي مساعدات عسكرية للثورة التحريرية الجزائرية، حيث أنَّه قد ضاعف من إمداداته العسكرية لجيش التحرير الوطني بمختلف أنواع الأسلحة، حيث حرص الاتحاد السوفياتي أن يبقى هذا الدعم

---

[1] – أحمد بن فليس، المرجع السابق، 240.

[2] – تعتبر هيئة الأمم المتحدة المنظمة الدولية الوحيدة ذات التوجه العالمي والإختصاص السياسي العام، بحيث ترتكز المنظمات الدولية المتخصصة حولها، تبدو مؤسسة قائمة بذاتها، حيث تهدف هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ السلام والأمن الدوليين وتنمية العلاقات بين الدول أنظر: محمود مرشحة، الوجيز في المنظمات الدولية، (د.ط)، سوريا، 2010، ص 79.

[3] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 176.

[4] – عمر بوضربة، المرجع نفسه، ص 175.

[5] – باتريك ايفينو جون بلانشايس، تر: بن داوود سلأمنية، حزب الجزائر ملف وشهادات، ج2، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص، 72.

سري وذلك من أجل الحفاظ على علاقته مع فرنسا، وكانت عمليه نقل الأسلحة والذخيرة تتم عبر تشيكوسلوفاكيا وعبر البلدان العربية مثل مصر وسوريا، وأيضا قام الهلال الأحمر السوفياتي بتقديم مساعدات للاجئين الجزائريين في تونس، مثل المواد الغذائية الأدوية والملابس[1]، إضافة إلى ذلك قام الاتحاد السوفياتي بتقديم باخرة تحمل شحنة كبيرة من الآلات الصناعية والآلات الفلاحية التي قدمت للاتحاد العام للعمال الجزائريين من طرف الاتحادات النقابية السوفياتية.[2]

– لقد كان لاستمرار الثورة التحريرية الجزائرية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، أثر إيجابي إضافة إلى ذلك العدوان الثلاثي على مصر، الذي شكل منعطفا تاريخيا في موقف الاتحاد السوفياتي من القضايا العربية[3]، كل هذه الظروف أدت إلى تطور الدعم السوفياتي للقضية الجزائرية[4]، حيث أنَّه تجلى موقف الاتحاد السوفياتي على لسان رئيسه خروتشوف سنة 1957م في هيئة الأمم المتحدة بأنَّه يشعر أنَّ الوقت قد حان لمناقشة الأوضاع الجارية في الجزائر، لأنَّ هذه المسألة أثارت القلق، كما أنَّها تعدُّ مسألة دولية خطيرة وهامَّة[5]، كل هذه التطورات والمساعي العربية توجت بتحولات هامة في الموقف السوفياتي، وبدءًا بالاهتمام بالقضية الجزائرية وتقديم الدعم المادي.[6]

إنَّ الاتحاد السوفياتي قد تأكد بأنَّ الاستمرار في عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قد يؤثر سلبًا على الاتحاد السوفياتي في بناء علاقات مع الجزائر عند حصولها على استقلالها ويدفع بالجزائر إلى التعامل مع الصين القوة المنافسة للنفوذ السوفياتية، ولقد كانت للتنظيمات الجماهيرية السوفياتيه تأثير على موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الجزائرية وذلك عن طريق المظاهرات المتكررة والمنددة للقمع

---

[1] – مسعد رياض، المرجع السابق، ص 101.

[2] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 372.

[3] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 109.

[4] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 367.

[5] – عمار بن سلطان، الدعم الغربي للثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، الجزائر، 2007، ص 33.

[6] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 363.

الاستعماري للمسلط على الشعب الجزائري[1]، حيث أنَّ الاتحاد السوفيتي قد أعلن عن رأيه حول مؤتمر باندونغ في جريدة براندا فقال: « أنَّ البيان الذي أصدره المؤتمر والقرارات التي اتخذها تمثل أهداف الشعوب الآسيوية والأفريقية وأمانها في إجتثاث جذور النظام الاستعماري، وإقامة علاقات الجوار الطيبة، والتعاون السلمي في الحقل الإقتصادي والاجتماعي»[2]، فأثناء الدورة الثالثة عشر لهيئة الأمم المتحدة[3] ظهر دعم الاتحاد السوفياتي للقضية الجزائرية في مجلس الأمن، حيث طالب بإدماج القضية الجزائرية في جدول أعمالها،[4] حيث كان أعضاء الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية يشاركون في جدول أعمال الدورة الخامس عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة،[5] وفي 14 مارس 1958م صرح خروتشوف في خطاب ألقاه حول وضعية الجزائر قائلاً: « إنَّ الضمير الإنساني لا يمكنه أن يسمح بإستمرار هذه الوضعية بالجزائر التي تسلط فيها الإبادة على السكان الجزائريين... إنَّ الدول الاستعمارية قد أدارت ظهرها لهذه الفاجعة رغم عرض القضية في هيئة الأمم المتحدة...»[6]

---

[1] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 389.

[2] – عبد الحميد مسعود الجزائري، حقيقة الجزائر، (د.ط)، مكتب الجزائر للدعاية والنشر، الجزائر، ص 94.

[3] – بقيت الثورة الجزائرية مع دول الكتلة الأفروآسيوية مصرة على طرح قضيتها في هيئة الأمم المتحدة، فبسبب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي جعل التأييد الدولي يزداد خاصة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف، حيث تقدمت 24 دولة أفروآسيوية يوم 16 جويلية 1958م برسالة يطلبون تسجيل القضية الجزائرية، حيث شرعت اللجنة السياسية في مناقشة القضية الجزائرية وإستغرقت المناقشة 20 جلسة، وأثناء المناقشة تقدمت من 17 دولة من الكتلة الآفروآسيوية بمشروع قرار اعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

[4] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 90.

[5] – في 2 جويلية 1960م، تقدمت 25 دولة من الكتلة الأفروآسوية بسبب تماطل فرنسا في تنفيذ تقرير المصير أو حق الدخول في المفاوضات مع حكومة جبهة التحرير الوطني، حيث تقدّم فرحات عباس في رسالة إلى رؤساء حكومات الكتلة مشيرًا إلى الأهمية التي تعلقها الحكومة المؤقتة والشعب الجزائري على مواقفهم تجاه القضية الجزائرية في هذه الدورة، حيث نصت هيئة الأمم المتحدة على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، وأن يكون حقه في تقرير مصيره بطريقة عادلة واحترام الوحدة الترابية للجزائر، وتحصل هذا المشروع على أغلبية 63 عضوًا ضد 27 إمتناع وإمتناع 08 عن التصويت.

[6] – المجاهد، المصدر السابق، 02.

كما توالت مظاهر التأييد السوفياتي للقضية الجزائرية وفي كل مرة كان يبرهن على مساندته وتعاطفه مع الكفاح الجزائري، حيث تقدمت اللجنة المركزية للعمال السوفيات على إثر إغتيال "عيسات ايدير"[1]، وأعربت عن تضامنها مع الجزائريين واستنكارها لما تقوم به فرنسا في الجزائر[2]، وعند استقبال خروتشوف لأعضاء الحكومة في 3 أكتوبر 1960م، المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نيويورك، وبعد ذلك اعترف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة في 3 أكتوبر 1960م، حيث أراد الاتحاد السوفياتي أن يوضح باعترافه للحكومة بأنَّها منبثقة عن ثورة رفضت الوجود الاستعماري المفروض على الشعب الجزائري. [3]

كما سبق لنا وذكرنا بأنَّ 3 أكتوبر 1960م اعترف الاتحاد السوفياتي المتأخر بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث جاء بعد الاعتراف الفرنسي الفعلي بالحكومة المؤقتة عن طريق التفاوض في 02 أكتوبر 1966م، فهذا الاعتراف لم يأت نتيجة قناعة إيديولوجية، بل أتى نتيجة عدة عوامل أخرى من بينها: مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بدأت تظهر أحداث جديدة والتي تؤكد النصر الحتمي للثورة التحريرية الجزائرية، إضافة إلى عدم الاستمرار في عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية سوف يؤثر سلبًا على بناء علاقات الاتحاد السوفياتي مع الجزائر بعد استقلالها واسترجاع سيادتها.

إنَّ الاستمرار بعدم اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سوف يدفع بقيادة الثورة الجزائرية إلى التعامل أكثر مع الصين القوة المنافسة للنفوذ السوفياتي.[4]

---

[1] – ولد عام 1919م بقرية جمعية الصهاريج بتيزي وزو بدأ دراسته الإبتدائية ثم إنتقل إلى تونس بين 1935 و 1937م لدراسة الإقتصاد السياسي، ثم انخرط في صفوف حزب الشعب، أصبح مسؤولاً عن الجنة العمالية التابعة لحركة الانتصار رغم إيقافه وسجنه بالبرواقية وبعد خروجه من السجن واصل نشاطه السياسي، استشهد في 26 جويلية 1959م. انظر: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، 2008، ص 284.

[2] – مسعد رياض، المرجع السابق، ص 100.

[3] – بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 376.

[4] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 181.

التنظيمات الجماهرية السوفياتية كان لها تأثير كبير على توجيه الاتحاد السوفياتي تجاه قضايا التحرر في العالم، حيث كانت هذه التنظيمات تجمع الأموال والأدوية لصالح اللاجئين الجزائريين. [1]

اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة الجزائرية المؤقتة، جاء بعد اقناع الجزائريين للسوفيات نتيجة للزيارة التي قام بها فرحات عباس على رأس وفد حكومي إلى الاتحاد السوفياتي[2] وذلك في 6 أكتوبر 1960م بموسكو ولقاءه برئيس الوزراء[3]، ذلك ما أكده الرئيس السوفياتي خروتشوف نفسه: « اجتماعي بوفد الحكومة الجزائرية دليل على وجودها الحقيقي إنَّها أمر واقع...»[4]

ففي 14 نوفمبر 1959م أوضح لمين دباغين[5] بأنَّ: « تعاون الثورة مع المعسكر الشرقي كان الهدف منه استعماله كوسيلة ضغط وتهديد للغرب، فالاتحاد السوفياتي وبقية دول أوروبا الشرقية يكونون قوة، وأن الاتحاد السوفيتي عمل مجهودات جبارة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار وأنَّ الهدف السياسي يتطلب تعزيز هذا الاستقرار...»[6]، وبعدها اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة لمؤقتة تضاعف دعمه للثورة التحريرية، وهذا الاعتراف المتأخر هو مواكبة للتطورات الإيجابية للثورة الجزائرية، وذلك بفعل الانعكاسات الإيجابية التي أحدثتها مظاهرات 11 ديسمبر 1960م على الصعيد الدولي، والتي أقنعت هيئة الأمم المتحدة بضرورة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[7]

---

[1] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 181.

[3] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 113.

[4] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 181.

[5] – ولد في 1917م بمدينة شرشال إنخرط في جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين لشمال إفريقيا ثم إنخرط في صفوف حزب الشعب، وعندما رفض التجنيد في الحرب ع2 فينا الثمن السجن، ثم إلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بواسطة عبان رمضان، ثم عين مسؤولا عن الوفد الخارجي للجبهة كان عضوا في مجلس الوطني في لجنة التنسيق والتنفيذ توفي يوم 20 جانفي 2003م.انظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص 254.

[6] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 114.

[7] – عمر بوضربة، التطور النشاط الدبلوماسي للثورة (1954– 1960)، (د.ط)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 364.

المبحث الثاني: مواقف الصين الشعبية.

منذ إنعقاد مؤتمر باندونغ 1955م أعلن الرئيس "شوان لاي"[1] رئيس الحكومة الصينية اعترافه بالقضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955م[2]، وتعتبر من أوائل الدول الاشتراكية التي ساندت الثورة الجزائرية، والتي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية 1958م، كما أتيح إلى الوفد الجزائري المتشكل من السيد بن يوسف بن خدة ومحمود الشريف خلال ديسمبر 1958م للتحدث مع الزعيم الصيني ماوتسي تونغ[3] في 23 ديسمبر 1958م قادها بن يوسف بن خدة[4] ومحمود الشريف[5] رفقة سعد دحلب[6]، هدفها إقتناء كميات من الأسلحة والتموين وكانت أهم الزيارات خاصة وأنَّها تمت بعد شهرين من إنشاءها[7]، كما صرح الرئيس "ماو" مع أنَّنا كنا أول جزائريين يراهم في حياته وقد كنا فعلاً أول وفد لجبهة التحرير الوطني يزور الصين متكون من بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية ومحمود الشريف وزير التسليح[8]، وكان استقبالنا استقبالا رسميا، وقد

---

[1] – هو رجل ثوري ومن أشهر السياسيين في القرن 20، كان ميوله للثورة منذ الصغر وساهم في تأسيس فرع الحزب الشيوعي الصيني في فرنسا 1921م، ثم صار المفوض السياسي للجيش الأحمر، وبايع ماوتسي تونغ بالقيادة وتولى منصب رئيس الوزراء جمهورية الصين منذ تأسيسها، وكان له دور كبير في كسب وتأييد العلاقات مع العالم الثالث بعد مؤتمر باندونغ.

[2] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 375.

[3] – ولد بالبليدة 1920م، شارك في الحركة الوطنية ألقي القبض عليه في نوفمبر 1954م، أطلق سراحه في أفريل 1955م عين عضو في لجنة ت.ت وأصبح في الوفد الجزائري منذ تأسيس ح.م.1 عين وزير الشؤون الإجتماعية وساهم في البعثات الحكومية التي زارت عدة بلدان آسيوية. جريدة المجاهد، التضامن عبر آسيا، عدد 101، بتاريخ 16/ 4/ 1959م، ص 11.

[4] – قائد ثوري تلقى تعليمه في مدرسة الضباط الفرنسية، تخرج برتبة ملازم أول، شارك في ح.ع.1، إنضم للثورة 1955م عين قائد لمنطقة تبسة، صار عضو في ل.ت.ت، ثم وزير التسليح في ح.م.ج.ج.

[5] – هو مناضل صيني، ولد في مقاطعة هونان 1893م، توفي في بكين 1976م، كان قائد للحزب الشيوعي 1937م، تطوع في صفوف الجيش الصيني ثم قام بتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

[6] – مناضل في حزب الشعب، إلتحق بالثورة بعد خروجه من المعتقل 1955م، صار عضوًا ل.ت.ت، عين وزير الخارجية 1961م.

[7] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ح.م.ج.ج، المرجع السابق، ص 179.

[8] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007، ص 119.

أصغينا للنشيدين الوطني الجزائري والصيني، وأول من عزفه في العالم كله[1]، كما وجت دعوة إلى البعثة الجزائرية لزيارتها وقد برهنت حسن استقبالها الاستعداد الطيب لمساندة الشعب الجزائري.[2]

وقد استفادنا وتعلمنا الكثير من القادة الصنيين خاصة الوزير الأول "شون لاي" كما يندرج تركيز دبلوماسية ح.م.ج.ج على كسب الدعم الصيني فهي قوة بشرية هائلة وهي إضافة إلى ذلك قوة نووية فرنسا تتلقى دعمًا لا مشروطًا من قبل دول حلف للشمال الأطلسي[3]، ثم قامت بعثة عسكرية جزائرية بزيارة الصين بقيادة كاتب الدولة عمر أوصديق[4]، تشكلت من 09 ضباط التي جاءت تلبية لدعوة رسمية من نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع يوم 30 ماي 1959م، ودامت أسبوعين، التي درست خلالها إمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين للتخلص من الاستعمار الفرنسي[5]، وتحدث أحمد توفيق المدني[6] عن مشكلتهم مع الوفد في زيارته 26 سبتمبر 1959م الذي وصل إلى بكين التي كانت تعجُّ بالأفراح الشعبية، فكان أول يوم كان فيه زيارة معرض لآثار الفحم ثم إقامة اجتماع شعبي في دار الشعب التي تتسع لـ 10 آلاف شخص تحت رئاسة المفكر "ماوتسي تونغ"[7] ثم جاءت للزيارة الثانية للسيد بن يوسف بن خدة أكتوبر 1959م لضبط

---

[1]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص 85- 86.

[2]- مريم الصغير، المرجع الصغير، المرجع السابق، ص 376.

[3] - عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954- 1960، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 386.

[4] - مناضل جزائري ولد في 1923م تابع دراسته بالمدرسة العليا ببوزريعة، إنخرط في ح.ش، عين عضو في اللجنة المركزية، إعتقل 1948م، إنضم إلى ج.ت.و 1955م، صار كاتب دولة في تشكيلة الأولى الحكومة المؤقتة، إشتغل منصب مكلف بمهمة من قبل ج.ت.و في كوناكري 1960م انظر: عبدالله مقلاتي، قاموس إعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، 2009، ص 48 -49.

[5] - عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ح.م.ج.ج، المرجع السابق، ص 180.

[6] - ولد في تونس باشر نشاطه السياسي صحبة الشيخ الثعالبي في اللجنة التنفيذية للحزب الحر التونسي، وكان كاتب أول في الحركة الإصلاحية الثقافية لجمعية العلماء في الجزائر سنة 1956م، التحق بالوفد الخارجي ج.ت.و إنتخب عضو في المجلس القومي للثورة الجزائرية في الصومام في الجزائر انظر: الجزائر المجاهدة، مطبعة النعمان، السلسلة الثالثة، الرابطة الأدبية، 1960، ص 22.

[7] - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1988م، ص 397.

حاجيات جيش التحرير الوطني وطرق التموين والإمداد[1]، كما قدمت الصين دعم مادي ومعنوي، ووصف فرحات عباس خلال زيارته للصين أكتوبر 1960م « بأنَّه اعتراف أضخم من دولة عادية لأنَّه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم» كما قدموا إعانات مالية وتجهيزات عسكرية منذ بداية الثورة وصلت 12 مليون دولار والدعم العسكري هو الاستفادة من الخبرات الصينية.[2]

سعت قادة الثورة التحريرية الجزائرية تقديم أشكال الدعم السياسي والمادي من قبل الصين الشعبية التي إرتبط قادة الثورة بالصين، وأكثر الصحف الصينية أعربت عن تضامنها التام في تبرع ثلاث هيئات شعبية بمبلغ ألف دولار يوم 30 مارس و 24 أفريل 1958م، فقد شهدت مظاهرات كبيرة في الصين تأييد للثورة التحريرية[3]، وقد كان هناك أحداث أدَّت إلى تعميق العلاقات الصينية والجزائرية:

1) تأسيس ح.م.ج.ج في 19 سبتمبر 1958م كان له تأثير في مسار الثورة حيث تأكد العالم بأنَّ العمل المسلح الجزائري من أجل الاستقلال والحرية لا رجعة فيه.

2) عند إقتراب انتصار حرب الجزائر تضاعف باهتمام ج.ت.و بالبعد الاقتصادي والاجتماعي بعد استرجاع استقلال الجزائر من خلال مؤتمر طرابلس (جويلية 1962م).[4]

[1] – عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى، وزير التسليح إبان الثورة التحريرية، وزارة المجاهدين، جامعة المسيلة، 2013، ص 139.

[2] – الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح، المرجع السابق، ص 395.

[3] – جريدة المجاهد، العدد 32، 19 نوفمبر 1958.

[4] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 145.

ويذكر بن يوسف بن خدة أنّه هو قد تجهز هو ومرافقيه 27 نوفمبر 1958م من القاهرة للسفر إلى الصين وذلك بعدما قام السفير الصيني بتوديعهم ووصلوا إلى بكين 3 ديسمبر 1958م وبعد مكوثهم 3 أيام في موسكو[1]، التقى عبد الرحمن كيوان[2] بنائب الشؤون الخارجية الصيني الصيني 17 ماي 1961م من أجل إقامة بعثة دبلوماسية للجزائر في بكين فأجابه الرئيس ليو شاوتشي[3] بكلمة شعب الصين والجزائر إقامة صداقة عميقة في الكفاح المشترك ضد الاستعمار وقد لاحظ الشعب الصيني بارتياح وفرح كبير صمود الجزائريين أمام الفرق الاستعمارية الفرنسية وكفاحهم المرير من أجل الحرية والاستقلال وأعطى مثال لشعوب إفريقيا وكل الشعوب في العالم[4].

كما سجل في جويلية 1959م وصول 30 ألف طن من الأسلحة والتي أفرغت في ميناء الإسكندرية[5]، وهذا وقد قدم ماو في 1960م إلى تكريم كريم بلقاسم ورفقائه 8 مليار وأسلحة ومواد غذائية.

قائلاً لهم: « ستكونوا حسب إحتياجاتكم»[6] إضافة إلى ذلك فقد سخرت الصين أراضيها ومدارسها العسكرية للمساهمة في تكوين ج.ت.و وقصد مواكبة التطورات العسكرية استقبلت أكثر من 200 جزائري في دورات

---

[1]- Ben youcef Ben khedda, premier voyage en china, Archive de Ben khedda, p 1.

[2] – سياسي ومناضل ولد في 1925م بالقصبة درس في المحاماة وانخرط في صفوف اتحاد الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وبعد التخرج صار يدافع عن زملاؤه المعتقلين واعتقل عقب اندلاع الثورة والتحق بج.ت.و 1956م، وانصبت جهوده في الجانب الدبلوماسي والإعلامي.

[3] – رجل دولة وزعيم شيوعي صيني 1898م كان عضو الحزب الشيوعي الصيني وأصبح رئيس جمهورية الصين في 28 أفريل 1958م إلى 31 أكتوبر 1968م.

[4] – جريدة المجاهد، العدد 101، 31 جويلية 1961، ص 12.

[5] – عبد الرحمن عمراين، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية 1956- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001، ص 102.

[6] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 325.

تدريبية[1]، إنَّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تنتظر تأييد جديد وحدثت عدة لقاءات ذكرها قال شوان لاي قائلا: « نحن حلفاء لأنَّنا لا نحارب عدوًا واحدًا وهو و.م.أ والاستعمار».[2]

وبعد عدة أشهر قام السيد كريم بلقاسم بزيارة إلى الصين الشعبية برفقة عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرانسيس في العاصمة بكين لرفع المساعدة العسكرية والمالية الصينية لج.ت.و، كما تمثل الدعم المادي الصيني للثورة في تقديم إعانات مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة وصلت 12 مليون دولار، كما كان الدعم العسكري في الاستفادة من الجنرالات الصينية خلال هذه الزيارات[3]. كما قام رئيس ح.م.ج.ج بزيارة أكتوبر 1960م صرح خلالها قائلا: « إنَّ الشعب الجزائري سعيد أن تكون الصين ضمن أصدقائه الأقوياء[4]، كما طلب مساعدة تقنية في شكل خبراء في الأركان والتدريب العام[5]، وقد كان للتأييد والدعم الصيني للثورة التحريرية أثره الإيجابي على صعيد علاقة الثورة ببعض الدول الاشتراكية الصديقة والحليفة للصين ككوريا الشمالية، ومنغوليا الشعبية، وجمهورية الفيتنام الشمالية[6].

الزيارة الثانية توجت بصدور بيان مشترك ومساعدات من التجهيزات العسكرية والمؤونة والألبسة وأثارت القلق لدى الدوائر الغربية الاستعمارية[7] وقد تحدثت جريدة بيبيولزديلي الصينية عن حرب الإبادة في الجزائر ووضحت فيه كفاح للشعب الجزائري من ضد الاحتلال الفرنسي وقالت الجريدة: « أنَّ أمريكا يمكنها وقف حرب الابادة التي شنتها فرنسا ضد المدنيين العرب في الجزائر إذا أوقفت المعونة الحربية التي تمدها لفرنسا،

---

[1] – سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 157.

[2] – أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 327.

[3] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 327.

[4] – جريدة المجاهد، طريق الصين، العدد 78 بتاريخ 3/ 10/ 1960، ص 3.

[5] – محمد عباس، المرجع السابق، ص 599

[6] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 126.

[7]– Farhat Abbas, Autopsies d'un guerre, l' aurorc, éditions Garnier, F–réres, Paris, 1980, p 292.

وكانت الصين مستعدة لمنح الجزائر ما تطلبه وهي مستعدة حتى للتدخل مباشرة في النزاع ...إن الصينيين يساندون بكل عزم القوى المناضلة من أجل حريتها ويؤمنون بالنضج والتطور التدريجي للثورات»[1] كما أشار الموقف الصيني بإعجاب وتقدير لدى قادة ج.ت.و وقد أرسى هذا التضامن المستند على المبادئ الثورية تقاليد راسخة في العلاقات الجزائرية الصينية، مما جعلها تتجدد وتتطور أكثر من كل انتصار تحققه الجزائر في الميدان العسكري وكذلك في المحافل الدولية والأعياد والمناسبات الخاصة بالشعب الصيني، حيث قامت بدعوة رسمية لحضور المناسبة الصينية الكبرى، وقد لبت هذه الدعوة وبذلك تعرب الحكومة الجزائرية عن صداقتها للشعب الصيني العظيم ولحكومته التي كانت أول الحكومات التي اعترفت بميلاد الدولة الجزائرية.[2] وكانت زيارة الوفد إلى الصين بقيادة عمر أو صديق تسلم معدات وتجهيزات عسكرية وطبية، كما كانت تنظم مظاهرات ثقافية وكانوا يجمعون التبرعات لفائدة الثورة المسلحة بالجزائر مثلا عام 1958م وصل أكثر من 200 ألف دولار، وفي عام 19 ماي 1961م كميات من العتاد العسكري[3] تمثل في رشاشات مسدسات قنابل للدفاع[4].

وقد تميزت العلاقة الصينية الجزائرية.

1) تبنت جبهة التحرير المنهج الصحيح من أجل الاستقلال والتحرر بذلك بممارسة العمل المسلح وحرب العصابات في مواجهة الجيش الفرنسي المنظم والقوي.

2) تشكلت حرب التحرير نموذجا لانتصار المنظور الصيني داخل قوى التحرر.

3) تشكلت حرب التحرير بالنسبة للصينيين قوة توسع للمد الوطني في العالم الافريقي والآسيوي.

---

[1] – جريدة المجاهد، العدد 52، بتاريخ 5 أكتوبر 1959.

[2] – أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 266.

[3] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، 328.

[4] – أنظر الملحق رقم 01، ص 125.

4) قدمت حرب التحرير الجزائرية نموذج عملي ومبكرا يتماشى مع الطرح الصيني المخالف للطرح السوفياتي.[1]

لقد وجد الصينيون تقديرًا واعترافا مستمرًا لدى الجزائريين مساعدات معنوية ومادية من أجل انتصار الثورة الجزائرية متلما عبر "عبد الرحمن كيوان" في أول بعثة دبلوماسية إلى الصين 1961م قائلا: « الشعب الجزائري لا ينسى أنَّ حكومة الجمهورية الشعبية الصينية كانت أولى الحكومات التي تعترف بحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ما أنفك بلدكم العظيم يقدم مساندة مستمرة لثورتنا إنَّ الصداقة الصينية الجزائرية تنصهر في الكفاح لذلك فهي قوية ودائمة» حيث خلف الاعتراف بالدعم الصيني على تطور علاقات صداقة بين الجزائر والصين.[2]

إنَّ الوفد الجزائري سافر إلى الصين وهناك استقبله رئيس الوزراء الصيني شوان لاي بحفاوة... وصرح لهم استعداد الصين لمساندة الثورة الجزائرية: «... هنا كان لابد لي يمثل ما استنكرت الخطأ في التصوف الإيطالي... أن أرحب بهذا الموقف الإيجابي من الصين...» فأبرقت لشوان لاي هذه البرقية بتاريخ 12/ 12/ 1958م.

الرئيس شوان لاي بكين الصين.

نحن فخورين بإستقبالكم الحار للوفد ونقدر لكم تصريحاتكم بأنَّكم على استعداد أي حركة للتحرر، وخاصة حركة الشعب الجزائري ولكم جزيل الشكر.

الهادي المشرقي.[3]

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 143.

[2] – جندي سارة، العلاقات العربية الصينية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 94.

[3] – الهادي إبراهيم ، المشيرقي قضية مع ثورة المليون...شهيد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 329.

لقد اعترفت الصين الشعبية بح.م.ج 25 سبتمبر 1958م، لكن باقي الدول تأخرت في الإعلان عنها وإن دول المعسكر الاشتراكي كانت تعاني في هذه الحقبة من التبعية الإيديولوجية للاتحاد السوفياتي[1] التي كانت تحت قبضة ما يعرف بدول الطريق الشيوعي بأوروبا.[2]

أصدرت صحيفة الشعب بكين وفيها "يجب أن لا يترك الشعب الجزائري وحده في كفاحه ضد الفرنسيين، وإن شعب الصين لن يتركه وحده في المعركة" وفي اليوم ذاته احتفلت جامعة بكين بيوم الجزائر وألقى خطاب قال: « إنَّ نضال الجزائريين وما أحرزته من انتصارات يعد انتصارا للصين، وندد بالجزائر الفرنسية في الجزائر.[3] الصين كانت تدعم الثورة دبلوماسيا من خلال تقديم وتنظيم لاستقبال رسمي للوفود الجزائرية من خلال عزف النشيد الوطني ورفع العلم الجزائري وقدمت كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة واستقبلت أكثر من 200 جزائري وأرسلت مقاتلين لتدريب جنود جيش التحرير الوطني.

إقتصاديًا:

قدمت مساعدات مالية على شكل دفعتين تقدر بـ 4 ملايير يوان سنة 1958- 1960 م. [4]

لقد عرفت الصين والجزائر ماضيًا متشابها قريبا، كما تم تنظيم أسبوع ثقافي تضامنا مع الجزائريين في بكين 13- 20 مارس 1959م، كما ألقى السيد "كوموجو" خطاب عبر فيه "أنَّ انتصار الجزائر هو انتصار للصين، وكفاح الجزائر هو كفاح الصين.[5] وكانت هذه التظاهرات عبارة عن تبرعات وصلت لصالح الثورة الجزائرية أكثر من 200 ألف دولار خلال شهر مارس 1958م فقط.[6]

[1] – محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 119.

[2]– ferhat Abbas, op- cit, p 244.

[3] – مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 406.

[4] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 175.

[5] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 377 .

[6] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 149.

كلف سفير الصين بالقاهرة للإيقاف على سبل عملية الإمداد والتموين الخاصة بوحدات جيش التحرير الوطني[1]، وذكر سعد دحلب أنَّ أول وأهم الزيارات في التاريخ وكان " شون لاي" حاضرًا بنفسه.[2] وقد توالت الاجتماعات والمؤتمرات التي تصور ميادين الكفاح الجزائري في أنحاء الصين وتخصيص برامج للإذاعة والتلفزيون لشرح القضية الجزائرية مما أدى إلى تعرضها لتهديدات من طرف المعسكر الرأسمالي.[3]

كما بلغ حجم التبرعات أكثر من 200 ألف دولار من 3 هيئات شعبية لجنة تضامن الشعوب الآسيوية، جمعية النفقات الصينية، الجمعية الإسلامية وقد سخرت الصين أراضيها ومدارسها العسكرية لتطوير ضباط جيش التحرير الوطني[4]. كما أرسل الرئيس الصيني "شوان لاي" برسالة مؤيدة للاتفاقيات التي اعتبرها انتصار الشعب الجزائري، وأنَّه واقف إلى جانبها من أجل كفاحه ونيل استقلاله.[5]

ويذكر محمد يزيد[6] أنَّ انتصارات التي حققتها دبلوماسية الثورة قد ساهمت بشكل تدريجي في كشف الوجه الحقيقي للممارسات الفرنسية وسياسة الإبادة تنتهجها في الجزائر. فالصينيون ضد الاستعمار والامبريالية وليست لهم مصالح مثل الاتحاد السوفياتي مع دول أوروبية ولهذا فإنَّ المساعدات التي تلقتها الثورة الجزائرية كانت الصين الشعبية.[7]

---

[1] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ح.م.ج.ج، المرجع السابق، ص 153.

[2]– Saad Dahlab, pour l' indépendance de l' Algérie, mission accomplis, Ed.Dehlab, Alger, 1990, p 90.

[3] – جمال يحياوي، تطور جيش التحرير الوطني (1956– 1962)، اطروحة مقدمة لنا شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة وهران، 2006، ص 140.

[4] – عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، ص 174.

[5] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 107.

[6] – ولد في البليدة وأتم دراسته الإبتدائية والثانوية، أما دراسته العليا في باريس عين مرشحا من طرف إدارة انتصار الحريات لمجلس الجزائر 1948م، ألقي القبض عند وصوله لمطار الجزائر 1952م، وفي 1954م قررت اللجنة ارسالة إلى الخارج للإتصال بمسؤول الحركة ونواب الجبهة. انظر: الجزائر المجاهدة، مطبعة نعمان المتحف، ص 21.

[7] – عبد الله شريط، المرجع السابق، ص، 175.

وبهذه المناسبة حضر الوزير الأول تشوأون لاي جريدة المجاهد بحديث قال فيه: « أتقدم بكل صدق تهاني الخالصة للح.م.ج.ج التي أعلن فيها قيامها منذ قليل إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة[1]»، إنَّ كسب الصين لجانب الثورة يمثل قوة على مستوى العالم كله وأكد فرحات عباس أنَّ الصين على استعداد لتلبية احتياجات الجزائر كما أنَّ صحيفة المجاهد كتبت « خصصت أكبر الصحف الصينية إفتتاحياتها للجزائر وأعربت عن تضامنها مع الشعب الجزائري في كفاحها الطويل كما أنَّ الوفد أجرو محدثات مع ماوتسي تونغ قائلا: « أهلا بكم يا أبطال ثورة التحرير ضد الطغاة الغزاة ونحن نرحب بكم إنما نرحب بالثوار»، أمَّا شوان لاي فقال: « نحن نحارب عدوا واحدا هو و.م.أ والاستعمار»، ومن خلال هذه الزيارات تلقى دعمًا معتبرًا تمثلت في وصول الأسلحة ومواد من العتاد والذخيرة الحربية.[2]

من أهم الزيارات:

وأول زيارة كانت ديسمبر 1958م وهي تلبية لدعوة الصينية التي سبق أن أشرنا لها مكونة من الوزيرين محمود الشريف وزير التسليح وبن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، وسعد دحلب مدير الإعلام.[3]

وقد طلب بن خدة من الوزير الأول الصيني مقابلة الرئيس ماوتسي تونغ فكان له ذلك.[4]

حيث طرح الرئيس الصيني 20 سؤال حول القضية الجزائرية، وأكد قادة الصين أنهم يريدون جعل نضال الجزائر رمز للكفاح التحرري في البلدان الأفروآسيوية[5]، ولهذا لم يعد الملاحظون الغربيون يستبعدون أن تتخذ الصين في أقرب الآجال إجراءات مدهشة لفائدة الثورة الجزائرية.[6]

---

[1] – جريدة المجاهد عدد 30، 10 أكتوبر 1958، ص 5.

[2] – جريدة المجاهد، المصدر نفسه، ص 5.

[3] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 139.

[4] – أنظر الملحق رقم 2 ص 126.

[5] – مصر، ليبيا، سوريا، لبنان، العراق، السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، الهند، بورما، تيلاندا، أندونيسيا.

[6] – جريدة المجاهد، عدد 34، ص 8.

المبحث الثالث: موقف يوغسلافيا من الثورة الجزائرية 1954- 1962.

تعتبر يوغسلافيا هي البلد الوحيد من عالم الشمال[1] الذي اتخذ مواقف متشدّدة من الاستعمار الفرنسي، والتي كانت بعيدة عن لعبة المصالح السياسية والاستراتيجية مع فرنسا، وحيث قدمت يوغسلافيا مساندة سياسية ودبلوماسية للقضية الجزائرية دوليا وقدمت مساعدات مادية ومالية وعسكرية لحرب التحرير الوطني داخليا[2]، وهذا ما أكدته جريدة المجاهد بأنَّ علاقات يوغسلافيا مع الجزائر ومع الشعب الجزائري وثيقة، فقد كانت يوغسلافيا من بين أسبق الشعوب والحكومات إلى تأييد كفاحنا لأنَّ تجربتها النضالية ضد النازية جعلتها تتعرف بسهولة على عدالة قضيتنا وشرعية كفاحنا[3]، حيث سخرت يوغسلافيا كل ما لديها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية بما في ذلك نشاطها وعلاقاتها الخارجية كما حاولت اقناع الجانب الفرنسي بضرورة انسحابه من الجزائر ومنحها الاستقلال، ومواقف يوغسلافيا تجاه القضية الجزائرية واضحة ودعمة للثورة الجزائرية، ومنددة بالقمع الاستعماري المسلط على الشعب الجزائري.[4]

لذلك أعلنت يوغسلافيا مساندتها المطلقة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد جاء هذا التأكيد على لسان رئيس البرلمان والناطق الرسمي لكتابة الدولة للشؤون الخارجية، وكان دعمها للدول حديثة الاستقلال وصداقتها للجزائر ساعد إلى الإعلان إلى عن تأييدها تجاه الجزائر وذلك من خلال مجهوداتها الرامية للحفاظ على سيادة التراب الوطني ضد الممارسات الفرنسية[5]، حيث عملت يوغسلافيا على مساندة

---

[1] – هي مناطق حيادية على كل الأراضي الشمالية (السويد، النرويج، الدنمارك) التي كان موقفها حيادي نسبيا حيال مشكلة الجزائر، والتي عملت جبهة التحرير الوطني على تطوير موقفها بشكل أوضح بإتجاه استقلال الجزائر. انظر: الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 400.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 183.

[3] – جريدة المجاهد، عدد 94، 25 أفريل 1961، ص 3.

[4] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 392.

[5] – فصل الصحراء بالسياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 288.

القضية الجزائرية وحاولت اقناع السلطات الفرنسية بضرورة انسحابها من الجزائر ومنحها الحرية والاستقلال[1]، ويتجلى هذا من خلال إحدى خطابات الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو[2] الذي صرح قائلا: « إنَّ وجود الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قذورات يصعب جدًا تنظيفها»[3]، وبهذا لعبت يوغسلافيا دورًا بارزًا على المستوى السياسي في دعم القضية الجزائرية، وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، خاصة في إطار مجموعة دول عدم الإنحياز، كما كان لها الدور في تموين الثورة بالأسلحة، وتضاعفت هذه المساعدات في عهد الرئيس جوزيف بروز تيتو.[4]

وقد كانت هناك عدة عوامل دفعت في يوغسلافيا لاتخاذ الموقف الإيجابي تجاه القضية الجزائرية، حيث كان من أبرز هذه العوامل ما يلي:

1) أن يوغسلافيا كانت مثل الجزائر ضحية الاستعمار المباشر، وهيمنة الدول الأوروبية الكبرى في جوان احتلت من طرف دول المجر (ألمانيا، ايطاليا، المجر، بلغاريا، 27 جوان 1941م).

2) تبني يوغسلافيا العمل المسلح والمقاومة الشعبية ضد الإبادة الجماعية التي كانت تمارسها الجيوش دول محور بقيادة ألمانيا، فهذا التشابه لاحظه صحفي يوغسلافي أثناء زيارته لإحدى مراكز جيش التحرير الوطني الجزائري وكتب في كتاب لهو حول الجزائر[5] كما جاء في جريدة المجاهد فقال الصحفي اليوغسلافي: « كنت

---

[1] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 289.

[2] – هو ابن أسرة فلاحية متواضعة وهو بطل قومي وثوري ورجل دولة يوغسلافي 1920م، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوغسلافي في سنة 1937م، عين سكريتيرا عامًا في اللجنة المركزية، وفي العام التاني حمل لواء المقاومة البطولية للاحتلال النازي وأصبح القائد الأعلى لقوات المسلحة برتبة مارشال، وانتخب رئيسا للجمهورية عام 1953م. انظر: عبد الوهاب الكيالي، ج1، ص 835 .

[3] – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجماني، (د.ط)، الجزائر، 2002، ص 453.

[4] – مسعد رياض، المرجع السابق، ص 103.

[5] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 184.

وأنا أروي لهم قصة المقاومة في يوغسلافيا وانتصاراتها ومصاعبها أسمع من حولي كلمة تردد من كل جهة "كيف كيف" وهي كلمة تعني في لهجة من المحلية أنَّ الثورتين اليوغسلافية والجزائرية متشابهتان».[1]

3) الطابع الشعبي للثورتين، جيش المقاومة اليوغسلافي كان يسمى جيش التحرير اليوغسلافي بمقاومة منظمة تسمى جيش التحرير الشعبي، وأيضا كان هناك مجلس التحرير الشعبي المنبثق عن اللجنة التنفيذية، كما تضمن تسيير الثورة اليوغسلافية مجالس شعبية في كل المدن والقرى اليوغسلافية، هذه المظاهر وغيرها في تنظيم المقاومة الشعبية اليوغسلافية كانت متشابهة مع سير تنظيم الثورة الجزائرية.[2]

فكان الدعم يوغسلافيا للقضية الجزائرية في المرحلة الأولى من انطلاق الثورة التحريرية حيث يقول محمد يزيد في هذا الصدد: « إنَّ ثورنا قد اختارت منذ البداية إتجاهًا محايدًا كما أنَّ البلدان التي ساندت الجزائر بدون شرط منذ 1955م، كانت تتمثل في مصر وأندونيسيا ويوغسلافيا، خاصة يوغسلافيا باعتبارها البلد الاوروبي الوحيد الذي ساندنا وساعدنا سياسيا وحتى ماديا بالعتاد والأسلحة»[3]، فكان دعم يوغسلافيا مكثفا من الناحية المادية والمعنوية[4]، فمنذ بداية الثورة الجزائرية تبنت يوغسلافيا مواقف مساندة للقضية الجزائرية داعية الدول المستقلة الإفريقية والآسيوية للتكتل لمواجهة لعبة الصراعات بين القوى الكبرى في العالم[5]، ففي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي اليوغسلافي في سنة 1958م حضر الوفد الجزائري عن جبهة ت.و، حيث لاقوا ترحيبا من المؤتمرين والرأي العام اليوغسلافي حيث تم القاء كلمة عن الثورة الجزائرية وأهداف الكفاح[6]، وكما نشرت الصحف خطاب بن خدة وبينت القصد من حرب التحرير الجزائرية، والتي

[1] – المجاهد، العدد 94، 25 أفريل 1961، ص 185.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 185.

[3] – أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 272.

[4] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954– 1962)، المرجع السابق، ص 382.

[5] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 185.

[6] – المجاهد، جبهة التحرير في يوغسلافيا، العدد 23، 7/ 5/ 1958، ص 2.

تهدف هذه الأخيرة إلى إنشاء نظام ديمقراطي، وتحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي[1]، كما أظهر اليوغسلافيون تعليقاتهم على نجاح الثورة الجزائرية.[2]

كما إستقبل الرئيس فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف وزير المخابرات والإتصالات في مطار بلغراد من طرف "رانكو فيتش" نائب رئيس الجمهورية اليوغسلافية في عام 1959م، وجارت في اليوم الثاني مقابلة بين الرئيس فرحات عباس والماريشال " تيتو" مقابلة حضرها الماريشال "رانكو فيتش" و "بوبو فيتش" وزير الشؤون الخارجية[3]، وخلالها تم دراسة القضايا المشتركة بين البلدين وإعلان التضامن الذي أثار ثائرة باريس وظهر ذلك من خلال خطاب "ديبسيري" الذي هدد فيه كل الدول بقطع العلاقات الدبلوماسية معها هي ساندت جبهة التحرير الوطني.[4]

لقد دافع الوفد اليوغسلافي في هيئة الأمم المتحدة عن القضية الجزائرية، وذلك من خلال إعداد اللوائح الخاصة بها، ومناقشتها والتصويت عليها[5]، وهنا يمكننا معرفة الموقف اليوغسلافي تجاه الثورة الجزائرية بوضوح من خلال هذا الجزء من خطاب السيد "جوزيف بروز تيتو" رئيس يوغسلافيا في الدورة الخامسة عشر للامم المتحدة وذلك في شهر أكتوبر من عام 1960م[6] «... إنَّ الشعب الجزائري الذي يواصل تقديم تضحيات كبرى يطالب بحقه الطبيعي والشرعي في تقرير المصير... هذا الحق اعترفت به فرنسا... لهذا تبحث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن مخرج بواسطة إستفتاء يجري تحت رقابة الأمم المتحدة، ونحن لن نملك إلا أن نوافق على هذا الاقتراح وندعمه».

---

[1] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954– 1962)، المرجع السابق، ص 382.

[2] – المجاهد، المصدر السابق، ص 2.

[3] – المجاهد، زيارة إلى يوغسلافيا، ع 44، 14 / 6/ 1959، ص 2.

[4] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954– 1962)، المرجع السابق، ص 383.

[5] – سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص 323.

[6] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 186 .

وعلى إثر الحادث الأليم وهو إغتيال الكاتب الأول للاتحاد العام الجزائري للشغل عيسات ايدير، بعث النقابيون برقية تعزية جاء فيها ما يلي: « نشاركم وجميع العمال الجزائريين في مصابكم هذا بموت الزعيم النقابي عيسات ايدير، ونحن متيقنون لتيار الحركة النقابية أنَّ الحركة التحررية ترمي إلى تطوير الشعب ورفاهيته»[1] حيث دعمت جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الثورة الجزائرية ماديا، لكن دون أن تقدم الاعتراف الرسمي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية، وقد ظل موقفها حبيس الموقف السوفياتي والمصالح المشتركة التي تربطها بفرنسا[2]، فيوغسلافيا اعترفت بالحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية في 12 جوان 1958م[3]، حيث أنَّه أكدت الحكومة الفيدرالية اليوغسلافية على عدم اعترافها بالحكومة الجزائرية عقب التصريح الذي أدلى به فرحات عباس، إلا أنَّ الحكومة اليوغسلافية أصدرت توضيحا تضمن نفيها لأي اعتراف بالحكومة الجزائرية وذلك بسبب المصلحه الاقتصادية التي تربطها بفرنسا، متمثلة في ارتفاع حجم تبادلها التجاري الذي شهد ارتفاعًا مذهلا ما بين 1955- 1958م بنسبة فاقت 100٪ فمن 7 ملايير سنة 1955م إلى 15 مليارًا سنة 1958م، ثم إلى 16 مليارًا في سنة 1960م.[4]

قام وفد حكومي جزائري برئاسة فرحات عباس بناءًا على دعوة رسمية من الحكومة اليوغسلافية بزيارة يوغسلافيا في جوان 1959، حيث امتدت هذه الزيارة إلى غاية 12 جوان 1959، وقد نشر بلاغ جزائري يوغسلافي في اليوم الأخير من هذه الزيارة، هذا البلاغ المشترك يعبر عن تضامن يوغسلافيا حكومة وشعبا مع الشعب الجزائري وحكومته[5]، فبعد التجربة الثورية التي خاضتها يوغسلافيا، فإنَّها كانت تدرك جيدًا معنى الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، وكما ظهر في جريدة المجاهد فإنَّ دعم يوغسلافيا للثورة التحريرية كان

[1] – مريم الصغير، المواقف الدولية من قضية جزائرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص 383.

[2] – عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية (1954- 1960)، المرجع السابق، ص 369.

[3] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 465.

[4] – عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 369.

[5] – محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون من (1960- 1961)، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 158.

مكثفا سواء من الناحية المادية أو المعنوية[1]، كما أنَّ الشعب اليوغسلافي كان يتابع الكفاح الجزائري ويؤيده[2]، وأكثر من ذلك فإنَّ التجربة اليوغسلافية قد دعمت الثورة التي تشبه إلى حد كبير الثورة الجزائرية. ولم يبخل الثوار وعلى رأسهم الماريشال "تيتو" بخبراتهم في الثورة التي تشبه إلى حد كبير الثورة التحريرية الجزائرية.[3]

لقد كان ليوغسلافيا دورًا فعالا في المجال السياسي والدبلوماسي والعسكري إلى جانب القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا ولقدا استعملت يوغسلافيا حتى نشاطها وعلاقاتها الثنائية لتأثير على الدول من أجل مساندة القضية الجزائرية[4]، حيث قام الوفد اليوغسلافي أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طرحت فيها القضية الجزائرية من مواقف مساندة للقضية الجزائرية، وبرز هذا بوضوح في الدورة الخامسة عشر، حيث قام الرئيس اليوغسلافي "جوزيف تيتو" أثناء خطابه أمام أعضاء هيئة الأمم المتحدة ليدعم موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5]، حاولت يوغسلافيا التأثير على فرنسا على قمعها واضطهادها للشعب الجزائري داعية للانسحاب والاعتراف بحقيقة حرية واستقلال الجزائر[6]، فأثناء زيارة الرئيس اليوغسلافي لفرنسا في عام 1958م، حاول اقناع رئيس الحكومة الفرنسية بأنَّ حكومته اشتراكية، وبالتالي فإنَّ سياسة الحزب الاشتراكي يجب أن تكون مخالفة أو منافية لحزب اليمين خاصة تجاه القضايا الاستعمارية[7]، إنَّ محاولات التأثير على الحكومة الفرنسية من طرف يوغسلافيا وغيرها من الدول لم توقف سياسة فرنسا القمعية للشعب الجزائري، بل شهد العالم في عهد حكومة فرنسا الاشتراكية أعنف وأقمع وأقوى

[1] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 382.

[2] – المجاهد، ع 23، بتاريخ ماي 1958، ص 2.

[3] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 382.

[4] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 186.

[5] – الطاهرجبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954– 1962)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص 989.

[6] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 186.

[7] – المجاهد،ع 27، 1 فيفري 1958، ص 4.

قمع استعماري فرنسي، وخاصة في الجزائر[1]، مما أدى بالرئيس اليوغسلافي إلى إبداء رد متشدد وقوي واصفا الحكومة الفرنسية: « أنَّ وجوه الاشتراكية الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدًا تنظيفها».[2]

كما صرح السيد "دراغو" الناطق بإسم كتابة الدولة للخارجية في ندوة صحفية عقدها في 19 مارس 1960م[3] جاء فيها ما يلي: « إنَّ الحكومة اليوغسلافية ما انفكت تعتقد أنَّ التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة لتسوية المشكل الجزائري، أما أمام مواصلة الحرب فإنَّها لا يمكن إلاَّ أن تحدث تعقيدات جديدة وتتسبب في ضحايا آخرين، إنَّ تقرير المصير هو الطريق الوحيد الذي يمكن الشعب الجزائري من التعبير عن رأيه بكل حرية»[4]، فكانت هناك وفود جزائرية تزور دوريا يوغسلافيا من أجل تنسيق المساندة اليوغسلافية للثورة الجزائرية، حيث وجد الجزائريون تفهما واضحًا وكاملا حول حتمية اختيار العمل المسلح من أجل تحرير الجزائر[5].

وعلى إثر المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والذي حضره ثلاثون وفدًا أجنبيا يمثلون أجنبيًا يمثلون مختلف منظمات الطلبة، والشباب في العالم[6]، فقد تحدث إلى جريدة المجاهد الكثير من الوفود من بينهم ممثل الوفد اليوغسلافي للاتحاد اليوغسلافي الطلابي السيد دراغان "فوسيسا فيتش" الذي ألقى كلمة عبر فيها عن تأثيره الكبير بالقضية الجزائرية، ويتمنى للطلبة الجزائريين وشعبهم الانتصار النهائي في الكفاح والنضال الذي وصفه بالبطولي[7]، كما قا ممثل الوفد السيد دراغان أنَّ الطلبة

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 186.
[2] – المجاهد، المصدر السابق، ص 4.
[3] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 383.
[4] – المجاهد، ع65، بتاريخ 4 أفريل 1960، ص 11.
[5] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 187.
[6] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 384.
[7] – المجاهد، العدد 74، بتاريخ 8 أوت 1960، ص 14.

اليوغسلاف يتابعون باهتمام كفاح الشعب الجزائري، وأنَّهم يشعرون بالتقارب بين الشعبين[1]، وفي آخر كلمة لممثل الوفد اليوغسلافي قال: «... وأعتقد اعتقادًا جازمًا أنَّ اليوم الذ ي سيحتفل الطلبة الجزائريون بعيد استقلالهم أصبح قريب جدًا وحينئذ سنلقي بكم من جديد فوق أرض الجزائر الحرة المستقلة».[2]

لقد تضمنت اللقاءات والزيارات الجزائرية إلى يوغسلافيا أعلى مستوى بما فيها زيارة السيد فرحات عباس إلى يوغسلافيا مرتين الأولى في جوان 1959م والثانية في شهر سبتمبر 1961م، ولقاء الوفد الجزائري برئاسة السيد فرحات عباس بالرئيس اليوغسلافي تيتو بتونس في شهر أفريل 1961م[3]، ولقد تكررت تصريحات جوزيف تيتو المؤيدة للقضية الجزائرية في الكثير من المناسبات واللقاءات غير أنَّ الحدث المهم بالنسبة للقضية الجزائرية[4] هو ذلك التصريح الذي أدلى به سفير يوغسلافيا في تونس والذي أوضح فيه قائلا: « إنَّ الحكومة اليوغسلافية قد اعترفت اعترافا فعليًا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لدى زيارة الرئيس فرحات عباس في جوان 1959م»[5] وعقب هذه الزيارة فإنَّ جبهة التحرير الوطني كثفت تواجدها من خلال إقامة بعثة دائمة لجبهة تحرير وطني في بلغراد.[6]

هذه البعثة في بلغراد ترأسها مسعود، وانتقل وفد رسمي من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى بلغراد برئاسة "الأمين خان" لحضور مؤتمر الخامس لرابطة الشيوعية اليوغسلافية[7]، وأثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري إلى يوغسلافيا حيث أكدت هذه الأخيرة مساندتها المطلقة لحرب التحرير الجزائرية، وتعاملت مع الوفد الجزائري على أساس علاقات ثنائية بين دولتين، وليس فقط علاقة دولة مع حركة تحررية

[1] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 384.
[2] – المجاهد، المصدر السابق، ص 14.
[3] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 187.
[4] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 383.
[5] – المجاهد، الجزائر في مؤتمر الاشتراكي الخامس اليوغسلافي، ع 63، بتاريخ 4 أفريل 1960، 07.
[6] – مريم الصغير المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 394.
[7] – المجاهد، المصدر السابق، ص 07.

سواء في الاستقبال أو في الحوار أو البروتوكولات التي تمت بين الحكومتين[1]، وصفت جريدة المجاهد الاعتراف والتدعيم اليوغسلافي للجزائر في ما يلي: « إنَّ يوغسلافيا كانت هي أول بلد اوروبي عبَّر عن مساندته للكفاح التحرري الجزائري، بمثل هذه القوة، وبمثل هذه الصراحة وبمثل هذا الحماس، وبمثل هذه الرسمية، ونحن لا نشك أنَّ الأمة اليوغسلافي إذ تفعل ذلك لأنَّها تعرف أنّ كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغسلافية، وعلى رأسها الماريشال تيتو، ضد الاحتلال الأجنبي»[2]، وكان ثاني لقاء على أعلى مستوى بين قيادتي الحكومتين الجزائرية واليوغسلافية ثم مع الرئيس اليوغسلافي تيتو أثناء زيارة هذا الأخير إلى تونس في عام 1961م[3]، وذلك خلال زيارة فرحات عباس ليوغسلافيا حيث تم الإتفاق على مضاعفة الدعم المادي للثورة التحريرية الجزائرية، وسبل عمليات الامتداد[4]، وقامت يوغسلافيا بدعوة الحكومة الجزائرية لإرسال طلابها جنودها للتكوين مجانا، وإرسال الجرحى من الثوار الجزائريين إلى المستشفيات اليوغسلافية حتى داخل تونس كانت يوغسلافيا بواسطة سفيرها تزود بإستمرار ممثلي جبهة التحرير الوطني بأجهزة صحية وطبية لمعالجة ضحايا حرب التحرير الجزائرية.[5]

وفي 12 أفريل 1961م انعقدت جلسة عمل ضمت الماريشال "تيتو" ومساعديه والرئيس فرحات عباس، وأعضاء الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية وبعد المحادثات علق السفير اليوغسلافي على أنَّ هذه الجلسة هي تأكيد على الاعتراف والتأييد الفعلي للكفاح الجزائري[6]، وبدورها الحكومة المؤقتة الجزائرية على لسان وزير الأخبار محمد يزيد قائلا: « إنَّ العلاقات مع الشعوب اليوغسلافية وخاصة مع الماريشال تيتو كانت

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 187.

[2] – المجاهد، عدد 44، بتاريخ 14 جوان 1959، ص 03.

[3] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 188.

[4] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي.

[5] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 188.

[6] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954– 1962)، المرجع السابق، ص 366.

منذ يوم غرة نوفمبر 1954م أخوية ومثمرة... إنَّ الوفد الجزائري عبر للرئيس تيتو عن تقديره للمساندة الحارة التي يقدمها للثورة الجزائرية».[1]

لقد أكد أعضاء الحكومة المؤقتة للوفد اليوغسلافي عن تقديرهم للمساندة التي تقدمها للثورة الجزائرية، كما أكد الماريشال "تيتو" للرئيس فرحات عباس أنَّ كفاح الشعب الجزائري يدخل في نطاق كفاح تحرير إفريقيا، حيث أن يوغسلافيا كانت دائمة حاضرة بتأييدها ومساعدتها[2]، فلم تبخل على الجزائر بما تملكه وخصوصا تجربتها في الحرب، وكما ذكر في العديد من مقالات جريدة المجاهد، أنَّ الثورتان اليوغوسلافية والجزائرية متشابهتان إلى حد كبير.[3]

وكان ثالث لقاء بين قيادتي الحكومتين ثم في يوغسلافيا في شهر سبتمبر 1961م كما زار السيد فرحات عباس يوغسلافيا لتمثيل الجزائر في المؤتمر الأول لدول عدم الإنحياز، حيث وجدت القضية الجزائرية في هذا المؤتمر تدعيما خاصة ولهجة متشددة من معظم رؤساء الحكومات والدول من القارات الثلاث (آسيا ،إفريقيا،وأمريكا)، وأمريكا خاصة من طرف دول مثل دولة يوغسلافيا.[4]

ساندت يوغسلافيا القضية الجزائرية في المجال المادي حيث إعتبرت يوغسلافيا على لسان المجاهدة الرائدة في مساعدة الجزائر على الوصول إلى الهدف المنشود وهو الاستقلال، كما كانت إعاناتها كثيرة ووفيرة، حيث قامت يوغسلافيا بمعالجة المجاهدين الجزائريين بمستشفياتها[5] كما تقدمت للجزائر بإعانتها المتمثلة في سيارتين للنقل و 9 أطنان سكر و 2540 كلغ من الأدوية والأحذية والأقمشة، حيث قام الصليب الأحمر اليوغسلافي بتقديم مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وأدوية وعناية صحية للجرحى من

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 188.

[2] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 195– 1962، المرجع السابق، ص 387.

[3] – المجاهد، ع 94، بتاريخ 25 أفريل 1961، ص 02.

[4] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 189.

[5] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 389.

جيش التحرير الوطني ومستشفيات ومراكز طبية[1]. كما تجلت المواقف الإيجابية اليوغسلافية تجاه الثورة التحريرية الجزائرية من تقديم المواد الغذائية لفائدة اللاجئين وأدوية وعلاج لجرحى جيش التحرير الوطني بالإضافة إلى المستشفيات ومراكز التمريض[2]، كما تقدم الأطفال اليوغسلاف بإعانة للأطفال الجزائريين، حيث وصلت هذه المساعدات عن طريق تونس تمثلت في مدارس متنقلة، وهذه المدارس نتيجة جهود بذلها مجلس حماية الطفولة والشبيبة اليوغسلافية وهي منظمة تضم 2/1 مليون من الأطفال تتراوح أعمارهم من 4 إلى 7 سنوات، وقد كون هذا المجلس لجنة قررت تنظيم حملة لجمع الأموال[3]. أما عسكريا فقد زودت يوغسلافيا في عهد جوزيف تيتو بحصتها التي أرسلت عبر ميناء الإسكندرية في مصر، والمتكونة من آلاف البنادق والرشاشات، كما أنها دفعت ضريبة من أجل الجزائر.[4]

لقد أكد السفير اليوغسلافي استعداد بلاده الدائم لمضاعفة المساعدة للاجئين الجزائريين بما فيها بناء مدارس للطلبة الجزائريين في تونس، إنَّ التدعيم اليوغسلافي للاجئين الجزائريين كان محسوسًا عبر مراحل حرب التحرير الجزائرية بما فيها تقديم إعانات مالية للثورة التحريرية الجزائرية[5]، ولعل العبارة التي أدلى بها السفير اليوغسلافي في تونس تعبر عن التأييد والدعم الكامل للثورة التحريرية، "كل ما تقدمه الشعوب من اعانه للجزائر لا يسدد دين الجزائر على الإنسانية"[6] وهكذا أكد السفير اليوغسلافي أنَّ يوغسلافيا مستعدة لمضاعفة المساعدات والإعانات للجزائريين[7]، وفي هذا الصدد قدم الصليب الأحمر اليوغسلافي مساعدات تمثلت في أدوات صناعية لتكوين مصحتين ومستشفيين لمعالجة اللاجئين الجزائريين قبل نهاية سنة 1961م،

[1] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 290.
[2] – بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 374.
[3] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 389.
[4] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 324.
[5] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 188.
[6] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 390.
[7] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 188.

وفي 21 جانفي 1961م تقدمت القيادة العامة للجيش الشعبي اليوغسلافي بإعانة للجيش الجزائري تمثلت في أجهزة صحية وأدوية[1]، إضافة إلى ذلك قامت يوغسلافيا بتموين جبهة التحرير الوطني بالسلاح والذخيرة، رغم أنَّ بعض البواخر اليوغسلافية قد ضربها الفرنسيون، والتي لم تصل إلى المكان الذي وجب أن تصل إليه، ومثال على ذلك سفينة سلوفينيا، والتي كانت تنقل شحنة من السلاح من أوروبا مباشرة إلى مراكز إنزال الإمدادات في الريف المغربي، ولكن البحرية الفرنسية اعترضتها وذلك في تاريخ 18 جانفي 1959م واقتادتها إلى مرفأ وهران، فإنَّ البواخر الأخرى استطاعت أن توصل حمولات الأسلحة إلى داخل الجزائر[2]، حيث أدت هذه المساندة اليوغسلافية المطلقة للثورة الجزائرية إلى تعرضها للعدوان الفرنسي على غرار مصر والمغرب وتونس بما فيها قرصنة الأسطول الفرنسي باستمرار سفن يوغسلافية أو حجزها من طرف البوارج الحربية الفرنسية.[3]

لقد لعبت الكتلة الشرقية دورًا كبيرًا في مساعدة الثورة الجزائرية، وابراز صورتها الحقيقية للعالم، عبر مختلف الوسائل الإعلامية التي تتوفر لديها[4]، ففي المجال الإعلامي قامت مصلحة السينما اليوغسلافية، بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحرري في الجزائر وكونت ودبرت مجموعة من المصورين والسينمائيين[5]، أما الصحف اليوغسلافية فقد ساهمت بالتعريف بنضال الشعب الجزائري وفي فضح الممارسات اللاإنسانية للسلطات الاستعمارية[6]، حيث كتب الصحافي والكاتب اليوغسلافي زفادكو بيكار Zavadko Pekar قائلا:

---

[1] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 390.

[2] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 393.

[3] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 189.

[4] – بوعلام بن حمودة، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 312.

[5] – صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 323– 324.

[6] – مسعد رياض، المرجع السابق، ص 103– 104.

« إنَّ الثورة الجزائرية قلبت البنية التحتية رأسًا على عقب في الجزائر، أنّها ثورة فريدة من نوعها في الزمن المعاصر »[1] .

حيث تظهر قيمة تصريحات بيكار في كونه من أكبر المحررين لصحيفة يوغسلافية معروفة في جريدة "بوربا" التي ساهمت في توضيح رؤية ومنهاج الثورة الجزائرية، وفضحت الممارسات اللاإنسانية لفرنسا، فكانت مقالتها واضحة وصريحة حول محاولات فرنسا الفاشلة لإيجاد قوى تتفاوض معها عوض جبهة التحرير الوطني التي فرضت نفسها كمفاوض وحيد وشرعي للشعب الجزائري وللثورة التحريرية الجزائرية[2]، كما قامت كل الصحف اليوغسلافية بنشر خطاب بن يوسف بن خدة وبينت القصد من حرب التحرير الجزائرية التي تهدف إلى إنشاء نظام ديمقراطي وتحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي. [3]

ومن جهة ثانية ركزت صحيفة "بوربا" وغطت كل تطورات القضية الجزائرية في المحافل الدولية، حيث نشرت تأييد الدول الغير المنحازة في مؤتمر بلغراد عام 1961م للثورة الجزائرية[4]، لما قدم بيكار إلى الجزائر وقضى مدة مع المجاهدين، ألف كتابا أطلق عليه "الجزائر" حيث حلل فيه الخلفيات الاستعمارية الفرنسية إتجاه الجزائر واستخلص في نهاية كتابه أنَّ الثورة الجزائرية تكمن قوتها في كونها تزامنت مع الحرب الباردة، لذلك أصبحت الثورة الجزائرية مرجعًا للحركات الثورية المعاصرة، وللدول الغير المنحازة، حيث أكد بيكار على أنَّ استقلال الجزائر سيكون مستحقا وغالي الثمن.[5]

في مجال الدعاية والإعلام لصالح الثورة التحريرية الجزائرية قامت يوغسلافيا بطبع مجموعة المجاهد في ثلاث أجزاء، حيث قامت مصلحة السينما اليوغسلافية بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحريري في

---

[1] – الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 312.

[2] – الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 312.

[3] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 382.

[4] – الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 312. المرجع نفسه، ص 312.

[5] – المرجع نفسه، ص 313.

الثورة التحريرية الجزائرية، إضافة إلى ذلك قامت بتكوين مجموعة من المصورين والسينمائيين اليوغسلافيين.[1]

لقد اعتبر الرئيس اليوغسلافي "جوزيف تيتو" أنَّ اتفاقيات إيفيان مساهمة عظيمة في تحقيق السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها في العالم، حيث قامت الحكومة اليوغسلافية بدعوة الحكومة الفرنسية فور سماع هذه الأخيرة بهذه الدعوة، قام الوزير الأول الفرنسي باستقبال سفير يوغسلافيا بباريس، وأبلغه بأنَّ ليس هناك أي مجال للمفاوضات وأنَّ سياسة ديغول هي السياسة المطبقه تجاه الجزائر، وفي هذا الصدد أرسل رئيس يوغسلافيا برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة في 19 مارس 1962م مصرحًا فيها: « سيقضي هذا الاتفاق ليس فقط إلى تعاون ودي بين الشعب الجزائري والفرنسي، بل إنَّه علاوة على ذلك سيكون عاملا قويًا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف إلى تحقيق تطلعات شعوب إفريقيا.[2]

إنَّ موقف يوغسلافيا العظيم الذي وقفته نحو الجزائر أعمق مشاهير الإعجاب والاعتراف بالجميل بين جماهير شعبنا التي ترى كل يوم قوة جديدة تعلن عن صراحة ووضوح تأييدها ماديا ومعنويا لكفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال.[3]

المبحث الرابع: موقف تشيكوسلوفاكيا.

تعد تشيكوسلوفاكيا أكبر داعم للثورة الجزائرية من بين الدول الديمقراطيه الشعبية[4]، والتي تمثل الدعم في الإعلان الرسمي عن مساندة الجزائر، التي وصلت برقية من رئيس الجمهورية التشيكي إلى الرئيس فرحات عباس الذي يتابع عطف الجزائر من أجل الاستقلال، وهو مؤمن أنَّ الانتصار حليفنا وحظي بدعم معنوي مادي تمثل في 664.301 كلغ من ملابس وأحذية.[5]

---

[1] – الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح، المرجع السابق، ص 393.

[2] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 382.

[3] – المجاهد، الثورة بين الشعب والشعب، عدد 63، 22 أفريل 1961، ص 11.

[4] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 45.

[5] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 391.

وقد استقبلت أكثر من بعثات رسمية تمثل الحكومة المؤقتة الجزائرية[1]، ويضيف إلى ذلك أنَّ الحكومة التشيكوسلوفاكية قد اتخذت موقفا أكثر تقدما من خلال البروتوكول الجزائري الذي تم التوقيع عليه في 25 مارس 1961م حيث ورد فيه أنه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الجمهورية التشيكوسلوفاكية رغبة لإيجاد ظروف ملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية، التشيكوسلوفاكية على أساس المساواة والمنافع المتبادلة.[2]

وحصلت الثورة الجزائرية على مساعدات مادية منها كميات كبيره من الأسلحة وفي 12 مارس 1959م وصلت إلى ميناء تونس الباخرة التشيكي (يوليوس فوسيك) محملة بمقدار 750 طن من اللباس والأدوية ومختلف الأغذية المصبرة التي أرسلها الصليب الأحمر إلى اللاجئين الجزائريين في تونس، كما أرسلت في ماي 1959م كمية كبيرة من الملابس والأدوية.[3]

ويؤكد أنَّ تشيكوسلوفاكيا كانت لديها الرغبة في التوصل إلى إقامة علاقات تأخذ طابعًا رسميًا أكثر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وفي 30 نوفمبر 1959م فتح ملف القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وصوتت تشيكوسلوفاكيا لصالح القضية الجزائرية مؤكدة أنَّ واجب الأمم المتحدة منح تأييدها الكامل للشعوب التي تقاوم السيطرة الاستعمارية[4]، وفي الذكرى السادسة للثورة الجزائرية انعقد في تشيكوسلوفاكيا اجتماع كبير نظمه الطلبة ألغيت فيه عدة خطب، ثم صادق الحاضرون على لائحة تساند الشعب الجزائر في كفاحه من أجل الاستقلال.

وقام محمد يعلي بعقد لقاءات مع شخصيات حكومية وغير حكومية تنتمي للصليب الأحمر والنقابات العمالية في تشيكوسلوفاكيا وأبلغ في لقائه بمسؤولين في وزارة الخارجية التشيكي بعدم فهمه بمنع جبهة

---

[1] – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 202.

[2] – محمد بجاوي، المرجع نفسه، ص 278– 279.

[3] – جريدة المجاهد، ما وصل للاجئين الجزائريين من إعانات، العدد 42، 18 /5/ 1959، ص 2.

[4] – جريدة المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959، ص 07.

التحرير الوطني من تأسيس مكاتب أوروبا الشرقية. كانت الزيارة التالية في أكتوبر 1959م عقب زيارته من جمهورية ألمانيا واغتنم الفرصة وقام بزيارة تشيكوسلوفاكيا.[1]

حيث قدمت مساعدات معنوية ومادية معتبرة ومنها استقبال الطلبة الجزائريين المطرودين من الجامعات الفرنسية والطلبة الجدد في نهاية 1959م[2]، وفي نوفمبر 1960م تمت المصادقة في اجتماع طلابي على لائحة تساند الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال، كما عبرت سلطاتها الرسمية عن مساندة الجزائر، حيث وصلت برقية من رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا إلى الرئيس فرحات عباس يعبر له فيها عن تأييد الشعب التشيكوسلوفاكي الذي يتابع بكل عطف كفاح الجزائر من أجل الاستقلال.[3]

وأكد وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا السيد " دالاك داويد" هذا الاعتراف بتاريخ 11 أفريل 1961م قائلا: « جرى مؤخرًا توقيع بروتوكول بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الجزائرية[4]، الأمر الذي ينطوي على اعتراف واقعي من جانب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية، وكانت تمثل دعمها في الإعلان الرسمي عن مساندة الجزائر وأكد شعبها أنَّه مؤمن بأنَّ الانتصار سيكون حليف قضية الشعب الجزائري العادلة.[5]

وقد سعت الحكومة الجزائرية لكسب تعاطف ودعم للبعثة التي قادها أحمد فرنسيس إلى تشيكوسلوفاكيا في 14 مارس 1961م توجت بعقد إتفاق خاص بالدعم المادي للثورة الجزائرية مع نائب وزير التجارة "كريسير" على الدعم العسكري.[6]

---

[1] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 307.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 45.

[3] – جريدة المجاهد، شعوب العالم تحتفل، العدد 82، بتاريخ 14/ 1/1 1960، ص 8.

[4] – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 236– 237.

[5] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 392.

[6] – محمد عباس، المرجع السابق، ص 600.

الفصل الثاني :

علاقة المعسكر الغربي بالثورة التحريرية 1954-1962

المبحث الأول :

موقف الو. م. أ. من الثورة الجزائرية.

المبحث الثاني :

موقف الحلف الأطلسي من الثورة.

المبحث الثالث :

موقف بريطانيا من الثورة.

المبحث الرابع:

موقف إسبانيا من الثورة.

الفصل الثاني: علاقة المعسكر الغربي بالثورة التحريرية 1954 -1962.

المبحث الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة التحريرية.

بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ملئ الفراغ بإحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ الاستعماري التقليدي، ونقصد بذلك الاستعمار الفرنسي والإنجليزي، الذي عرف موجة من الانحصار نتيجة الثورات والكفاح السياسي للشعوب المستعمرة[1]، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة المعسكر الغربي حيث كان تميز الموقف الامريكي من القضية الجزائرية بالتناقض، رغم دعمها الرسمي لفرنسا في حربها ضد الجزائر، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تضامن وتحالف الكتلة الغربية عن طريق منظمة الحلف الأطلسي، حيث عرضت جريدة المجاهد تطورات الموقف الامريكي من الثورة الجزائرية والتناقض الذي كان يغلب عليه[2]، ففي البداية أعلنت الولايات المتحدة الامريكية على وزير خارجيتها جون فوستر دالاس بمناسبة قصف الطائرات الفرنسية لقرية ساقية سيدي يوسف التونسية في فيفري من سنة 1958م، غير أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر القضية الجزائرية فرنسية داخلية، ولكنها لا تتردد في النظر فيها داخل منظمة الحلف الأطلسي، أو منظمة أخرى.[3]

حيث تجلى الموقف الأمريكي المؤيد لفرنسا في المحاضرة التي ألقاها السفير الأمريكي في باريس "دو غلاس ديلون" في شهر مارس من عام 1956م والتي قال فيها: « إنَّ السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، وأننا نساعد فرنسا في الجزائر ففي المجال الدبلوماسي تمثل في معارضتنا في تسجيل قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، أما في المجال العسكري تمثل في

[1] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 297.

[2] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 72.

[3] – عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954– 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 187.

إمدادها بطائرات العسكرية العمودية وغيرها من الوسائل والتجهيزات[1]، بالإضافة إلى الدعم العسكري كان هناك التأييد الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة، كما كانت تضغط على بعض الدول لتأيد فرنسا أو على الأقل لتكف عن مناصرة القضية الجزائرية، ولا تنتقد سياسة فرنسا في الجزائر باعتبار أنَّ المشكل داخلي وليس لأحد الحق في التدخل[2]، فالولايات المتحدة الأمريكية بحكم تزعمها للمعسكر الغربي فقد احتلت مكانة هامة في اهتمامات دبلوماسية الثورة الجزائرية ولهذا فإنَّ مكتب الإعلام لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، سيشكل مركز ملاحظة قريب من مصدر القرارات الدولية.[3]

لقد عرف الجزائريون قيمة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الغربي فتأجج الموقف منها بين التنديد لتساهلها مع فرنسا، ومساندتها بسلاح الحلف الأطلسي، وعدم كف يدها عن الشعب الجزائري، وبين الأمل في أن تتدخل في الأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية فقد كان لتصريحات عضو مجلس الشيوخ جون كيندي التي وصف فيها فرنسا بالجانب المنهزم وتوقع فيها استقلال الجزائر، صدى طيب في نفوس الجزائريين، لكن تطلعاتهم بقيت على مستوى الأماني ولم تترجم إلى أفعال ومواقف في الأمم المتحدة[4]، فعلى الصعيد العالمي بذلت حكومة كل من مانديس فرانس وغي مولي مجهودات كبيرة في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها في حربها ضد الجزائر وخوفت أمريكا من المد الشيوعي الذي سيلحق بها إن نالت استقلالها، حيث وفقت كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها ودعمتها سياسيا في هيئة لأمم المتحدة الأمريكية عسكريا بمدها بأسلحة الحرف الأطلسي، وهذا ما صرح به سفير الولايات المتحدة الأمريكية للصحافة في باريس "أمريكا تؤيد تأييدا مطلقا السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا"[5]، حيث يعتقد

[1] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 72.

[2] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 301.

[3] – الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 402.

[4] – براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائريين 1947و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح: نموذجًا)، ط1، دار كوكب العلوم الجزائر، 2015، ص 132.

[5] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 205.

الكثير بأنّه كان للولايات المتحدة الأمريكية موقف إيجابي تجاه حرب التحرير الجزائرية، ويرجعون ذلك أساسا الى الخطاب السياسي لبعض النواب الأمريكيين في مجلس الشيوخ مثل جون كيندي عام 1957م عندما كان عضو في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، كندي الذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية (1961- 1963م)[1]، وضح سياسة فرنسا الاستعمارية وقال لماذا لا تدافع أمريكا عن الحرية في إفريقيا وآسيا؟ فاعتبرت الحكومة الجمهورية الأمريكية هذه المحاضرة بمثابة تشجيع للثوار الجزائريين، لأنها كانت ترى أنَّ القضية الجزائرية مشكل داخلي لفرنسا[2]، فكانت الولايات المتحدة هي الحليف الطبيعي لفرنسا، لذلك لم تعر هذا الحدث أدنى اهتمام، خصوصًا وأنَّ الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرر ليوم 26سبتمبر 1958م في الجزائر، غطى هذا الحدث حيث يذهب السير هورن في كتابة "حرب الجزائر" حيث يقول أن الولايات المتحدة وإنجلترا كانتا تلعبان دورًا مزدوجًا، فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة، ولا هي تساند السياسة الفرنسية في الجزائر[3].

وفي سنة 1957 صرح الرئيس ايزنهاور وذلك ليدعم ما ذهب إليه وزير خارجيته قائلا: « بأنَّ الجزائر هي في الدرجة الأولى مشكلة فرنسية داخلية لأن هذه المنطقة تشكل جزءا من فرنسا[4] كما عبر مدير مصالح الإعلام الأمريكية "دافس " في الجزائر على أعمدة صحيفة "صدى الجزائر" الصادرة في جويلية 1957م بقوله أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنَّ الوجود الفرنسي في الجزائر ضرورة لحماية الغرب[5]، فخلال الفترة الممتدة من ديسمبر 1957م إلى فبراير من سنة 1958م الولايات المتحدة الامريكية مواقفها ليست سوى عنوان واضح لسياستها المرسومة وهي مقاومة التيار التحرري في الجزائر، وخاصة بعد أن عقدت موازنة بين

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 189.

[2] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 205.

[3] – العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 120.

[4] – مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 360.

[5] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 112.

مصلحتها في الوقوف مع فرنسا أو التخلي عنها، لذلك قررت أن تلقي بنفسها في المعركة، ولم يبق لها على حد قول أحد قادة جبهة التحرير الوطني إلا جنودها لمقاتلة الجزائريين، مما جعل الشعب الجزائري لا يشعر فقط بخطر العدوان الأمريكي.[1]

عندما قدم السيناتور جون كندي تقريره أمام الكونغرس حول هذا الموضوع في يوم 2 جويلية 1957م، حيث رأى أنَّ استقلال الجزائر لا مفر منه، ثم جاء تقرير "مانسفيد" المقدم للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بالمشكلة الجزائرية، حيث عمل مكتب الإعلام على ربط اتصالات وثيقة بالصحافة الأمريكية من خلال تنظيم المقابلات والمؤتمرات الصحفية التي قام بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في نيويورك، والتي كان لها دور مهم في كسب قسم من الرأي العام الأمريكي للقضية الجزائرية[2]، حيث عبر "دافيس" مدير مصالح الإعلام الأمريكية في الجزائر على أعمدة صحيفة "صدى الجزائر" الصادرة يوم 02 جويلية 1957م وذلك بقوله: « أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الوجود الفرنسي في الجزائر ضرورة»[3] وبعد مضي 03 أشهر من تصريحات السفير الامريكي في باريس جاءت زيارة "كريستين بينو" وزير الخارجية الفرنسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على تأييد ومساندة الحكومة الأمريكية للموقف الفرنسي، فعاد "بينو" إلى باريس بعد أن تحصل من جديد على مساندة الحكومة الأمريكية للموقف الفرنسي.[4]

لقد صرح مانديس فرانس خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1954م على إقناع حكومة واشنطن للموافقة على أمرين أساسين: الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الحلف الأطلسي في حربها ضد الجزائر. التدخل الأمريكي لدى مصر أوقف حملة إذاعة صوت العرب أو التخفيف من لهجتها على الأقل[5]،

[1] – عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 188.

[2] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية(1954– 1962)، المرجع السابق، ص 73.

[3] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 112.

[4] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية (1954– 1962) المرجع السابق، ص 77.

[5] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 72.

حيث يقول جون كندي بأنهم بدلا من أن نبحث عن وسيلة لوقف القتال تركنا الفرنسيين أحرارا يستعملون ضد الثوار الجزائريين العتاد الأمريكي وخاصة طائرات الهيلوكبتر التي يبغضها الجزائريون بصفة خاصة، وبدلا من أن نعترف بأنَّ المشكلة الجزائرية ما تزال أخطر مشكلة نواجهها في شمال إفريقيا، فإنّنا فضلنا أن نعطي ثقتنا الكاملة إلى فرنسا لتحل المشكلة[1]، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التستر عن الجرائم الفرنسية في الجزائر، وقاد وزير الخارجية حملة دعائية لتدبير هذه الممارسات الفرنسية القمعية إلى درجة أنَّه وصفها بالشرعية، و تأكيدا على موقف الدعم الأمريكي لفرنسا صرح وزير الخارجية الأمريكية دلاس جون فوستر في 2 جويلية 1957م بأنَّ سيعارض كل محاولة في الكونغرس للضغط على الحكومة حتى توافق على طلب الوطنيين الجزائريين بانفصال الجزائر عن فرنسا، وصرح كذلك بأن حكومته لا تمانع في استخدام فرنسا لقوات حلف شمال الأطلسي.[2]

ففي الوقت الذي كانت تشارك الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة فعلية في حرب الجزائر عن طريق الأسلحة التي كانت تزود بها فرنسا باسم حلف الأطلسي كانت ذات الوقت تدعي الحياد، حيث تناولت جريدة المجاهد هذا التناول في الموقف الأمريكي من خلال التعليق الذي أدلى به والتر ليبمان المعلق الأمريكي المعروف والذي يقول فيه أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تعطي الحكومة الفرنسية السلاح بعنوان الحلف الأطلسي، وأن تعلن من جهة أخرى أنَّ الحرب في شمال إفريقيا تمنعنا من أن نستمر في سياسة الحياد[3]، كما أشارت جريدة المجاهد في مقال بعنوان (كيف تطورت أمريكا في حرب الجزائر الاستعمارية) إلى تقرير أعده أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي عن القضية الجزائرية يتضمن تنديدًا

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 190.

[2] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 79.

[3] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 187.

صريحًا بسياسة فرنسا في الجزائر، ولم ينشر هذا التقرير إلا بعد موافقة الكونجرس على الإعانة الأمريكية لفرنسا.[1]

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا مجال الإعلام وبمناصرتها في هيئة الأمم المتحدة، حيث ردت الولايات المتحدة في 29 جويلية 1957م على طلب الدول العربية المقدم في 14ماي 1957م والمتمثل رغبتها إيقاف كل مساعدة إلى فرنسا على أساس أنَّ هذه المساعدة تستخدم في الجزائر[2]، فتضمنت المذكرة الجوابية الأمريكية أنَّ حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن يكون متفقا مع سياستها أو مصالح العالم الحر كما رفضت المذكرة الأمريكية طلب السفراء العرب بإجراء تحقيق دولي في الجرائم التي ترتكبها فرنسا في الجزائر.[3]

كما ألقى السفير الأمريكي بباريس دوغلاس ديلون خطابا طويلا كله تأييد لفرنسا في إطار محاضرة ألقاها أمام الصحافة العالمية بباريس قائلا: « إنّ السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية»، وفيما يخص الجزائر بالذات قال: « إننا نساعد فرنسا في الجزائر، ففي المجال الدبلوماسي مثلا: معارضتنا تسجيل قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة»[4]، فبين سنتي 1955-1956م ساندت الولايات المتحدة الأمريكية بكل حزم فرنسا ودعمت الجدل الفرنسي بأنَّ النزاع الجزائري ليس أمر دولي بل أمر داخلي، ومن ثم عارضت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية البدايات إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، حيث كان هذه الاعتراض قائما على الفرضية الفرنسية لا أكثر ولا أقل[5]، وفي عهد كيندي أيضا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التصويت على مشروع

[1] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 188.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 194.

[3] – مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 392

[4] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، 176.

[5] – علي تابليت، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957– 1958، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 79.

قرار منظمة الأمم المتحدة[1]، فصوتت الولايات المتحدة ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال سواء على مستوى اللجنة العامة أو الجمعية العامة، ويبدو واضحًا وجليًا من وجهة نظر الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أنَّ الجزائر لم تعتبر مستعمرة، بل جزء لا يتجزأ من فرنسا.[2]

ففي 29 جوان 1957م ردت الولايات المتحدة الأمريكية على الطلب الذي قدمته الدول العربية والمتضمن رغبة الدول العربية في إيقاف المساعدات التي تقدمها أمريكا للطرف الفرنسي في حربه ضد الجزائر، حيث جاء في الرد الأمريكي: « أنَّ حرمان فرنسا من هذه المساعدات لن يكون متفقا مع سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية»، كما رفضت أمريكا طلب السفراء العرب بإجراء تحقيق دولي في الجرائم التي ترتكبها فرنسا.[3]

لقد قامت المنظمات النقابية بمجهود لا يستهان به تجاه الرأي العام الأمريكي مثل إتحاد الطلاب وإتحاد العمال، وذلك للتعريف بحقيقة حركة التحرير الجزائرية، والدفاع عن مواقف جبهة التحرير الوطني داخل الأوساط النقابية الغربية[4]، فكانت الجبهة تراهن على الرغبة في كسب الطبقة العاملة في المعسكر الغربي لتأييد القضية الجزائرية، الحقيقة أنَّ اتحاد العمال الجزائريين الذي يتمتع من حيث المبدأ على الأقل بتأييد الطبقة العاملة في الكتلة الشرقية يرى من الضروري السعي لكسب وتأييد الطبقة العاملة الأخرى في الكتلة الغربية[5]، فعند التحاق إتحاد العمال الجزائريين بالإتحاد الدولي للنقابات الحرة سرعان ما نجد الإتحاد النقابي العام الأمريكي الذي يقوده " إيرفين برون" قد اتخذ عدة مواقف مؤيدة لاستقلال الجزائر وأدانا العمل القمعي

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 191.

[2] – علي تابليت، المرجع السابق، ص 80.

[3] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 73.

[4] – محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجبهة الشرقية، 1954– 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 345.

[5] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 297.

الذي تقوم به فرنسا والدعم الذي تتلقاه من الحلف الأطلسي[1]، ونفس المنهج اتبعه إتحاد الطلاب حيث أنَّه اختار أن ينتسب إلى المنظمة الطلابية العالمية السائدة في الكتلة الغربية فقامت المنظمة الطلابية الأمريكية بقراراتها المؤيدة لاستقلال الجزائر وبتقديمها منحًا دراسية للطلاب الجزائريين.[2]

ففي 2 جويلية 1957م صرح السيناتور الأمريكي جون كيندي أمام مجلس الشيوخ الأمريكي هذا بيان الذي كان له أصداء كبيرة سواء داخل الولايات المتحدة أو في فرنسا يوجه خاص والذي جاء فيه : « إن الحرب الجزائرية تضع أمريكا في أخطر مأزق شهدته منذ الهند الصينية، ومع ذلك فهي لم تقم بأي شيء لمواجهة هذه المشكلة... فالجزائر لم تعد اليوم قضية تخص فرنسا وحدها، ولن تبقى قضية فرنسية أبدًا».[3]

وكان قصف ساقية سيدي يوسف في 14 فيفري 1958م فرصة جديدة للقوى الدولية الكبرى لتوضيح مواقفها، حيث إتصل السفير السوفياتي "فبنو غرادوف" في 14فيفري 1958م بوزير الخارجية الفرنسي و أبلغه إنشغال الحكومة السوفياتية التي استغلت الشكوى الفرنسية بتونس لإبداء رأيها في حادثة ساقية سيدي يوسف وهذا مما يزيد في تدويل القضية الجزائرية، وهو ما تتجنبه فرنسا وحلفائها[4]، غير أنَّ إستمرار فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري دفع بالرئيس الأمريكي "ايزنهاور" إلى توضيح موقفه من القضية الجزائرية في رسالة وجهها لرئيس الحكومة الفرنسية "فليكس قيار" في 11أفريل 1958م لخص فيها الموقف الأمريكي ضمن النقاط التالية:

– أنَّ أمريكا تؤكد الأنظمة العربية المناوئة للشيوعية وفي مقدمتها كل من تونس والمغرب.

[1] – محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 346.

[2] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، 299.

[3] – الشاذلي رقادة، المرجع، ص 65.

[4] – نفسه، ص 78.

– ومن هذه النظرة ترى الولايات المتحدة مشاكل شمال إفريقيا، ومن ثم تريد الوصول إلى حل القضية الجزائرية ضمن هذا الإطار.[1]

– إنّ السياسة التي إتجهتها جبهة التحرير الوطني كانت لها نتائج إيجابية على تمتين السمعة الدولية لجبهة التحرير الوطني ولحكومتها المؤقتة، مكان حرص هذه الأخيرة في كسب المزيد من الأصوات المؤيدة للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وفي مختلف الهيئات الدولية، محاولة في ذلك بقدر ما تستطيع في إحداث شرح داخل الكتلة الغربية الحليفة الطبيعة للدولة الإستعمارية.[2]

أمام العمل الجبار الذي قامت به الجبهة إتجاه الولايات المتحدة ودخول الثورة في رقعة شطرنج المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ما يسمى الحرب الباردة هذا ما نتج عن خلق أزمة، داخل الحلف الأطلسي، فجعل الولايات الأمريكية تراجع حساباتها وموقفها من القضية الجزائرية، فالإستمرار في تأييد فرنسا يشكل خطرًا على الكتلة الغربية، التي كانت تريد أن تظهر بمظهر المعادي للإستعمار.[3]

– من الدول التي يمكننا إدراجها إلى المنطقة الحيادية سويسرا إضافة إلى إيطاليا حيث كانت مدينة بولون أول المدن الإيطالية التي تضامنت مع الثورة حيث عبرت عن تضامنها من خلال جمع التبرعات والأدوية، كما قام الحزب الشيوعي الإيطالي بمناصرة القضية الجزائرية في شمال إيطاليا[4].

[1] – الشاذلي رقادة، المرجع، ص 82.

[2] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 96.

[3] – محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 347.

[4] – نفسه، ص 348.

المبحث الثاني: موقف منطقة الحلف الأطلسي.

تعتبر الدول الغربية الحليف الطبيعي لفرنسا الاستعمارية بحكم الروابط الحضارية والسياسية خاصة عن طريق منظمة الحلف الشمال الأطلسي[1]، منذ اندلاع الثورة أمدت الفرنسيين بالأسلحة وساندتها دبلوماسيًا في هيئة الأمم المتحدة وقام الفرنسيون باستعمال كل الطرق لصد المد الدبلوماسي لح.م.ج.ج. [2]

منذ اندلاع الثورة الجزائرية لم تنقطع الدول الكبرى عن دعم فرنسا بشتى الطرق المتمثلة في معونات عسكرية ومالية ودبلوماسية، فعندما عرضت القضية الجزائرية لأول مرة على هيئة الأمم المتحدة وتم تسجيلها في جدول أعمالها في 30 سبتمبر 1955م، لكن أمريكا عرقلة مناقشتها وتأجلت في فيفري 1956م وقامت أمريكا والحلف الأطلسي بتأييد فرنسا وضغطت على الدول الخاضعة للنفوذ الامريكي لجعل الأمم المتحدة تخرج من القضية الجزائرية ولكن جهودهم عادت لهم معكوسة وهي إثارة الرأي العام العالمي ضد الحلف الأطلسي كله لا ضد فرنسا وحدها لأنها فضحت الحلف الأطلسي بصورة مكشوفة[3]، وفي شهر أكتوبر 1960م اجتمع الطلبة وكل الاتحادات الطلابية وتسعى لحمل حكومات بلدانها على إيقاف الدعم المادي والمساعدات العسكرية التي كانت تقدمها لفرنسا ضد الشعب الجزائري وثورته.[4]

---

[1] – نشأ في 1949م وهو حلف دفاعي ينص على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي ويعتبر أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي تقوده و.م.أ وضم فرنسا، بلجيكا، النرويج، البرتغال، ايسلندا، إيطاليا، بريطانيا، كندا، لوكسمبورغ، انضمت تركيا واليونان سنة 1952م، أما ألمانيا الغربية انضمت سنة 1955م.

[2] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للح.م.ج.ج 1958– 1960، مرجح سابق، ص 80.

[3] – يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج3، المرجع السابق، ص 136.

[4] – يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 454.

وأكد وزير خارجية الحكومة المؤقتة في تقريره إلى الحكومة: « تلقت فرنسا الدعم منذ البداية من كل دول الحلف الأطلسي كما شكل هذا الدعم محور استنكار وتنديد للحكومة المؤقتة، كما ندد لرئيس الحكومة المؤقتة بضم الجزائر إلى الحلف عنوة دون استشارة شعبها.[1]

كتبت جريدة نيويورك بوسط في عددها ليوم اثنين جويلية 1957م « أنَّ الجزائر لم تعد اليوم مشكلة لفرنسا وحدها ولن تكون مشكلة مقصورة عليها أبدا» وكانت دول الحلف قلقة من فرنسا وما كانت تقوم به من تحويل وجوه استعمال إعتمادات الحلف المالية وفرقة عسكرية وكانت تتخوف كذلك من غياب الثقة بين اعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بشكل عام.[2]

المادة السادسة اعتبرت الجزائر في نظر الحلف الأطلنطي مقاطعات فرنسية وأنَّها خصصت وحدها من بين جميع المستعمرات الأوروبية لتكون تابعة مباشرة للحلف الأطلسي ولا غرابة أن نجد الأسلحة التي تحارب بها فرنسا في الجزائر أسلحة أطلنطية عليها طابع الحلف مصنوعة في أمريكا ونجد أمريكا وبقية دول الحلف تقدم لفرنسا بالمساعدات المادية والأدبية لمواصلة حرب الجزائر.[3]

كما كانت تقدم الدعم السياسي والعسكري منذ جوان 1955م وبعد أن اتجه اعضاء الحلف إلى منحها حق الأفضلية في الحصول على التجهيزات العسكرية مثل الطائرات العمودية من نوع "سيوزيكس" المخصصة لمواجهة الثوار.

ولكن لم تتردد الحكومة المؤقتة وأصدرت مذكرة في 19 سبتمبر 1960م حددت من خلالها موقفها من منظمة حلف شمال الأطلسي له أصداء عالية واسعة خلصت الحكومة المؤقتة في مذكراتها إلى أنَّ « الشعب

[1] – عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954– 1960، المرجع السابق، ص 353.

[2] – الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 399.

[3] – جريدة المجاهد، الحلف الأطلسي لمواصلة حرب الجزائر، العدد 101، 2/ 4/ 1959 ص 5.

الجزائري غير معتدي عليه من فرنسا وحدها إنَّما أيضا من قبل الحلف الأطلسي الذي يدعم فرنسا، ولذلك لا يسعها قبول إدخال الأرض الجزائرية ضمن منطقه منظمة حلف شمال الأطلسي.[1]

إنَّ الثورة الجزائرية تشكل تهديد لمجاله الحيوي لذلك سارع في إرسال القوات أطلسية لمواجهة الثورة مع توفير الدعم المالي والسياسي[2]، إن فرنسا إرتاحت في الجانب الدبلوماسي للقضية الجزائرية من خلال دعم حلفائها إنطلاقًا من مصلحتهم المشتركة[3]، ولقد اخذت الدول تتعجب من تعنت فرنسا وترى في حرب الجزائر تهديد الحلف الأطلسي وخطر عليها ومن المؤكد أنَّ هذه الدول لا يمكنها أن تشجب فرنسا رسميا غير أنَّها ضاعفت من تحذيراتها ولا سيما 1958م وكانت دول الحلف الأطلسي قلقة من فرنسا وما كانت تقوم به من تحويل وجوه استعمال إعتمادات الحلف المالية والفرق العسكرية وكانت تتخوف من غياب الثقة من أعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بشكل عام.[4]

ففي 25 جوان 1955م منح بعض اعضاء الحلف الأطلسي لفرنسا حق الأولوية في التزويد بالطائرات العمودية[5]، وفي مارس 1956م طلبت فرنسا من أمريكا 50 طائرة عمودية بمحرك مزدوج تسمى الطائرة "خيل السباق" كانت تحمل شارة التسجيل في البحرية الأمريكية وبلغ مشتريات الحكومة الفرنسية من الأسلحة 500 مليون دولار بين 1957- 1958م. [6]

دعم مالي: اتخذت إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا أشكالا مختلفة فمثلا في 30 جانفي 1958م صودق لفرنسا على 665 مليون دولار من قبل الحكومة الأمريكية وبعض بلدان الحلف الأطلسي. [7] وقد وقفت

---

[1] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 92- 94.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 196.

[3] – جريدة المصادر، العدد 24، السداسي 2، 2011، ص 173.

[4] – الطاهر جبلي، مرجع السابق، ص 294.

[5] – جريدة المجاهد، عمال بلاد الحلف يبحثون موقف بلادهم من عرب الجزائر، العدد 39، 2 /4/ 1959، ص 4.

[6]– جريدة المجاهد، مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي، العدد 20، 15 /3/ 1958، ص 6.

[7]– جريدة المجاهد، مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي، المصدر نفسه، ص 6.

حكومات البلدان التابعة للحلف الأطلسي إلى فرنسا في الأمم المتحدة وعملت على منع انتصار القضية الجزائرية[1]. في مختلف دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، رغم الدعم المتواصل إلا أنَّها واجهة أزمات بين دول الحلف الأطلسي مثل أزمة 14 نوفمبر 1957م عندما قررت أمريكا وبريطانيا إرسال كمية من الأسلحة إلى تونس[3]، خشية أن تبحث فرنسا عن مصادر أخرى للسلاح خارج الإطار الغربي فتسبب ذلك في توتر العلاقات بين الحلف وفرنسا[4].

وترجع الخلاف بين فرنسا وحلفائها في الأطلسي إلى:

– فرنسا تعتبر القضية الجزائرية ليست قضية فرنسية إنَّما قضية الحلف الأطلسي والدول الغربية.

– سحب فرنسا قواتها البرية والبحرية والجوية في 1958م والتهديد بالانسحاب من الحلف ما لم يشاركو في وضع خطة سياسية للدفاع عن المستعمرات الإفريقية.

– طالبة فرنسا حلفائها بتزويدها بالمعلومات لصنع قنبلة نووية. [5]

وعلى لسان الجنرال "آلار" عضو القيادة الفرنسية في الحلف الأطلسي يقول: « إنَّ حرب الجزائر هي أهم معركة تجري الآن لفائدة الغرب» وحصلت فرنسا على مساعدات من الحلف الأطلسي من أسلحة خفيفة وذخيرة حربية وتجهيزات صحية.

إنَّ الثورة الجزائرية لم تكن تحارب فرنسا فقط بل كانت تحارب فرنسا والحلف معا، حيث أنَّ الجيش الفرنسي في فرنسا كان فرنسي الأفراد وأطلسي العتاد والتدريب والتموين. [6]

---

[1] – المجاهد، المصدر نفسه، ص 4.

[2] – محمد البجاوي، المرجع نفسه، ص 271.

[3] – المجاهد، مؤامرة الأطلسي ضد الجزائر 3 سنوات، المرجع نفسه، ص 8.

[4] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 88.

[5] – جريدة المجاهد، أزمة أخرى في الحلف الأطلسي الاستعماري، العدد 44، 14/ 6/ 1959، ص7.

[6] – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 204– 206.

إنَّ تكاليف حرب الجزائر كانت تستنزف الخزينة الفرنسية وتزيدها أعباء كبيرة بالإضافة إلى الأزمات التي كانت تسود العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والدول الأوروبية الأخرى بذلك أعطته منظمة الحلف الأطلسي مبلغ تقدر ب 655 مليون من الدولارات سنة 30/ 1/ 1958م. [1]

كما أنَّ منظمة الحلف الأطلسي قامت من جهة أخرى بنشاطات مكثفة للضغط على مختلف الدول الواقعة تحت النفوذ الامريكي لتأييد الاستعمار الفرنسي، وقد أثبتت ممارسات الحلف الأطلسي ضد الجزائر على مدار سنوات الثورة أنَّه أداة اعتداء صارخة وتصف المجاهد مواقف تلك بأنَّها اختفاء وراء كدس من الألفاظ الكاذبة البراقة[2]. وهناك مدربون أمريكيون يقيمون بالجزائر في "المرسى الكبير" مهمتهم إصلاح العتاد المعطل علما أنَّ قطع الغيار كلها أمريكية، ويقضي الطيارون الفرنسيون العاملون في الجزائر، وإذا كانت الطائرات الفرنسية تقوم كل يوم بألفي ساعة من الطيران فيعود الفضل إلى إغاثة الحلف الأطلسي.[3]

إنَّ اعضاء "منظمة الحلف الأطلسي" الذين يقتسمون مع فرنسا مسؤولية الجزائر التي إرتكبتها في الجزائر لم يعد بمقدورهم أن يعتمدوا على جهل الرأي العالمي لهذه الأفعال خاصة بعد حادثة قصف ساقية سيدي يوسف 1958م والطائرات الأمريكية من طراز B 26 التي فتكت الأطفال الذين خرجوا من المدرسة وطرح "دغلاس ديلن" أنَّ الأسلحة التي استعملها من عتاد عسكري امريكي وحاول أنَّ يبرر الموقف للعالم كله لكنه فشل[4]، فمواصلة دول حلف الأطلسي تغذيتها لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري كشف القناع عن العالم والذي يقوم بكل شيء للوقوف في طريق الشعوب الطامحة للحرية والديمقراطية حيث أنَّ الحلف الأطلسي كان يساند فرنسا ويدعمها دبلوماسيا في كل دورة الأمم المتحدة.[5]

---

[1] – أحمد بن فليس، السياسية الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958– 1962، المرجع السابق، ص 291.

[2] – أحمد بن فليس، المرجع نفسه، ص 296 – 297.

[3] – يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج3، المرجع السابق، ص 132.

[4] – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 268.

[5] – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 207.

لم يكن تطور موقف البلدان المشتركة في الحلف الأطلسي تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر بالشيء العادي فإستغربت هذه الدول من تعنت فرنسا بل أصبحت ترى بأنَّ حرب الجزائر تشكل تهديدًا للحلف الأطلسي ونظرًا لخطورة الأمر فقد ضاعفت هذه الدول من تحذيراتها لفرنسا عام 1958م نتيجة قلقها مما كانت تقوم به فرنسا من تحويل اعتمادات الحلف المالية وفرقه العسكرية إلى الجزائر لتشمل الخطورة إلى التخوف من غياب الثقة بين أعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بأكمله، فمواصلة دول الحلف الأطلسي تغذيتها لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري كشف القناع عن العالم الذي يسعى بالعالم الحر الذي يقوم بكل شيء للوقوف في طريق الشعوب الطامحة للحرية والديمقراطية[1]، لقد اخذت هذه الدول تتعجب من تعنت فرنسا وترى في حرب الجزائر تهديد الحلف الأطلسي وخطر عليها ومن المؤكد أنَّ هذه البلدان أو الدول لا يمكنها أنَّ تتجنب فرنسا رسميا غير أنَّها ضاعفت من تحذيراتها لها ولا سيما منذ عام 1958م وكانت دول الحلف قلقة من فرنسا وما كانت تقوم به من تمويل وجوه استعمال إعتمادات الحلف المالية وفرقه العسكرية[2].

المبحث الثالث: موقف بريطانيا

لقد تمكنت المساندة في الجانب السياسي واعتبرت أنَّ إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا وحدها، كما ساندت الحكومة الأمريكية، وباركت جميع المشاريع التي جاء بها الجنرال ديغول، وإلا أنَّ هناك بعض الكتابات التي تعتبر أنَّ مواقف بعض هذه الدول تميزت بالحياد حيث كان هناك من صرح أنَّ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا كانتا تلعبان دورًا مزدوجًا فهما لم تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة كما أنَّهما لم تساندا أعمال فرنسا الاستعمارية في الجزائر.[3]

[1] – محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص 338.

[2] – محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 339.

[3] – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 183– 184.

إضطرت الجبهة إلى تسوية وضعية السيد "محمد كلو" الذي كلفه بن يوسف بن خدة بإدارة مكتب بون بعد أن تم تسجيله بإحدى الجامعات اللندنية من خلال نشاطه في الأوساط البريطانية تمكنت خلال 1960-1961م من انتزاع الاعتراف المبدئي من الخارجية البريطانية بشرعية تمثيله للثورة وذلك إثر سلسلة من اللقاءات مع شخصيات بريطانية مثل: هارولد دمميت رئيس مصلحة إفريقيا الشمالية بالخارجية البريطانية، بيقان وبريارا كاستال ودعودبن مسؤول حزب العمال، وجوزيف جيريمودز زعيم الحزب الليبرالي.[1] إنَّ بريطانيا تختلف عن فرنسا في تعاملها مع شعوب مستعمراتها، وشكلت فرنسا وبريطانيا محورين اساسيين في هذا العدوان إلى جانب الكيان الصهيوني[2]، أما صحيفة "أوبزيرفر" البريطانية كتبت عن أحداث الفاتح من نوفمبر 1954م، وفي 7 جويلية 1957م صرح سفير بريطانيا في باريس بأنَّ بريطانيا ترغب في استمرار الأعمال الفرنسية في شمال إفريقيا لنشر المدنية[3].

وبرز العمل الاجرامي الذي ترتكبه فرنسا ضد الشعب الجزائري على أنَّه عمل عسكري من أجل الاستقرار في الجزائر، اعلنت حكومة لندن عن دعمها الدبلوماسي للسياسة الفرنسية في الجزائر على غرار دول أوروبا الغربية، المعتمدة على شعار مواجهة الشيوعية في المستعمرات القديمة، مما سهل لفرنسا الاستفادة من هذا الدعم دوليا[4]، فقد أعربت بريطانيا عن اقتناعها بأنَّ فرنسا يجب أن تستمر في ممارسة مسؤوليتها الخاصة في شمال إفريقيا، حيث تمتلك وضعية ممتازة تساهم مساهمة لا غنى عنها في الدفاع المشترك عن العالم الحر[5]، بعد أن ميزت بريطانيا القضية الجزائرية شأن داخلي لا يخص فرنسا، وأكدت تضامنها اللامحدود مع حليفتها الحلف الأطلسي، وهذا ما دفع إلى رفض بريطانيا فتح مكتب لج.ت.و

[1] – أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص 94.
[2] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 425.
[3] – مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 392.
[4] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 425- 426.
[5] – جريدة المجاهد، العدد 78، 3 أكتوبر 1960، ص 8.

وصرحت بريطانيا بخصوص القضية الجزائرية أنَّ أحسن طريقة هي عدم البت في المشكل الجزائري تجنبا لإدخال عناصر جديدة في وضعية تشعبة للغاية.[1]

وكتبت صحيفة "مانشتر غارين" البريطانية: لقد أصبحت فرنسا الآن حليفا محرجا، وعن الحلف الأطلسي أن يفعل شيئا لاقناعها بالتخلي عن موقف الحياد وأسوء طريقة هو أن يقدم لها الإعانة كما يقدم الحلوى للطفل الصغير[2]، وألقى زعيم المعارضة البريطانية خطابا يوم أول نوفمبر 1960م قال فيه: « أريد أن أثير مشكلة دولية أكرر كلمة دولية وهي المشكلة الجزائرية، إنني أعرف الصعوبات بيننا وبين فرنسا ولكن الوضع في الجزائر يمكن أن ينتج عنه مشاكل دولية دقيقة»

وتقول صحيفة "الديلي مايل" البريطانية: « إنَّ لفرنسا 600 ألف جندي في شمال إفريقيا، ومساهمتها في الحلف الأطلسي لم تعد موجودة عمليا، لهذا فإن تسوية المشكلة الجزائرية أصبحت شيئا لا مفر منه لكي تضمن الدفاع عن الغرب، لأنَّ وضعيتها مستمرة في الضعف اذا لم تحل المشكلة الجزائرية والتسرب الروسي في شمال إفريقيا سيصبح ممكنا»،[3] أما جريدة "أوبسيرفير" البريطانية كتبت مقالا عن الجزائر وصفت فيه مساندة الوفد البريطاني لسياسة فرنسا أمام هيئة الأمم المتحدة، بأنه لا يستند إلا على الخبث والمكر ولا يؤدي ببريطانيا إلا إتهامها بالتآمر مع أسقط أنواع الاستعمار، ثم إنّ هذه المساندة سوف ينخدع بها الساسة الفرنسيون ويضنون بموجبها أنَّ الرأي العام العالمي يؤزر السياسة الفرنسية في الجزائر.[4]

فالغموض الكامل يحيط بموقف الحكومة البريطانية، وكما هو واضح أنَّ الحكومة تتعرض لضغط متواصل لا هوادة فيه من طرف الرأي العام في بلدها لحملهم على تغيير موقفها المناصر لفرنسا. وكتبت جريدة "ذي أوبزيرفر" الأسبوعية التقدمية فتذهب أبعد من ذلك وتطالب بتدخل بريطانيا في المصلحة المشتركة

[1] – جريدة المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959، ص 6.
[2] – جريدة المجاهد، العدد 49، 24 أوت 1959، ص 8.
[3] – جريدة المجاهد، العدد 13، 1 ديسمبر 1957، ص 6.
[4] – جريدة المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 7195، ص 10.

للغرب كله أن تستعمل بريطانيا ما تتمتع به من نفوذ للتوصل إلى اتفاق[1]، إلا أنَّ بريطانيا كانت تبدي في نفس الوقت الحذر والريبة والتساؤل إن كان الجنرال ديغول يريد بسبب الجزائر أن يباشر الضغط على الحلف الأطلسي. وفي 25 جويلية 1959م انعقد بمجلس العموم البريطاني اجتماع لتأسيس اللجنة البريطانية لتأييد الجزائر حضره ممثل ج.ت.و ببريطانيا "محمد كلو" بزرفيه عزم الشخصيات الحاضرة على تأييد الجزائر ومساندة قضيتها مساندة فعالة واتفق الجميع على تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الاهتمام المتزايد الذي يوليه الرأي العام البريطاني القضية الجزائرية.[2]
- تكثيف النشاط الإعلامي والدعائي لصالح الجزائر.
- التأكيد على ضرورة الدخول في المفاوضات على أساس مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.
- ممارسة الضغط على الحكومة البريطانية لتحقيق هذه السياسة.[3]

ولقد كانت بريطانيا العضو في الحلف الأطلسي واتخذ موقفه صبغة التأييد للوجود الفرنسي في الجزائر، ولكن منذ اشتداد وضراوة المعارك التي يخوضها ج.ت.و ضد الوجود الفرنسي في الجزائر وبروز الخلاف بين فرنسا ودول الحلف الأطلسي خاصة إثر قصف ساقية سيدي يوسف وأدى ببريطانيا إلى التقرب أكثر من القضية الجزائرية[4]، ولقد كثفت الجبهة من تواجدها السياسي والإعلامي في العاصمة البريطانية من خلال مكتبها الدائم بلندن الذي قام بدور فعال في مجال توضيح حقيقة كفاح الشعب الجزائري الرأي العام البريطاني من خلال تصريحات الجبهة يزداد من فترة لأخرى كما، شكلت الجبهة مكاتب لها في بلدان أوروبية غربية لنفس الأهداف وتعتبر بريطانيا ثاني رتبة في المعسكر الغربي بناء على الإمكانيات المادية ومنذ البداية وقفت مع فرنسا واتخذت موقفا مؤيدا لها في حربها بالجزائر، حيث قدمت لفرنسا الدعم

---

[1] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 184.

[2] – جريدة المجاهد، لجنة بريطانية لتأييد الجزائر، العدد 46، 23/ 7/ 1959، ص 8.

[3] – سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 94.

[4] – المجاهد، العدد 41، 1 ماي 1959.

الدبلوماسي والعسكري دفاعا عن المصالح الغربية المشتركة خاصة أمام إلحاح منديس فرانس على أمريكا وبريطانيا لإبداء مواقف الدولتين من القضية الجزائرية لصالح فرنسا بناءا على المصالح المشتركة والتضامن الأطلسي[1]، والخطر الشيوعي الذي يشكل نفس المشكل بالنسبة للدول الليبرالية ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا وبناء على ذلك وافقت بريطانيا على وضع أجهزة الحلف الأطلسي تحت تصرف فرنسا لقمع الثورة، ويعتبر التأييد الأخير أبرز وأهم مساعدة قدمتها بريطانيا لفرنسا عن طريق السماح لها بتوجيه مساهمتها في الحلف الأطلسي إلى الجزائر معبترة ذلك دفاعا عن الغرب في إطار ميثاق الأطلسي.[2]

أما في المجال الإعلامي عرفت فرنسا تأييد مطلقا حيث ساعدت الصحف البريطانية على تحذير الرأي العام الدولي تجاه القضية الجزائرية، وذلك عن طريق اقناعهم بحسن نوايا فرنسا ونجاح مشاريعها في المستقبل بالجزائر، حيث دعمت المواقف الفرنسية في تشويه صورة المجاهدين الجزائريين وسحب الثقة من رجال المقاومة، وعدالة القضية الجزائرية وبالرغم من الهجوم الشرس للصحافة الغربية على الثوار إلا أنها من ناحية أخرى قدمت خدمة مجانية للتعريف بالثورة التحريرية الجزائرية وإخراجها من الدائرة المغلقة بين فرنسا والجزائر.[3] وأعلنت بريطانيا إلتزامها بالمادة الرابعة من الميثاق الأطلسي التي جاء فيه بأنَّ الحلف يجتمع كلما يرى أنَّ واحد من أعضائه مهدد في استقلاله السياسي وسلامة الترابط الوطني ولكن هذه الموقف عارضته منظمات إنسانية وأحزاب معارضة التي انتقدت القمع الممارس ضد الشعب الجزائري وعارضت استمرار تحالف حكومة بلدها مع الاستعمار الفرنسي.[4]

---

[1] – جريدة المصادر، العدد 24، السداسي الثاني 2011، ص 187.

[2] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 176.

[3] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع نفسه، ص 176.

[4] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 200.

وإنَّ الموقف الرسمي الحكومي البريطاني الذي يهيمن عليه حزب المحافظين لم يكن مؤيدا للقضية الجزائرية ولكن الخلاف البريطاني الفرنسي بشأن منطقه التبادل الحر وبسبب خلافات ديغول بشأن القيادة العليا لحلف الشمال الأطلسي أعطى المجال للتحرك السياسي لممثل الجزائر بلندن وقد ركز المكتب نشاطه على جمع الإعانات للاجئين الجزائريين في المغرب وتونس، وركز ممثل الجزائر على إدراج قضية اللاجئين الجزائريين في برنامج اليوم العالمي للاجئين الذي أفتتح جوان 1959م ببريطانيا، وهو ما دفعه للقاء السيد بيتر كاسون الأمين العام لمنظمة لكن دون التوصل إلى نتائج إيجابية.[1]

كما ربط علاقات مع الصليب الأحمر البريطاني حيث اكتفى بأمينه العام السيدة إفلين في مناسبتين جانفي وجوان 1959م، وتوجت هذه الجهود بمنح الحكومة البريطانية (1800) جنيه إسترليني للاجئين الجزائريين بواسطة رابطة جمعيات الصليب الأحمر بجنيف السويسرية.[2]

وتحركت جبهة التحرير الوطني بفضل اتحاد الطلبة العرب في بريطانيا العظمى.

كانت الشرطة تراقب نشاط مندوبي جبهة التحرير الوطني وفي العديد من المرات كانت قد منعت توزيع النشريات الإعلامية التي تتعلق بالثورة الجزائرية.[3]

وفي أوت 1958م، طردت السلطات البريطانية عضو من مكتب جبهة التحرير الوطني في مدينه "كي دورسيبه" واستدعت أعضاء مندوبية جبهة التحرير الوطني من أجل توضيح النشاط السياسي المستند لكل عضو.[4]

---

[1] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 301.

[2] – عمر بوضربة، المرجع نفسه، ص 302.

[3] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 497.

[4] – حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الوطني 1954– 1962، المرجع السابق، ص 302– 303.

المبحث الرابع: موقف إسبانيا.

لم يختلف موقف إسبانيا عن باقي الحكومات الغربية حيث أنَّ موقفها كان معادي للثورة التحريرية نتيجة الإرتباط الديني والإقليمي بين إسبانيا وفرنسا وبذلك فرضت الحكومة الإسبانية حصارًا محكمًا على نشاط الجبهة في الأراضي الإسبانية حيث شددت المراقبة على النشاط الإعلامي والدعائي، وأيضا قامت بتوقيف السفينة المحملة بالسلاح متوجهة للمغرب الأقصى في جوان 1957م حيث تعتبر أنَّ ممثلي القضية الجزائرية إرهابيين وخارجين على القانون الفرنسي وأنَّه لا يمكن لأمريكا التدخل.[1]

الموقف الغير الرسمي: وهو الرأي العام لإسبانيا كان متناقض مع حكومتها، حيث أنَّ وسائل الإعلام المكتوبة كانت المنبر الذي كشف الرأي العام الاسباني رفضهم لمعارضة والتعاون الأمني للحكومة الإسبانية مع فرنسا وضد الشعب الجزائري، حيث طالب باستقلالها[2]، وكانت إسبانيا تمثل نقطة عبور للأسلحة وكانت على علم بتجارة الأسلحة عبر أراضيها، أما أرضيها عبارة عن مجالات لعقد عدة صفقات سلاح بين مهربي وتجار الأسلحة، وكانت تعطي الأوامر للصحف بغض تنقلات الجزائريين حتى لا تتسرب الأخبار للفرنسيين[3]، وقد كانت تتم توقيفات بصفة دورية لتجار ومهربي السلاح في برشلونة وغيرها لاسيما 1958م وقد كان النصف الثاني 1957م توقف لجبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بتجارة السلاح عبر إسبانيا وللإشارة نذكر توقيف سفينة السلاح التي كانت محملة بالسلاح ومتوجهة إلى المغرب الأقصى جوان 1957م من طرف السلطات الإسبانية.

وسنة 1957م كانت الشرطة الإسبانية وبسرية تامة بغلق مقرات جبهة التحرير الوطني في مدريد وأوقفت العديد من مناضلي ج.ت.و ورغم الإتصالات التي جرت بين ج.ت.و ووزير الخارجية الاسباني

---

[1] – حفظ الله بو بكر، المرجع السابق، ص 301.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ص 302.

بمزاولة النشاط عبر أراضيها إلا أنَّها بائت بالفشل.[1] ولقد كانت إسبانيا منذ البداية معادية للثورة الجزائرية بسبب إرتباط تاريخي وبتغيير الدبلوماسية الأمريكية تجاه القضية الجزائرية عام 1959م إيجابيا، هو الذي دفع بحكومة مدريد السماح للح.م.ج.ج بفتح مكاتب تمثيل لها في العاصمة مدريد يترأسه "بوقادوم". وكان الموقف الغير الرسمي هو أنَّ الأحزاب عارضت الصحافيين ورافضين علاقتهم بلادهم مع فرنسا وأنَّها أدت إلى تأسيس منظمات إرهابية داخل التراب الاسباني منها: "اليد الحمراء، ومنظمة الجيش السري"[2] ولما فتح ملف القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 30 نوفمبر 1959م، علقت الحكومة الإسبانية على تلك بقولها أنَّه لا يحق للامم المتحدة التدخل في قضية راجعة للسيادة دولة من الدول الأعضاء.[3]

وكتبت صحيفة " ياء" الإسبانية أنَّ المتطرفون في الجزائر والاستعماريين في فرنسا وحدهم لم يعجبهم موقف الحكومة الجزائرية.[4] ولكن الموقف الغير رسمية كانت متناقضة مع موقف الحكومة الإسبانية، وساندت القضية الجزائرية مثل جريدة "الكازار" التي كتبت مقالا هاما عن الكفاح التحريري في الجزائر دون أن تخفي عطفها وميلها للثورة الجزائرية.[5]

وكانت إسبانيا تعتبر الجزائر جزء يتجزأ من التراب الفرنسي، وقد أكد الصحفي الاسباني سانتا ماريا روميو العلاقة الثنائية بين الحكومتين وتغلغل الدعاية الفرنسية داخل المجتمع الاسباني[6]، لذلك فتحت ج.ت.و مكاتب في العاصمة في مدريد في منتصف سنة 1959م، بقيادة مسعود بوقادوم، وقد كان العمل في مدريد شاقا وصعبا نظرا لطبيعة النظام الليبرالي القائم على الدكتاتورية التي تفرض رقابة مشددة على الصحف ونشر الوثائق وهو ما أعاق عمل الجبهة الدعائي الإعلامي ولكن الجبهة تمكنت من توزيع جريدة

[1] – حفظ الله بو بكر، المرجع السابق، ص 302.
[2] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 439.
[3] – جريدة المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959، ص6.
[4] – جريدة المجاهد، العدد 71، 27 جوان 1960، ص 10.
[5] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 100.
[6] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 448.

المجاهد[1]، كما قام ممثلو الجبهة بتكثيف نشاطهم في إسبانيا وتمكنوا من كسب الصحف الإسبانية إلى جانب القضية الجزائرية ولم تتوان أجهزة الاستخبارات الفرنسية والإسبانية عن مراقبة أنشطة الج.ت.و، ولقد مارست فرنسا ضغوطات كبيرة على الحكومة الإسبانية لوضع حد لنشاطات ج.ت.و على أراضيها مستغلة حاجة إسبانيا "الفرانكاوية" المعزولة بأوروبا ودوليا إلى الاندماج في أوروبا وفي الحلف الأطلسي لتطالب بالتعاون الكامل في ما يتعلق بالمسألة الجزائرية[2]، ويبدو أنَّ فرنسا نجحت في جعل الطرف الاسباني يتبنى الأطروحات الفرنسية خاصة بعد مساهمتها في قبول إسبانيا كعضو وشريك في "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" ، فتراجعت إسبانيا عن دورها الريادي كوسيط في التقارب بين العالم الإسلامي والغربي على أساس أنَّ دعمها اللامشروط للاستعمار الفرنسي في الجزائر سوف يثير العالم العربي والإسلامي ضدها.

وسنة 1958م وما بعدها جد صعبة على ج.ت.و وفي الجبهة الإسبانية نظرًا للصرامة المسبوقة التي أظهرتها الحكومة الإسبانية وعمدت إلى غلق مكاتب الجبهة والتضييق على نشاطاتها وهنا ما يتضح من خلال المراسلات المبعوثة إلى السلطات الفرنسية، وعملت ج.ت.و على ربط اتصالات مع السلطات الإسبانية بواسطه مغربية أو عن طريق الرسميين الإسبان بالسفارة الإسبانية في الرباط.[3]

أما الصحافة الإسبانية فقد فرضت عليها الحكومة رقابة صارمة في تغاضيها مع المسألة الجزائرية، لكن التحولات التي طرأت على أسلوب تعاطي الجمهورية الخامسة في فرنسا مع المشكل الجزائري، وكتبت S.D.E.C.E "اعطت السلطات الإسبانية لجرائدها التعليمات التالية فيما يتعلق بالشؤون الجزائرية – تحركات قادة التمرد الجزائري يجب تكتم عليها كليا – يجب على الصحافة تجنب الإشارة أو الحديث عن أي حادث يكون المتسبب فيه جزائريين مسلمين في إسبانيا (سرقة– تهريب عبر الحدود– بث مقالات

[1] – عمر بوضربة، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة، ص 47.

[2] – محمد مجاود، شبكات دعم الثورة الجزائرية في اوروبا الغربية (1957– 1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجيلالي السياسي، سيدي بلعباس، 2017– 2018، ص 263.

[3] – محمد مجاود، المرجع نفسه، ص 266.

التحريض...إلخ) [1] وفي مجال الدعاية لقضية تحرير الجزائر إستأجرت ج.ت.و مطبعة سرية في مدريد من المدعو "هانس بورخولز" لسحب المناشير الدعائية سنة 16 سبتمبر 1959م، أن المناشير تطبع تحت مراقبة جزائريين يعتنون شخصيا بإتلاف الصور السلبية والمسودات بعد إنتهاء عملية الطبع بعدها يتم نقلها برا في حقائب إلى برشلونة وكان يقبض أجرته بالدولار وأنه كما يبدو كان يجهل مضمون النصوص المطبوعة.

مكتب مدريد إسبانيا ترأسه السيد صالح محبوبي وساعده عمر بن عدودة 14 جويلية 1959م، اتسمت الظروف التي كان ينشط فيها مكتب مدريد بالصعوبات الجمة من عدة نواحي سيطرة النظام البوليسي الدكتاتوري للجنرال فرانكو والرقابة المشددة على الصحافة والمطبوعات وصرح أعضاء لجنة الرقابة لممثلي المكتب أنّه من الصعب أن يجد الممثلون الجزائريون جريدة إسبانية تقبل بنشر مقالات ودراسات تخص الوضع في الجزائر، وأما بخصوص جمع الإعانات للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى فإنّ عدم التفاهم الاسباني والظروف الاقتصادية المتدهورة دفع بالمكتب إلى عدم الإقدام على حملات لجمع الإعانات[2]، فمثلا منذ بداية سنة 1959م ساءت هذه العلاقات بسبب رفض بوصوف دعوة السفير المغربي بنونة عند مروره بمدريد في ديسمبر 1958م، كذلك أوضاع العلاقات بين المغرب وإسبانيا وفي لقاء 3 جويلية 1959م مع العقيد قائد الأركان المكلف بالإستخبارات الإسبانية هو لقاء مكن المسؤول الجزائري من الإطلاع على أمر الاتفاق الاسباني الفرنسي، كما أبلغ العقيد الاسباني السيد صالح محبوبي بأن الفرنسيين تساهلوا في مراقبة نشاطات الجمهوريين الأسبان المقيمين بفرنسا، كما وعد العقيد كاساس بتدخل عند اعتقال كل جزائري من طرف السلطات الإسبانية بقصد التدخل للقيام باللازم. [3]

[1] – محمد مجاود، المرجع نفسه، ص 266.

[2] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للح.م.ج.ج، المرجع السابق، ص 290.

[3] – عمر بوضربة، المرجع نفسه، ص 291.

ولجأت ح.م.ج.ج عن طريق وزارة الخارجية إلى تقديم نداء للمساعي ماي 1959م إلى كل السفراء العرب المعتمدين بمدريد وهذا بتوجيه رسائل مكتوبة عن طريق ممثل مكتب مدريد، كما أعلمت وزارة الخارجية نظيرتها الجمهورية العربية المتحدة برسالة مؤرخة في 6 ماي 1959م.

وكتتويج لهذه النداءات جاء رد فعل عراقي ممثلا في المكلف بالأعمال العراقي بمدريد، أعلم في جويلية 1959م، بأنه تلقى أمرا من بغداد للقيام بالمساعي اللازمة لمساعدة الجزائريين كما تعهد لفائدة المعتقلين الجزائريين، واقترح السيد محبوبي وضع نشاط مكتب الجزائر في مدريد تحت غطاء الحصانة الدبلوماسية العراقية. [1]

وهذه المبادرات أدت لنتائج إيجابية باطلاق سراح عمر بو عدودة 14 جويلية 1959م وجيلالي بن إدريس 20 أكتوبر 1959م، كما تمكن السيد محبوبي من دخول مكتب المصادر واستعاد القليل من الممتلكات التي بقيت به ولكن بعضها قد اختفت ولم تكن موجودة، وقدر عدد الطلبة الجزائريين المقيمين بإسبانيا بثلاثة وهوعدد قليل رغم المجهودات المبذولة من طرف السيد محبوبي ومسؤول الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين لدى جمعية الطلبة الاسبان من خلال اللقاء الذي انعقد بينها ديسمبر 1958م.[2]

[1] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 292.

[2] – المرجع نفسه، ص 293.

الفصل الثالث:

انعكاسات سياسة المعسكرين على الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962.

المبحث الأول:

انعكاسات المعسكر الشرقي على الثورة الجزائرية.

أولا:الانعكاسات الإيجابية.

ثانيا:الانعكاسات السلبية.

المبحث الثاني،

انعكاسات المعسكر الغربي على الثورة التحريرية.

أولا :الانعكاسات الإيجابية.

ثانيا:الانعكاسات السلبية.

خاتمة

الفصل الثالث :انعكاسات سياسة المعسكرين على الثورة التحريرية.

المبحث الأول: انعكاسات المعسكر الشرقي.

أولا: الانعكاسات الإيجابية.

دعم الإتحاد السوفياتي للثورة التحريرية مع نهاية سنة 1957م وبداية سنة 1958م تغير موقف الإتحاد السوفياتي تجاه الثورة التحريرية وذلك راجع إلى تغير وتطور الأوضاع الداخلية في الجزائر نتيجة المعارك البطولية لجيش التحرير الوطني وإقتناعها بأهمية الكفاح المسلح[1]، فأصبح الإتحاد السوفياتي يولي إهتمامًا أكثر بالقضية الجزائرية في علاقاته الدولية خاصة تجاه فرنسا، حيث قام السفير الروسي بباريس "فينو قرادوف" في 17 فيفري 1958م بزيارته لوزير الخارجية الفرنسية عبر له فيه عن إهتماماته و إهتمام الرأي العام السوفياتي بإقرار السلم في شمال إفريقيا، وذلك عقب هجوم الطيران الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية[2]، وقد أثار هذا الموقف السوفياتي ردود فعل مناهضة لوسائل الإعلام الفرنسية، والتي بدأت تزامنت مع وصول باخرة سوفياتية محملة بالأغذية والأدوية للاجئين الجزائريين بتونس[3]، حيث حاول الإتحاد السوفياتي حاول تقديم بعض المساعدات لبعض الشعوب العربية، ومن ضمنها الشعب الجزائري[4].

فقبل تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في سنة 1955م، حيث أنه اعتبر القضية الجزائرية قضية داخلية[5]، فبدأ موقف الإتحاد السوفياتي يتغير تدريجيا وهذا وفقا للأحداث الدولية التي

---

[1] – أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985، ص.102.

[2] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 113.

[3] – المجاهد العدد 19، 1 مارس 1958.

[4] – مريم الصغير، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين 1954– 1962، المرجع السابق، ص 201.

[5] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.

تعبر مناهضة للإستعمار[1]. وإزداد دعم الإتحاد السوفياتي للثورة الجزائرية عندما قررت جبهة التحرير الوطني في نهاية 1958م إرسال وفد إلى الصين لكسب المزيد من الدعم المادي والمعنوي، وهذا ما جعل من الإتحاد السوفياتي بأن يغير من سياسته ويقوي من إعاناته للثورة التحريرية، ويعتمد على طرق جديدة للدعاية لصالح القضية الجزائرية.[2]

ثانيا:الانعكاسات السلبية:

من بين الانعكاسات السلبية للمعسكر الشرقي على الثورة التحريرية أنَّ الإتحاد السوفياتي تميز موفقة بالحذر والتحفظ حيث إمتنع عن إبداء رأيه رغم تنديده بالسياسة الفرنسية في الجزائر[3]، حيث إرتبط الإتحاد السوفياتي بعلاقات حميمية مع فرنسا[4]، وقد اعتبر الإتحاد السوفياتي المسألة الجزائرية مشكلا فرنسيا يحل داخليا ولا يحق له التدخل في الشؤون الداخلية للدول[5]، فكان موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية الجزائرية مدعما لفرنسا وسياستها تجاه الجزائر، ففي سنة 1954م إلى نهاية سنة 1957م كان موقفه متردد أو ذلك بسبب حسابات مصلحية متعلقة أساسا بمعادلات الصراع مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[6]، حيث أكد الإتحاد السوفياتي بأنَّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ولا يحق لأي دولة التدخل فيها[7]، حيث أنه في سنة 1955م صرح خروتشوف بأنَّه لا يمكن التدخل في شعوب الإتحاد الفرنسي.[8]

---

[1] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 153.

[2] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية، (1954– 1962) المرجع السابق، ص 102.

[3] – مصطفى بن عمر، المرجع السابق، ص 209.

[4] – أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، ص 321.

[5] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 494.

[6] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 175.

[7] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 177.

[8] – أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954– 1956، المرجع السابق، ص 138.

فالرئيس السوفياتي خروتشوف لم يخف النظرة السوفياتية لحرب التحرير الجزائرية من خلال المنظور الفرنسي معتبرًا القضية الجزائرية مشكلا فرنسيا ويجب أن يحل داخليا، وأنَّ المشكل القائم في شعوب الإتحاد الفرنسي، ولهذه لا يمكن للإتحاد السوفياتي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، ذلك ما أكده كذلك مولوتوف أحد القادة السوفيات، إنّ رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، فتعامل الإتحاد السوفياتي المرن مع فرنسا على حساب الجزائر وجد إنتقادًا شديدًا من طرف الحكومات العربية[1].

فموقف الإتحاد السوفياتي تجسد في بادئ الأمر في تعبير سفيره عن إنشغال حكومته عقب قصف ساقية سيدي يوسف التونسية يوم 28 فيفري 1958م حيث أدان الإتحاد السوفياتي هاته العملية بشدة[2]، وإثر زيارة بن يوسف بن خدة موسكو في 13 أكتوبر 1959م ولقائه بالسيد "سوسلوف" الأمين العام بالنيابة للحزب السوفياتي تم الإتفاق على مضاعفة الدعم المادي لوحدات جيش التحرير الوطني واللاجئين[3]، حيث كان دعمه متأخرًا نظرًا لطبيعة موقفه المبدئي من القضية الجزائرية، ففي الجانب الإعلامي أذاعت وكالة "طاس" السوفياتية خبر وصول الباخرة "فورلوقو" التي غادرت ميناء "أوديسا" في البحر الأسود متوجه إلى تونس محملة بمساعدات سوفياتية للاجئين الجزائريين.[4]

لقد قدم الإتحاد السوفياتي مساعدات متنوعة لجبهة التحرير الوطني، هذا الدعم كان مهما، حيث قام الإتحاد السوفياتي بتزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة المزودة بأنواع الأسلحة الفتاكة ووسائل الدمار.[5] قدم الإتحاد السوفياتي مساندة مباشرة لحرب التحرير الجزائرية مثل تقديم أدوية عن طريق الصليب

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 180.

[2] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 181.

[3] – أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 241.

[4] – المجاهد، عدد 26، الصادر بتاريخ 2 جويلية 1958.

[5] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق ص، 46.

الأحمر الدولي في شهر جوان 1958م بالإضافة إلى الآلات الفلاحية وسيارات نقل من الإتحادات النقابية السوفياتية إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين في شهر أكتوبر 1960م.[1]

كانت المنظمات النقابية والاجتماعية السوفياتية تقوم بجمع الأموال والأدوية لصالح اللاجئين الجزائريين، فقامت الحكومات الاشتراكية بتقديم منح للطلبة الجزائريين[2]، فمن هنا يتضح لنا بأنّ الإتحاد السوفياتي ساعد وساند اللاجئين الجزائريين من خلال تقديم لهم الألبسة والمواد الغذائية والأدوية عن طريق الصليب الأحمر الدولي.[3]

حيث أشارت جريدة المجاهد إلى الحذر والتردد الذي كان يشوب موقف الإتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية في الفترة الأولى، حيث كان أول مقال نشرته جريدة المجاهد بعنوان: "السياسة الروسية وحرب الجزائر"، والذي إستعرضت فيه الحكومة السوفياتية موقفها من القضية الجزائرية ففي سنة 1956م كان موقفها يتسم بالحذر وإن كان لا يخلو من العطف والتأييد لكفاح الشعب الجزائري، وقد ظهر هذا التحفظ والحذر من خلال التصريح الذي أدلى به مولوتوف قائلا: « أن الحكومة السوفياتية ترغب في بقاء فرنسا بالجزائر بشرط أن يكون الحل مرضيا للجزائريين والفرنسيين معا»[4]، من هنا يتضح لنا من خلال تصريح مولوتوف أنَّ الإتحاد السوفياتي يريد كسب الجانبين معًا في آن واحد الفرنسيين والجزائريين بما يتوافق مع مصالحه[5]، فالإتحاد السوفياتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأنّ الحل السليم لهذه القضية يمكن أن يوجد، بأن تأخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية لشعوب الإتحاد الفرنسي[6]، فقبل تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في سنة 1955م اعتبر الإتحاد السوفياتي

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 183.
[2] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.
[3] – المجاهد العدد 26 ، المصدر السابق، ص 04.
[4] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 178.
[5] – مولود قاسم نايت قاسم، المرجع السابق، ص 179.
[6] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 205.

القضية الجزائرية قضية داخلية حيث جاء في البلاغ المشترك في موسكو بين فرنسا والإتحاد السوفياتي في شهر ماي 1956م، أنَّ الإتحاد السوفياتي يأمل أن تحل القضية الجزائرية حلا عقلانيا.[1]

وأيضا من بين سلبيات موقف المعسكر الشرقي على الثورة التحريرية الجزائرية نجد اعتراف الإتحاد السوفياتي المتأخر بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 3 أكتوبر 1960م والذي جاء بعد الاعتراف الفرنسي العملي بالحكومة المؤقتة عن طريق التفاوض من ممثليها في 2 أكتوبر 1960م، هذا الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة جاء بعد إقناع الجزائريين للسوفيات التي أتت بعد زيارة السيد فرحات عباس على رأس وفد حكومي إلى الإتحاد السوفياتي في شهر أكتوبر 1960م، ذلك ما أكده الرئيس السوفياتي خروتشوف نفسه: « اجتماعي بوفد الحكومة الجزائرية دليل على وجودها الحقيقي، إنها أمر واقع».[2] فالإتحاد السوفياتي لم يتخذ موقف المساندة الفعلية للثورة التحريرية، إلا بعد مرور عام على إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 3 أكتوبر 1960م.[3]

لقد سعت قيادة الثورة التحريرية إلى تجسيد أحد أهم أهدافها في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية من جهة، والبحث عن حلفاء قادرين على تقديم مختلف أشكال الدعم السياسي والمادي والعسكري من جهة أخرى إذ كانت الصين الشعبية هي الدولة الكبيرة التي أبدت استعدادا كبيرًا لتقديم جميع أنواع التأييد والمساندة من خلال دعمها وتعاطفها مع الثورة التحريرية[4]، فإهتمام جمهورية الصين الشعبية بكفاح الشعب الجزائري و دعمه ماديا ومعنويا هو الدعم الذي سيتطور بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واعترافها بها سنة 1958م[5]، فمنذ إنعقاد مؤتمر باندونغ إزدادت علاقات جبهة التحرير الوطني نموًا وتطورًا

[1] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 95.

[2] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 181.

[3] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 180.

[4] – الشاذلي رقادة، المرجع السابق، ص 125.

[5] – عمر بوضربة،

مع الصين، وذلك من خلال الزيارات الرسمية أو في اللقاءات التي جمعت الطرفين، ومنذ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت الصين من بين الدول السباقة التي أعلنت اعترافها الرسمي بها[1]، فسارعت الصين إلى توجيه دعوة رسمية للحكومة المؤقتة لزيارة الصين فقبلت الجزائر هذه الدعوة، فقاد الوفد الجزائري إلى الصين الشعبية السيد بن يوسف بن خدة، وأثناء هذه الزيارات حصل الوفد الجزائري على مساعدة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين، ففي العاصمة الصينية بكين إستطاعت المحادثات بين الطرفين أن تؤدي إلى رفع المساعدة العسكرية والمالية الصينية لجبهة التحرير الوطني، وتقرر خلال ذلك أن يقيم ممثل دائم للحكومة المؤقتة في العاصمة بكين[2]، لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية، وتجهيزات عسكرية مباشرة وذلك منذ بداية حرب التحرير الجزائرية بما فيها 12مليون دولار سنة 1959م وحدها سلمت الصين للجزائر 2 مليون فرنك فرنسي.[3] لقد قدمت الصين للثورة الجزائرية دعما ماديا ومعنويا وكان هذا الدعم مهما بالنسبة للثورة التحريرية، كما له من تأثير على توجيه الرأي العام الدولي، وأيضا كان له تأثير إيجابي على رفع معنويات قوى التحرير بالجزائر[4]، من هنا يتضح لنا بأنَّ الصين الشعبية كانت مساندة ومعترفة بالدولة الجزائرية شعبًا وأرضا وحكومة ومؤيدة للوحدة الوطنية للجزائر، كما قدم الشعب الصيني بكامل شرائحه تأييده الكامل المادي والمعنوي للشعب الجزائري كما أبدى العمال الصينيون تأييدهم للعمال الجزائريون، وأنهم مؤمنون بأن الثورة الجزائرية ستنتصر على الإستعمار[5].

عملت يوغسلافيا على مساندة القضية الجزائرية وحاولت إقناع السلطات الفرنسية بضرورة انسحابها من الجزائر ومنحها الحرية الاستقلال[6]، فمنذ بداية الثورة التحريرية تبنت يوغسلافيا مواقف مساندة للقضية

---

[1] – المجاهد العدد 30، 10/10/ 1958.

[2] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية (1954– 1962) المرجع السابق، ص 290 .

[3] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص، 147.

[4] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية (1954– 1962) المرجع السابق، ص 291.

[5] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962المرجع السابق، ص 380.

[6] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 289.

الجزائرية داعية الدول المستقلة الإفريقية والآسيوية للتكتل لمواجهة لعبة الصراعات بين القوى الكبرى في العالم[1]، حيث أشارت جريدة المجاهد إلى المساعدات التي قدمتها يوغسلافيا للثورة الجزائرية وإستقبالها للطلبة الجزائريين للدراسة في جامعاتها مجانا، بالإضافة إلى المساعدات التي أرسلتها للاجئين الجزائريين، والترحاب الذي قوبلت به الوفود الرسمية والشعبية الجزائرية التي زارت يوغسلافيا، كما أنَّ يوغسلافيا كانت أول الدول الأوروبية التي اعترفت بالحكومة المؤقتة في شهر جوان 1959م[2]، ولعبت يوغسلافيا دورًا بارزًا على المستوى السياسي في دعم القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، خاصة في إطار مجموعة دول عدم الإنحياز، كما كان لها دور في تموين الثورة بالأسلحة، وتضاعفت هذه المساعدات في عهد الرئيس جوزيف بروز تيتو[3]، وقد تعرضت السفينة اليوغسلافية لبعض عمليات القرصنة من جانب فرنسا نتيجة لموقف يوغسلافيا من الثورة الجزائرية.[4]

كان ليوغسلافيا دورًا فعالا في الميدان السياسي والدبلوماسي والعسكري بجانب القضية الجزائرية، سياسيا ودبلوماسيا إستعملت يوغسلافيا حتى نشاطها وعلاقاتها الثنائية للتأثير على الدول من أجل مساندة القضية الجزائرية، وكانت فرنسا ذاتها مجالا لمحاولات يوغسلافيا للتأثير على قمعها وإضطهادها للشعب الجزائري، داعية للانسحاب والاعتراف بحقيقة حرية واستقلال الجزائر[5]. لقد تجلت المواقف الإيجابية اليوغسلافية تجاه الثورة الجزائرية في تقديم المواد الغذائية لفائدة اللاجئين وأدوية بالإضافة إلى المستشفيات[6]، أيضا قام الأطفال اليوغسلاف بإعانة الأطفال الجزائريين، حيث وصلت هذه المساعدات عن طريق تونس.[7]

---

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 185.

[2] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 180.

[3] – مسعد رياض، المرجع السابق ص 103.

[4] – عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 180.

[5] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 186.

[6] – بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 374.

[7] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 389.

المبحث الثاني: انعكاسات المعسكر الغربي.

أولا: الانعكاسات الإيجابية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ أن بدأت الصين تدعم الجزائر بدأت و.م.أ بتغيير موقفها وعملت على الضغط على فرنسا من أجل السلم في الجزائر وكانت متناقضة وصرح القائد "نورستاد": إنَّ أي هجوم على الجزائر يعد هجوم على جميع أعضاء الحلف الأطلسي[1]، وجاء تقرير " مانسفيد" المقدم للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي بالمشكلة الجزائرية وعمل مكتب الإعلام على ربط اتصالات وثيقة بالصحافة الأمريكية من خلال تنظيم مقابلات ومؤتمرات صحفيه التي قام بها ممثلو ج.ت.و في نيويورك التي كان لها دور مهم في كسب القسم من الرأي العام الامريكي للقضية الجزائرية.[2]

وفي جوان 1959م استغلت ح.م.ج.ج مسألة بترول الصحراء الجزائرية وكذا مساهمته في الاحتفال بيوم إفريقيا 15 /4/ 1959م والذي رفع العلم الجزائري لأول مرة في و.م.أ وكذا حضور معرض الثقافات الأجنبية في أوت 1959م، إنَّ سياسة الحضور المنتهجة من طرف ج.ت.و كان لها نتائج إيجابية على تثمين السمعة الدولية لج.ت.و ولحكومتها المؤقتة فكان حرص هذه الاخيره في كسب المزيد من الأصوات المؤيدة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وفي مختلف الهيئات الدولية محاولة في ذلك بقدر ما تستطيع إحداث شرخ داخل الكتلة الغربية الحليفة الطبيعية للدول الاستعمارية.[3]

---

[1] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 339.

[2] – عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954– 1960، المرجع السابق، 404.

[3] – عمر بوضربة، المرجع نفسه، ص 405.

إسبانيا

كانت تستخدم أراضيها بحكم القرب من تونس والمغرب الأقصى لنقل العتاد والسلاح لجيش التحرير الوطني تستفيد من معاملة خاصة وكان الرأي العام الاسباني كان متناقضا مع حكومتها وطالب باستقلالها وسنة 1959 كان موقفها ايجابي دفعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفتح مكتب وكانت وسائل الإعلام المكتوبة منبر للكشف عن الرأي العام الاسباني والأحزاب رفضو دعمهم لفرنسا وكسبوا الصحف الإسبانية إلى جانب القضية الجزائرية.[1]

بريطانيا:

كان الرأي العام مساند للقضية الجزائرية واتفق على تكثيف النشاط الإعلامي والدعائي لصالح الجزائر وطالب بالاستقلال وكانت تغطي الأوامر للصحف بغض تنقلات الجزائريين حتى لا تتسرب الأخبار الفرنسيين، وذكر أحمد توفيق المدني أنَّ هناك سفينة مليئة بالسلاح " خوان أليك" كانت محملة ومتوجهة إلى المغرب الأقصى جوان 1957م ورغم الإتصالات التي جرت بين جبهة التحرير الوطني ووزير الخارجية الاسباني بمزاولة النشاط عبر أراضيها إلا أنها بائت بالفشل والشرطة الإسبانية أغلقت مقرات جبهة التحرير الوطني ودخلت في مفاوضات على حق الشعب في تقرير مصيره[2]. وربط علاقات مع الصليب الأحمر البريطاني ومثلث 18000 جنيه إسترليني للاجئين الجزائريين[3].

[1] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 440.

[2] – سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 95.

[3] – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للح.م.ج 1958– 1960، المرجع السابق، ص 303.

ثانيا: الانعكاسات السلبية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

كان موقفا عدائيا تجاه الثورة الجزائرية ومنعتها من تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وتلقت فرنسا الدعم من دول الحلف الأطلسي أولهما و.م.أ تقدمت مساعدات عسكرية في إطار حلف الشمال الأطلسي وصوتت لفرنسا في هيئة الأمم المتحدة، وزودت فرنسا بالسلاح والعتاد عن طريق الحلف الأطلسي وأيدتها دبلوماسيا من خلال معارضاتها تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وقدمت الدعم السياسي لفرنسا، ولتبقى كقوة فاعلة ضد التوسع الشيوعي من خلال الوقوف أمام المحاولات الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية ولكنها كانت تطمح إلى الحصول على الامتيازات البترولية من خلال حليفتها فرنسا.[1]

ففي الجانب العسكري قدمت منذ سنة 1955م مما سمح بتوسيع الأسطول الجوي الفرنسي بالطائرات الحربية التي كانت تستعملها ضد المجاهدين، حيث قدر عدد هذه الطائرات ب 250 وحدة، منها 204 طائرة أمريكية ودعمتها بالقوات الجويه بالعتاد الحربي وسنة 1957م كانت أغلب الطائرات أمريكية الصنع، وفي ديسمبر 1957م قدمت نصف مليار دولار لفرنسا وبعض زيارة منديس فرانس إلى أمريكا، وعدته بالامداد بالسلاح واختصاصيين عسكريين من قادة الجيش والضباط.[2] أما في المجال الإعلامي ساهمت في تشويه وتضليل الحقائق عن جيش التحرير الوطني.[3]

---

[1] – إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 196.

[2] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 175.

[3] – جريدة المصادر، المرجع السابق، ص 185.

الحلف الأطلسي:

دعم فرنسا ماديا وعسكريا والأسلحة التي تحارب بها فرنسا أسلحة أمريكية وعليها طابع الحلف وقدمت مساعدات مادية وأدبية لمواصلة حرب الجزائر وحصلت تجهيزات عسكرية مثل طائرات عمودية لمواجهة الثوار[1]، ودعمتها ماليا تمثل 665 مليون دولار وعملت على منع انتصار القضية الجزائرية في مختلف دورات الجمعية العامة للامم المتحدة وحصلت على أسلحة خفيفة وذخيرة حربية وتجهيزات صحية وأن الأسلحة والطائرات الأمريكية التي استعملوها لفتك الأطفال من عتاد امريكي وحصلت على الطائرات هيلوكوبتر من طراز "سيكوسكي" مخصصة للعمليات الحربية، وإشترت 25 طائره هيلوكوبتر ثقيلة وعدد غير محدود من طائرات تدخل من الطراز T 28 من أجل دعم العمليات البحرية في على أرض الجزائر.[2]

وأوصت على 96 طائرة أخرى وسلمت 60 طائره من طراز B28 في جانفي 1960م، بالإضافة إلى مدربون أمريكان الذين يقيمون في الجزائر وبالضبط في المرسى الكبير ولايتي بوفاريك وبجاية، ويقيمون بالخدمات العسكرية، وقطع الغيار كلها أمريكية[3]، ولقد كانت تساعدها ماليا لكي تسد بانتظام كل الثغرات التي تفتحها حرب الجزائر في الميزانية الفرنسية[4] وكتبت جريدة (نيويورك تايمز) الأمريكية: "كانت أمريكا تزود وحدها الحكومة الفرنسية بثلث المحصولات التي تستخلصها من جميع تصديراتها"[5].

بريطانيا:

وقفت منذ البداية مع فرنسا واتخذت موقفا مؤيدًا لها في حربها بالجزائر حيث أنها قدمت دعما ديبلوماسيا وعسكريا لفرنسا وسياسيا في هيئة الأمم المتحدة، أما إعلاميا الصحف البريطانية حضرت الرأي

[1] – جريدة المجاهد، المصدر السابق، 2/ 4/ 1959، ص 5.
[2] – جريدة المجاهد، مساعدة أمريكا والحلف الأطلسي، العدد 20، 15/ 3/ 1958، ص 10.
[3] – عمر بوضربة، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 52.
[4] – المجاهد، عمال بلاد الحلف يبحثون موقف بلادهم من حرب الجزائر العدد 89، 13/ 2/ 1961، ص 4.
[5] – المجاهد، أمريكا وألمانيا في نجدة فرنسا من الإفلاس، العدد 16، 15/1/ 1958، ص 3.

العام الدولي تجاه القضية الجزائرية وذلك عن طريق حسن النوايا فرنسا ونجاح مشاريعها في المستقبل بالجزائر وشوهت صورة المجاهدين الجزائريين وسحب ثقة رجال المقاومة.[1]

في 7 جويلية 1957م صرح سفير بريطانيا في باريس بأن بريطانيا ترغب في استمرار الأعمال الفرنسية في شمال إفريقيا لنشر المدنية وأعربت بريطانيا عن إقتنائها بأن فرنسا يجب أن تستمر في ممارسة مسؤوليتها الخاصة في شمال إفريقيا[2]، واعتبرت أن إيجاد حل للقضية الجزائرية هو شأن من فرنسا وحدها كما ساندت الحكومة الأمريكية وباركت جميع المشاريع التي جاء بها الجنرال ديغول: « وأكدت تضامنها اللامحدود ودعم حليفتها الحلف الأطلسي وقدمت المساعدة دفاعا عن المصالح الغربية المشتركة خاصة أمام إلحاح منديس فرانس على أمريكا وبريطانيا[3]، وقامت الشرطة البريطانية تراقب نشاط مندوبي جبهة التحرير الوطني ومنعت توزيع النشريات الإعلامية المتعلقه بالثورة الجزائرية، وطردت عضو من مكتب جبهة تحرير الوطني في مدينة "كي دورسيبه".[4]

إسبانيا:

لم تختلف موقف الحكومة الإسبانية من باقي الحكومات العربية كان موقفها معاديا للثورة نتيجة الترابط الديني وفرضت حصارا على نشاط الجبهة في الأراضي الإسبانية وشددت المراقبة على النشاط الإعلامي وأوقفت سفينة محملة بالسلاح متجهة للمغرب الأقصى جوان 1957م[5] والشرطة الإسبانية أوقفت العديد من

[1] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 176.
[2] – المجاهد، العدد 78، 3/ 10/ 1960، ص 8.
[3] – جريدة المجاهد، العدد 57، 15/ 12/ 1959، المصدر السابق، ص 6.
[4] – حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الوطني 1954– 1962، المرجع السابق، ص 303.
[5] – حفظ الله بوبكر، المرجع نفسه، ص، 319.

مناضلي جبهة التحرير الوطني ومنعت الح.م.ج.ح بفتح مكتب، وعلقت الحكومة الإسبانية بأنه لا يحق للأمم المتحدة التدخل في شؤون فرنسا، وكانت إسبانيا تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[1]

والصحافة الإسبانية، فرضت عليها الحكومة رقابة صارمة وفتحت مجالاتها الأمنية والسياسية والإعلامية للإدارة الفرنسية التي شنت حملة عدوانية شرسة ضد القضية الجزائرية على كل المستويات مما جعل النشاط الإعلامي للتعريف بالقضية الجزائرية يكاد يكون مستحيل[2]، ونتيجة لتطابق المصالح الاقتصادية بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية، بعد إقتناع الحكومة الإسبانية بالعرض الذي قدمته فرنسا للدول العربية والمتمثل في ربع بترول الجزائر، وأصبحت هذه المسألة جوهرية لإستمالة النظام الإسباني.[3]

[1] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 449.

[2] – عمر بو ضربة، تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 192.

[3] – مريم صغير ، المرجع السابق، ص 447.

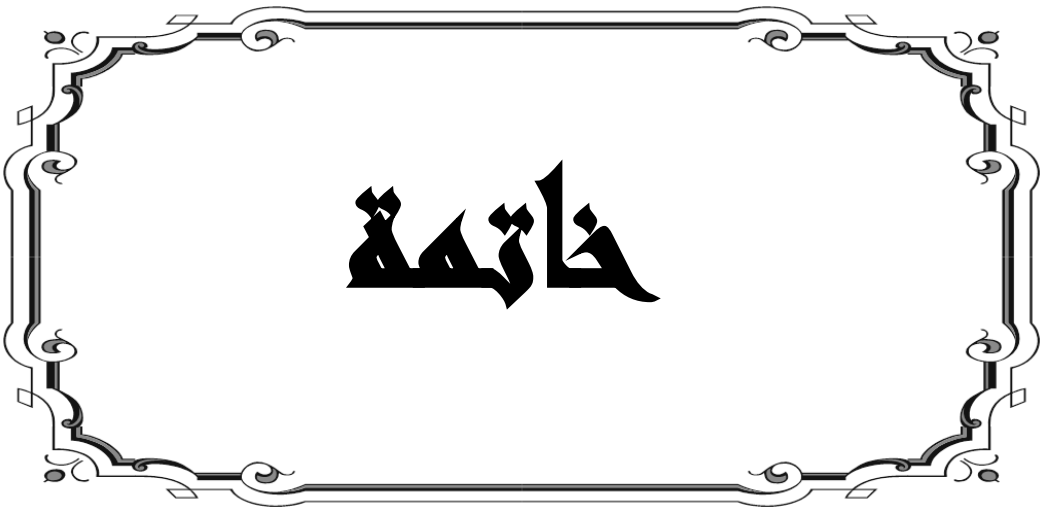
خاتمة

خاتمة

*التزام الإتحاد السوفياتي بالتحفظ في موقفه تجاه الثورة التحريرية الجزائرية واعتباره القضية الجزائرية مشكلا فرنسيا يحل داخليا ولا يمكن لأي التدخل فيه.

*تقديم الإتحاد السوفياتي مساعدات مادية ومعنوية للثورة التحريرية الجزائرية مثل تقديم أدوية عن طريق الصليب الأحمر الدولي وكذلك قام الإتحاد السوفياتي بمساندة الثورة عسكريا.

*كانت الصين الشعبية أولى الدول الاشتراكية التي اعترفت ب الح.م.ج.ج وأكبر الدول الاشتراكية دعما ومساندة ج.ت.و والثورة الجزائرية، سواء دعما ماديا ومعنويا بالأسلحة والذخيرة والمؤونة.

*تعتبر تشيكوسلوفاكيا أكبر الدول داعمة للثورة الجزائرية ودعمتها ماديا ومعنويا وكانت مؤمنة أن النصر حليفنا وعندما طرحت القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة صوتت لصالح الثورة.

*معظم الدول الرأسمالية كانت مؤيدة لفرنسا وتابعت للحلف الأطلسي وبريطانيا قد عارضت القضية الجزائرية من خلال طرحها في هيئة الأمم المتحدة وشاركت في العمليات الإجرامية التي تمارسها فرنسا على الشعب الجزائري، وقد قدمت الدعم الدبلوماسي والعسكري وشوهت صورة المجاهدين الجزائريين.

*إن إسبانيا قدمت الدعم لفرنسا وكانت ضد الثورة ولكن الأحزاب والصحافيين رفضت مساندة فرنسا لأن ذلك سوف يخلق منظمات إرهابية داخل التراب الإسباني مثل اليد الحمراء ومنظمة الجيش السري وكانت إسبانيا نقطة عبور الأسلحة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع

1- الكتب:

1) أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما رواها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت.

2) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1988م.

3) بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشابطية، الجزائر، 2012.

4) سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجماني، (د.ط).

5) الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر.

6) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 - 1962)، د.ط، دار القصبة، الجزائر

7) عيسى كشيدة، مهندسوا الثورة، تقد: عبد الحميد مهري، ط2، منشوات الشهاب، 2010.

8) فرحات عباس، ليل الإستعمار، تر: أبو بكر الرحال، مطبعة فصالة، المغرب.

9) محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون من (1960- 1961)، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

10)محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، نق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011.

11)محمد حربي، الثورة الجزائرية ، سنوات مخاض، تر: نجيب صالح المتلوتي، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

12)محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر.

13)مذكرات مصالي الحاج، محمد لعراجي، منشوراتANED ، الجزائر، 2007.

14)مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، ط1، دار هومه الجزائر، 2009.

ثانيا: المراجع.

1) إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الإجتماعي والثقافي للجزائر إبان الإحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر،2007 .

2) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط 1، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

3) أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1956، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د.س).

4) أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 1956)، (د.ط)، (د.م.ن)، (د.س.ن).

5) أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة فرنسية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

6) أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعودة، دار القصبة، الجزائر، 2002.

7) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830- 1962) ، ج1، د ط، دار الغرب، الجزائر، 2004.

8) إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار هومه، الجزائر، 2003.

9) إسماعيل زوليخة المولودة دعاس، تاريخ الجزائر في فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1، دزاير داتقو، 2007.

10)آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، 2008.

11)باتريك ايفينو جون بلانشايس، تر: بن داوود سلامنية، حزب الجزائر ملف وشهادات، ج2، دار الوعي، الجزائر، 2013.

12)براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائريين 1947و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح: نموذجًا)، ط1، دار كوكب العلوم الجزائر، 2015.

13)بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989) ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

14)بوعلام بن حمودة، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر.

15)بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012.

16)الجزائر المجاهدة، مطبعة النعمان، السلسلة الثالثة، الرابطة الأدبية، 1960.

17)جمال قنان، قضايا ودراسات من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

18)حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954 - 1962) ، ط1، منشورات الحبر.

19)حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 1962، (د.ط)، دار العلم والمعرفة، 2013.

20)رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر .

21)رائد الوطنية الجزائرية، حيث نظم عدة مظاهرات في العاصمة الفرنسية باريس، مطالبا بإستقلال الجزائر.

22)رضوان عيناء ثابت، 8 ماي 1945 في الجزائر، تر: عيناء ثابت ومغيلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

23)روبيرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا، تر: محمد فتحي خضر، ط1، هنداوي، القاهرة، 2014.

24)زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962) ،ط1، مؤسسة احدادن، الجزائر، 2007.

25)زهير احدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، د ط، دار التراث، الجزائر ،2002 .

26)سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2005.

27)سهيل الخالدي، جيل قسما تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، منشورات وزارة جريدة المجاهدين، الجزائر، 2007.

28)شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير، دار الأمة، الجزائر.

29)صالح بلحاج، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

30)صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م 1962م)، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.

31)صالح فركوس، تاريخ الجزائر من البداية إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، د ط، دار العلوم، الجزائر، 2005.

32)الطاهر جبيلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الأمة، الجزائر، 2013.

33)الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، (د.ط)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.

34)عبد الحميد مسعود الجزائري، حقيقة الجزائر، (د.ط)، مكتب الجزائر للدعاية والنشر، الجزائر.

35)عبد الرحمن عمراين، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية 1956– 1962، منشورات وزارة جريدة المجاهدين، الجزائر، 2001.

36)عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البحث، قسنطينة، 1965.

37)عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج2، منشورات وزارة جريدة المجاهدين.

38)عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

39)عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى، وزير التسليح إبان الثورة التحريرية، وزارة جريدة المجاهدين، جامعة المسيلة، 2013.

40)عبد المجيد عمراتي، جان بول سارتر والثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الهدى، الجزائر، 2007.

41)عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، دط، د س ن، د م ن.

42)عبد الوهاب الكيالي، ج1، (د.ط)، دار الهدى، لبنان.

43)عبد الوهاب الكيالي، موسوعة الساسة، ج2، (د.ط)، دار الهدى، لبنان.

44)عبدالله مقلاتي، قاموس إعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، 2009.

45)علي تابليت، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957– 1958، منشورات المركز الوطني للدراسات

46)عمار بن سلطان، الدعم الغربي للثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، الجزائر، 2007.

47)عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

48)عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، 2006.

49)عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر ،ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

50)عمار ملاح، محطات حاسمة في تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007.

51)عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1962)، ط2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

52)عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2012 .

53)عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954- 1960، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.

54)عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

55)الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954 - 1958) دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر، 2009.

56)فصل الصحراء بالسياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

57)محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1985.

58)محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، دار ريحانة، الجزائر ، 2002.

59)محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999.

60)محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962، طبعة خاصة وزارة جريدة المجاهدين، 2007.

61)محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د.ط)، (د.م.ن)، (د.س.ن)

62)محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجبهة الشرقية، 1954– 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

63)محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية(1954 - 1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.

64)محمد علوي، قادة الثورة الجزائرية (1954 – 1962) دار علي بن زيد، الجزائر، 2013.

65)محمد قناش، أفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، دحلب.

66)محمد لحسن أزغندي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية (1956– 1962) دار المؤسسة للكتاب الجزائري، الجزائر، 1989.

67)محمد لحسن ازغيدي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية 1954، دار الهدى، الجزائر، 2002.

68)محمود مرشحة، الوجيز في المنظمات الدولية، (د.ط)، سوريا.

69)مختارات من وثائق الثورة الخالدة، فلتحيا الجزائر، منشورات هيئة التحرير بمنظمة الطليعة العربية، تونس

70)مريم الصغير، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين 1954– 1962.

71)مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

72)مصطفى طلاس، تقديم: بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، 1982.

73)مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هومة، الجزائر، 2010.

74)الهادي إبراهيم ، المشيرقي قضية مع ثورة المليون...شهيد، دار الأمة، الجزائر، 2010.

75)والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

76)وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

77)يحي بوعزيز، ثورات القرنين التاسع عشرة والعشرون، ط1، دار البحث، الجزائر، 1980.

78)يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية.

79)يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،ج2، دار الهدى، عين مليلة، 2009.

80)يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

ثالثا: باللغة الفرنسية:

1) Ali Hammoutene, réflexions sur la guerre d'Algérie nationale d'édition Alger, 1982.
2) Ben youcef Ben khedda, premier voyage en china, Archive de Ben khedda.
3) Farhat Abbas, Autopsies d'un guerre, l' aurorc, éditions Garnier, F-réres, Paris, 1980.

4) Mohamed boudief, la préparation du première novembre 1954 de Dar elmoemene, bordj Elkifan, 2011, p 24.

5) Mohammed harbi, les archives de la révolution algérienne, éd jeune Afrique, Paris, 1980.

6) Saad Dahlab, pour l' indépendance de l' Algérie, mission accomplis, Ed.Dehlab.

رابعا: الجرائد والمجلات:

1) جريدة المجاهد عدد 30، 10 أكتوبر 1958.

2) جريدة المجاهد، أزمة أخرى في الحلف الأطلسي الاستعماري، العدد 44، 14/ 6/ 1959.

3) جريدة المجاهد، التضامن عبر آسيا، عدد 101، بتاريخ 16/ 4/ 1959م.

4) جريدة المجاهد، الحلف الأطلسي لمواصلة حرب الجزائر، العدد 101، 2/ 4/ 1959.

5) جريدة المجاهد، العدد 101، 31 جويلية 1961.

6) جريدة المجاهد، العدد 13، 1 ديسمبر 1957.

7) جريدة المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957.

8) جريدة المجاهد، العدد 49، 24 أوت 1959.

9) جريدة المجاهد، العدد 52، بتاريخ 5 أكتوبر 1959.

10)جريدة المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959.

11)جريدة المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959.

12)جريدة المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959.

13)جريدة المجاهد، العدد 57، 15/ 12/ 1959.

14)جريدة المجاهد، العدد 71، 27 جوان 1960.

15)جريدة المجاهد، العدد 78، 3 أكتوبر 1960.

16)جريدة المجاهد، المصدر السابق، 2/ 4/ 1959.

17)جريدة المجاهد، شعوب العالم تحتفل، العدد 82، بتاريخ 14/ 1/1 1960.

18)جريدة المجاهد، طريق الصين، العدد 78 بتاريخ 3/ 10/ 1960.

19)جريدة المجاهد، عدد 34.

20)جريدة المجاهد، عمال بلاد الحلف يبحثون موقف بلادهم من عرب الجزائر، العدد 39، 2 /4/ 1959.

21)جريدة المجاهد، لجنة بريطانية لتأييد الجزائر، العدد 46، 23/ 7/ 1959

22)جريدة المجاهد، ما وصل للاجئين الجزائريين من إعانات، العدد 42، 18 /5/ 1959.

23)جريدة المجاهد، مذكرة خطيرة من الحكومة إلى دول الحلف الأطلسي، العدد 20، 15 /3/ 1958.

24)جريدة المجاهد، مساعدة أمريكا والحلف الأطلسي، العدد 20، 15/ 3/ 1958.

25)جريدة المجاهد العدد 19، 1 مارس 1958.

26)جريدة المجاهد العدد 30، 10/10/ 1958.

27)جريدة المجاهد: "مواقف الاتحاد السوفياتي" العدد، 20، 1958/3/15.

28)جريدة المجاهد، الثورة بين الشعب والشعب، عدد 63، 22 أفريل 1961.

29)جريدة المجاهد، الجزائر في مؤتمر الاشتراكي الخامس اليوغسلافي، ع 63، بتاريخ 4 أفريل 1960.

30)جريدة المجاهد، العدد 74، بتاريخ 8 أوت 1960.

31)جريدة المجاهد، العدد 41، 1 ماي 1959.

32)جريدة المجاهد، العدد 78، 3/ 10/ 1960،

33)جريدة المجاهد، العدد 94، 25 أفريل 1961.

34)جريدة المجاهد، أمريكا وألمانيا في نجدة فرنسا من الإفلاس، العدد 16، 1/15/ 1958.

35)جريدة المجاهد، جبهة التحرير في يوغسلافيا، العدد 23، 7/ 5/ 1958.

36)جريدة المجاهد، زيارة إلى يوغسلافيا، ع 44، 14 / 6/ 1959.

37)جريدة المجاهد، ع 23، بتاريخ ماي 1958.

38)جريدة المجاهد، ع 94، بتاريخ 25 أفريل 1961.

39)جريدة المجاهد، ع65، بتاريخ 4 أفريل 1960.

40)جريدة المجاهد، عدد 26، الصادر بتاريخ 2 جويلية 1958.

41)جريدة المجاهد، عدد 26، الصادر بتاريخ 2 جويلية 1958.

42)جريدة المجاهد، عدد 44، بتاريخ 14 جوان 1959.

43)جريدة المجاهد، عمال بلاد الحلف يبحثون موقف بلادهم من حرب الجزائر العدد 89، 13/ 2/ 1961.

44)جريدة المجاهد، مؤامرة الأطلسي ضد الجزائر 3 سنوات.

45)جريدة المجاهد،ع 27، 1 فيفري 1958.

46)المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 15، السداسي الأول، 2007.

47)المصادر، عدد خاص 10، سداسية، السداسي 2.

48)المصادر، العدد 24، السداسي 2، 2011.

49)المصادر، العدد 24، السداسي الثاني 2011.

خامسا: الرسائل الجامعية:

1) أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985.

2) أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958- 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1986.

3) أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006.

4) بيرم كمال، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والساسية في الحضنة الغربية فترة الإحتلال الفرنسي (1840- 1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

5) بوساحية كوثر، قرقاح كوقر: العلاقات الصينية الجزائرية 1958- 1978، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2016/ 2017، تبسة، الجزائر.

6) جمال يحياوي، تطور جيش التحرير الوطني (1956- 1962)، اطروحة مقدمة لنا شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة وهران، 2006.

7) جندي سارة، العلاقات العربية الصينية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

8) سهام بن عليمة، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين (1954- 1958) بين التخطيط الإستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

9) سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960- 1961) من خلال محاضرة مجلسها الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002.

10)الشاذلي رقادة، الحرب الباردة وإنعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة الحاج خيضر باتنة، 2002.

11)الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية (1954– 1962)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009.

12)عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الإجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013.

13)محمد قريشي، الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية 2 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945–1954)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002.

14)محمد مجاود، شبكات دعم الثورة الجزائرية في اوروبا الغربية (1957– 1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجيلالي السياسي، سيدي بلعباس، 2017.

15)مسعد رياض، الوظيفة الاتصالية للثورة التحريرية (1954– 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية العلاقة الدولية جامعة الجزائر، 2012.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: مشاهد من زيارة الوفد الجزائري في ديسمبر 1958م إلى بكين [1]

[1] – بوساحية كوثر، قرقاح كوقر: العلاقات الصينية الجزائرية 1958– 1978، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2016/ 2017، تبسة، الجزائر.

الملحق رقم02: العتاد الذي قدمته الصين الشعبية للجزائر في 19 ماي 1961.[1]

العتـــــاد	الأسلحة	الذخيرة
مسدسات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	4000	2000000
رشاشات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	10000	20000000
بنادقيات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	35000	50000000
رشاشات خفيفة عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	1000	5000000
رشاشات مضادة للطيران عيار 12.7 ملم (صنع صيني)	200	2000000
قذائف 9 سم (صنع أمريكي)		1200000
قذائف 49 سم (صنع أمريكي)		1000000
ذخيرة للبنادق الرشاشة عيار 7.62 ملم (صنع أمريكي)		5000000
رشاش (طومسون)	14000	
قنابل الاقتحام (صنع صيني)	35000	
قنابل للقفاز (صنع صيني)	75000	
مورتير Mortier عيار 60 سم	500	154000
مورتير Mortier عيار 71 سم (صنع أمريكي)	100	22000
جهاز اتصال "81" طاقته 15 فولت (صنع صيني)	50 جهاز	
جهاز إرسال "91" طاقته 150 فولت (صنع صيني)	10 أجهزة	
جهاز إرسال "804" طاقته 400 فولت (صنع صيني)	04 أجهزة	
جهاز استقبال "7512" (صنع صيني)	20 جهاز	
مستقبل الأمواج القصيرة (صنع صيني)	31000 قطعة	
معدات إلكترونية متنوعة	31000 قطعة	
سماعات ت.أ.4	400 قطعة	
أجهزة لمعدات كهربائية مختلفة	400 جهاز	
مقاوم مليت راديو	45000 قطعة	

[1] –الطاهر جبيلي، شبكات الدعم...، المرجع السابق، ص 330.

الملحق رقم 03: إعترافات الدول الأولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني[1]

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونيسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	التوغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	[illegible]	أوت 1961

[1] – اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 254.

الملخص:

عالجنا في موضوع مذكرتنا الموسومة بسياسة التماثل للمعسكر الشرقي والغربي من الثورة التحريرية، علاقة المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية بالثورة التحريرية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1954 الى1962، ومساهمة دبلوماسية الثورة في كسب عدد كبير من المواقف المؤيدة والمساندة للقضية الجزائرية، وفي الأخير استنتجنا خلفيات وانعكاسات مواقف كل من المعسكرين الشرقي والغربي على الثورة التحريرية 1954-1962.

الكلمات المفتاحية

المعسكر الشرقي، المعسكر الغربي، الثورة التحريرية، سياسة التماثل، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية مواقف مؤيدة، مساندة، كسب التأييد، دعم مادي ومعنوي.

Summar:

On the topic of our encyclopedia note,we dealt with the policy of symmetry for the eastem and westem camp of the liberation revolution, the relationship of the eastern camp led by the United States to the Algerian liberation revolution in the period from 1954 to1962, and the contribution of revolutionary diplomacy to winning a large number of supportive and supportive positios for the Algerian issue, and finally, we concluded the backgrounds and reflections of the positions of both the eastern and western camps on the liberation revolution 1954-1962.

Key Words:

The eastern camp, the western camp,the liberation revolution, the policy of symmetry, the Soviet Union, the United States of America, supportive positions, support lobbying, material and moral support.